الفصل الخامس

التفاعلات التعاونية التكاملية في أفريقيا ودورها في تعزيز السلم والأمن الجماعي في أفريقيا

◆◆◆

تمهيد :-

تعددت أسباب الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا من نزاع حول الموارد الاقتصادية أو الحقوق السياسية أو العديد من العوامل الأخرى ويأتي الصراع حول الموارد الطبيعية النادرة إلى جانب انتشار الفقر وسيادة نمط متحيز لتوزيع الموارد في مقدمة الأسباب الاقتصادية الكامنة وراء اندلاع الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا لذا تعد القارة الأفريقية مجالا خصبا لدراسة العلاقة بين العوامل البيئة والموارد الاقتصادية من جهة والصراعات والحروب الأهلية من جهة أخرى فمن الثابت وجود العديد من الدلائل التي تشير إلى تركز اندلاع الصراعات الأهلية في الأقاليم الغنية بالثروات الطبيعية كما أن معدل تكرار حدوث صراعات في هذه الأقاليم يكون أكبر من نظيره في الأقاليم الأخرى التي تفتقر إلى الثروات الطبيعية كذلك تكون الصراعات في هذه الأقاليم أوسع نطاقا وأكثر حدة مقارنة بالصراعات التي قد تندلع في الأقاليم الأخرى .

ولا يقتصر تأثير هذه الصراعات على ما تخلفه مباشرة من خراب ودمار وقتلى بل يتعدى ذلك بكثير فالصراعات والحروب تخلف العديد من الآثار غير المباشرة من انهيار الهياكل الاقتصادية والإدارية للدولة وهروب روؤس الأموال كرد فعل لارتفاع درجة المخاطر وتدهور الحالة الصحية للأفراد وانتشار الأوبئة والأمراض بالإضافة إلى تدني مستويات المعيشة وانتشار موجات الهجرة الإجبارية من مناطق الصراع والنقطة الأكثر خطورة هي أن الآثار غير المباشرة لهذه الصراعات كانت في معظم الحالات أشد وطأة من آثارها المباشرة فغالبا ما يتخطى عدد الأفراد الذين يتعرضون للموت والهلاك نتيجة الجوع والمرض على المدى الطويل عدد القتلى في هذه الصراعات وهو ما يفرض على هذه الدول انتهاج خطط اقتصادية لمواجهة هذه الصراعات حيث تكشف عن الأسباب الكامنة وراء تكرار حدوث مثل هذه الصراعات كما تبرز أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في القارة الأفريقية وهي كيفية مواجهة هذه الصراعات وتعزيز

الأمن والسلم الجماعي في القارة ومن ثم فإن التكامل الإقليمي يعد أحد أهدافه الرئيسية تعزيز السلم والأمن الجماعي في القارة الأمر الذي يجعل هذه الدراسة في هذا الفصل تتطلب إعدادها وتناولها في مبحثين على الوجه التالي :

المبحث الأول : أسباب الصراعات والمشكلات الأمنية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية .

المبحث الثاني :- الأسس التي أرستها المنظمات الاقتصادية في أفريقيا لتعزيز السلم والأمن الجماعي مع دراسة حالة لآليات السلم والأمن في كل من الكوميسا والإيكواس ودور الإيكواس في بعض الصراعات .

المبحث الأول
أسباب الصراعات والمشكلات الأمنية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

تمهيد :

منذ أواخر الثمانينيات شكلت الصراعات والاضطرابات الأمنية والسياسية في القارة الأفريقية ظواهر خطيرة لها جذورها التاريخية ومحدداتها السياسية والاقتصادية والجغرافية والثقافية وقد تواكبت تلك الصراعات مع انتهاء القطبية والحرب الباردة وبدء التحول الديمقراطي في القارة الأفريقية من الناحية السياسية والتوجه أيضا نحو آليات السوق من الناحية الاقتصادية وكذلك تواكبت مع التحديات التي فرضتها قوى العولمة على البلدان النامية .

حيث أثرت تلك الصراعات في كافة المجالات بالدول التي دارت بها ولقد تركزت معظمها في دول أفريقيا جنوب الصحراء بحيث يمكن القول أن أفريقيا قد ابتليت بما يناهز نصف عدد الحروب الأهلية في العالم ومما لا شك فيه أن لتلك المشكلات الأمنية والصراعات تكاليف وآثارًا اقتصادية واجتماعية باهظة تمثلت بالأساس في تأخر مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول التي شهدت تلك الصراعات والحروب الأهلية وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث على الوجه التالي :

أولا:أسباب الصراعات والمشكلات الأمنية في بعض الدول الأفريقية :

تؤكد كثير من الدراسات على أن هناك العديد من الأسباب المجتمعة والمتشابكة ممثلة في الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئة والدينية والتي يساهم كل منها بدور في تأجيج حدة الصراعات والمشكلات الأمنية في القارة الأفريقية ويتخلف دور كل منها من إقليم إلى آخر داخل دول القارة ويمكن التعرض لهذه الأسباب على الوجه التالي :-

1- التنوع الأثني : التعددية الاثنية لها جذور تاريخية حيث كان النظام القبلي موجودا بالقارة قبل مجيء الأوربيين إليها وحين احتل الأوربيون القارة الأفريقية أثاروا الفتنة بين زعماء القبائل من جهة وبين القبائل بعضها البعض من جهة أخرى ومما لا شك فيه أن هذا التعدد يجعل الولاء للقبيلة أكثر من الولاء للدولة ويؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار وإلى إشعال الحروب والصراعات كما أن تداخل الجماعات العرقية والأمنية عبر حدود الدول المجاورة يشكل عقبة ضد سيطرة الدول وفي هذه الصراعات **وتتناولها على الوجه التالي :**

فترة ما قبل الاستعمار :-

فمن المعروف أن النظام القبلي كان موجودا قبل وصول الأوربيين إلى القارة الأفريقية وكان انتقال الجماعات الأفريقية من منطقة إلى أخرى سبب الجفاف أو الجماعة وأحيانا بحكم القيام بالصيد أو للزراعة في مناطق جديدة وكثيرا ما كان يؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار والصدام مع القبائل الأخرى سواء على ملكية الأرض أو الماء أو أماكن الصيد وغيرها كما أن بعض القبائل كان محبا للحروب وممارسة الغزو للقبائل الأخرى مثل قبائل المندي في سيراليون والحرب القبلية

القديمة بين قبيلتي مبدئدو وأمبائجا فيما يعرف الأمن بأنجولا في القرن السادس عشر .

يضاف إلى ذلك التعدد اللغوي فعدد اللغات الأفريقية يقدر بحوالي 800 لغة بل تقدرها مدرسة اللغات الشرقية بجامعة لندن بنحو 1500 لغة ولهجة ففي نيجيريا 48 لغة وفي جمهورية أفريقيا خمس لغات وتنزانيا مائة لغة ولهجة وفي شرق أفريقيا مائتا لغة وفي ليبريا عشرون لغة وفي سيراليون سبعة وعشرون لغة وفي إثيوبيا أربعون لغة وفي السودان ثلاثون لغة ويضاف إلى ذلك لغة المستعمر مثل الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية علاوة على اللغات المختلطة مع اللغات الأفريقية كالسواحيلية في الشرق والهوسا في الغرب ومما لاشك فيه أن التركيب القبلي والاختلاف اللغوي والديني قد أضعف التيار القومي وجعل الولاء للقبيلة أو المجموعة اللغوية أو الدينية أقرب من الولاء للدولة وهذا ما يتضح في التركيب الاثني .

ب- الفترة الاستعمارية :- وحين جاء الاستعمار الغربي إلى القارة الأفريقية أثار نار الفتنة بين زعماء القبائل من جهة والقبائل بعضها البعض من جهة أخرى للحصول على الامتيازات وتحقيق المصالح الاقتصادية واستنزاف مواردها الزراعية والمعدنية ووضع حدودا وهمية لدولها واستوعب هذه الوحدات السياسية لتعريف سلعة وفرض ثقافته ولغته وفرض على الشعوب الأفريقية اغتراباً ثقافيا وروحيا كما نجح في بناء إنسان أفريقي يتكلم باللسان الأوروبي ويرتبط بالثقافة الغربية سلوكاً وأسلوباً للحياة كما أحكم السيطرة على المؤسسات التعليمة عن طريق الإرساليات التبشيرية وتحولها إلى النظام الأوروبي وألغى دراسة التاريخ الأفريقي إلا بالقدر الذي يخدم أغراضه الاستعمارية .

ففي جنوب السودان مثلا فقد عمل على نشر على اللغة الإنجليزية وميز بين شمال السودان وجنوبه في مجالات الإدارة والتعليم كما لعبت الإرساليات

التبشيرية دورا كبيرا في التفرقة بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي كما عمل الاستعمار البريطاني على ترحيل الموظفين الشماليين من الجنوب واعتبار الجنوب منطقة مغلقة ومنح الزواج بين الإقليمين .

كما عمل الاستعمار على خلق تفرقة بين العناصر ذاتها ففي سيراليون نجد ثنائية بين الزنوج الخلص والكويول الخليط والكويول هم نسل العبيد المحررون من أمريكا وجزر الهند الغربية وتوفو سكواشيا وبريطانيا اختلطوا مع البيض في القرن الماضي وقد حاول الاستعمار البريطاني إيجاد الفرقة بين الكويول وهم سكان المستعمرة في مزيتاي (العاصمة) وسكان المناطق الداخلية في المحمية .

وقد عاش الكوبول حياة أوربية فلبسوا الملابس الأوربية وتكلموا الإنجليزية وسيطروا على مجالات الأعمال والإدارة وأصبح منهم الأطباء والمعلمون والمحامون كل هذا جعلهم يتميزون عن مكان الداخل من القبائل المحلية مثل المندي والتمني والماتدنجو والفاي والفولا في وغيرهم وأصبحوا يكونون أقلية أرستقراطية زنجية وسط الأغلبية من سكان المحمية .

وأصبح الكويول يشعرون بالتفوق في علاقاتهم بسكان الداخل وكونوا مجموعة متميزة واعتبروا أنفسهم من الصفوة المختارة وأخذوا ينظرون باحتقار إلى سكان الداخل وقد تجلى ذلك في استخدامهم في أعمال الخدمة المنزلية والاعتداء على أراضيهم وإثارة المنازعات القبلية بينهم وفي ليبريا حدث التناقض بين الأفريقيين الأصليين والرقيق الأمريكي المتحرر حيث ينظر الأخيرون إلى الأفارقة نظرة استعلاء وأن مهمتهم هي دفع الضرائب والعمل الرخيص بينما يري الأفريقيين أن هؤلاء دخلاء ولابد من طردهم وهناك مثال ثالث لقبائل التوتس في رواند وبوروندي التي تعتبر نفسها من عناصر الصفوة والتفوق على قبائل الهوتو رغم أن التوتسي يمثلون فقط 15٪ من جملة السكان بينما يمثل الهوتو 85٪ .

- كما كانت السياسة العنصرية التي اتبعتها الدول الاستعمارية في أفريقيا على اختلاف أساليبها أحد أسباب الصراع بين المستوطنين والأفارقة سكان البلاد الأصيلين مثلما كان الحال في أنجولا وموزمبيق وزامبيا وزيمبابوي ودولة جنوب أفريقيا وكينيا فقد استولى المستوطنون الأوربيون على الأراضي وطردوا الأفارقة منهم كما أدى اختلاف الجور وسوء معاملة الأوربيين فرصة للصدام والصراعات المستمرة .

- وشهدت فترة الاستقلال وحروب التحرير الأفريقية والتي اتخذت صورتين الأولى حروب التحرير ضد المستعمر كما حدث في أنجولا وموزمبيق وجزر الرأس الأخضر زيمبابوي ، ناميبي ا وجنوب أفريقيا ، والثانية انقسام حركات التحرير على بعضها البعض مرتكزة على أساس اثني ومحتمية بالسلاح لتصفية خلافاتها ، وقد نتج عن ذلك وقوع عدد من الضحايا يفوق ما قدم لمواجهة المستعمر ومثال ذلك الاقتتال بين فضائل حركات التحرير الأريترية في السبعينات والثمانينيات من القرن الفائت والاقتتال بين جبهتي الفريلميو والرينامو في موزمبيق والحرب الأهلية بين الجبهة الشعبية وحركة اليونيتا في أنجولا .

- وتكمن الإشارة إلى فترة ما بعد الاستقلال والتركيب الاثني ، حيث سبق الإشارة إلى وجود التعدد الاثني واللغوي قبل قدوم الاستعمار الأوروبي إلى القارة الأفريقية وأن الاستعمار كان له دور في إذكاء روح الفرقة بين هذه القبائل وأن هذا التعدد يجعل الولاء للقبلية أكثر من الولاء للدولة ويؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار وإلي الحروب الأهلية كما أن تداخل الجماعات الأمنية عبر حدود الدول المجاورة يشكل هو الأخر عقبة ضد السيطرة على هذه الصراعات كما يلعب التدخل الإقليمي والدولي أثره في زيادة حدة تلك الصراعات الأمنية والحروب الأهلية .

فالسودان وحدها تجمع 597 جماعة ونيجيريا 450 جماعة وإثيوبيا 90 جماعة

وزائير 250 جماعة وهذه الجماعات تختلف لغاتها وثقافاتها ودياناتها وأحزابها السياسية فمثلا في الكونغو الديمقراطية نجد البانتو والنيليين والحاتميي ن والسودانيين ونلاحظ الصراع الاجتماعي في إقليم كأساي بين قبائل اللولا واليالوبا وفي كاتنجا لسابقة (شابا يسود الصراع بين اللواندا والبالوبا ، كما يوجد في الكونغو الديمقراطية خمس لغات كبيرة وأربعون لهجة وأهم هذه اللغات اللينجالا والكيكونجو والسواحيلي والتشليبا والباسلمباسو إضافة إلى اللغة الفرنسية وفي سيراليون يحتدم الصراع بين قبائل التمني في الشمال والمندي في الجنوب والخلاف بين السوسو والتمني وبين الفولا والتمني والكوارنكو واليالنطا والليمباوبين الكويول وكل هذه القبائل سالفة البيان .

وفي نيجيريا نجد الصراع القبلي بين الهوسا والفولا في الشمال والأيبو في الشرق واليوروبا في الغرب وفي كينيا نلاحظ الصراع بين الكيكو والماساوي وفي الكونغو برازافيل نجد الصراع بين الباكونجو والباتيكي والميوتش .

يضاف إلى ذلك أن كل قبيلة تريد الوصول إلى السلطة فإذا ما وصل شخص ما من قبيلة معينة إلى السلطة كانت الوظائف الرئيسية والوزارات وقيادة الجيش والشرطة من أفراد هذه القبيلة التي سرعان ما تمارس استغلال النقود على حساب القبائل الأخرى والتي غالبا ما تتحين الفرصة للإطاحة بالنظام لتحل محلها قبيلة أخرى والأمثلة على ذلك عديدة في نيجيريا ورواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية .

وقد يحدث العكس في حالة وجود النظم الاستبدادية حيث تعتمد هذه النظم في حكمها على جماعة أثنية معينة حيث تستحوذ على السلطة الأمر الذي يثير الجماعات الأخرى فتندفع إلى مقاومة النظام الذي يواجهها بالقمع والبطش ومن هنا يثور الصراع داخل الدولة الواحدة ومن أمثلة هذا النوع حالة الصومال حيث

اعتمد الرئيس الأسبق « زياد بري » على أبناء قبيلة الأوجادين وبدأ في اضطهاد المعارضة من القبائل الأخرى واستخدام العنف ضدهم وبدأ الحروب الأهلية التي دمرت الصومال .

وفي السودان فقد اتجه الرئيس الأسبق نميري في نهاية حكمة إلى استخدام أساليب القمع وكبت الحريات في مواجهة المعارضة كما أدى إلى إثارة الجنوبيين مما اعتبروه نكوصا لا تفاق أديس أبابا عام 1972م فتفجرت الحرب الأهلية في السودان .

وفي رواندا فإن اعتلاء الهوتو للسلطة منذ استقلالها عام 1962م أدى إلى إبادة جماعية للتوتس والتي كانت لها السلطة في البلاد تاريخيا وتستحوذ على الثروة الاقتصادية مما أثار الحرب الأهلية فيما بعد بين القبليتين وفي بورندي فإن الأوضاع قد أخذت وضعا مناقضا لما حدث في رواندا فقد ظل التوتسري يسيطرون على مقاليد السلطة والثورة في البلاد منذ الاستقلال عام 1962م مما أثار الخلاف والحرب الأهلية أيضا .

وفي ليبيريا فإن سيطرة ويليام تولبرت على السلطة في البلاد منذ إنشاء الدولة واستحوازه على السلطة واضطهاده للجماعات الأخرى المحلية مما أدى إلى الإطاحة بنظام ويليام تولبرت في انقلاب عسكري عام 1980م ثم بدا النظام الجديد يمارس التنكيل بالمعارضة خاصة بعد الانقلاب الفاشل عام 1985م الأمر الذي أدى إلى الحرب بين جماعة كران والماندنجو من جهة والجماعات الأخرى من قبيلة جيو ومانو وقد أدى كل ذلك إلى اشتعال الحرب الأهلية في ليبيريا .

والصراعات الأمنية التي تنشأ بين الجماعات المشكلة لشعب الدولة والمختلفة فيما بينها على أساس لغوي أو قبلي أو ديني أو بين هذه الجماعات ونظم الحكم وهذه الصراعات تكون في صورتين :

الأولى :- عندما تكون الجماعة الأمنية مرتكزة على إقليم معين ومتورطة في حرب انفصالية مع السلطة المركزية مثل حالة جنوب السودان وشمال الصومال وحرب بيافرا نيجيريا في الفترة من 1967 – 1970م وانفصال كاتنجا في زائير عام 1961م وكذلك أحداث إقليم شابا عام 1977م وكولويزي عام 1978 وكذلك غانا وتشاد وأوغندا .

وقد تنشب في صورة حرب أهلية بين الحكومة المركزية ومعارضيها ومثال ذلك حالة حكم الرئيس الأسبق « زياد بري » للصومال في أواخر حكمة وصامويل دور عقب انقلاب 1985 في ليبيريا وفي حالات أخرى تنهار الدولة بكاملها كما حدث في الصومال مؤخرا .

الثانية :- فتظهر عندما تكون الجماعات الأمنية غير مرتبطة بإقليم معين لكنها متداخلة سكانيا مع غيرها من الجماعات وتتعرض لاضطهاد من قبل النظام الحاكم أو تدخل في صراع مع جماعة اثنية أخرى في المجتمع مثل حالة روندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية مؤخرا وأيضا احتواء القارة الأفريقية على أقليات غير أفريقية مثل الهنود والباكستانيين والعرب مثل السوريين واللبنانيين مما يزيد من التفكك الاجتماعي والسياسي .

سوء توزيع الموارد الاقتصادية والعوامل البيئة :

يمثل سوء توزيع الموارد الاقتصادية وتدهور الأحوال الاقتصادية لدول القارة الأفريقية أهم أسباب الصراعات والمشكلات الأمنية في القارة الأفريقية فرغم أن أفريقيا نسبيا قارة غنية بمواردها الطبيعية إلا أن هذه الموارد غير مستغلة

الاستغلال الأمثل وأنه منذ منتصف الثمانينيّات تزايدت نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر (370 دولار للفرد في العام) والذي يعد معدلا متدنيا بالنسبة للدول النامية كما وصل عدد الدول الأفريقية منخفضة الدخل (675 دولار للفرد) إلى 350دولة من إجمالي 57 على مستوي العالم بل وبلغ معدل النمو السنوي للناتج الإجمالي المحلي خلال الفترة من 1980 – 1990 حوالي 2.5٪ بينما تزايد عدد السكان بمعدل وصل إلى 3.5٪ خلال نفس الفترة وعلي حين تزايد معد النمو السنوي منذ بداية التسعينيات وسجل 2.8٪ إلا أن السكان تزايدوا بمعدل أكبر قارب على 4٪ سنويا وهذا يعني المزيد من الضغط على الموارد الاقتصادية المتاحة والمحدودة نسبيا .

كما تدهور نصيب الفرد من الدخل القومي وبلغ 676 دولار فقط خلال الفترة 1985 – 1994 وضربت المجاعات بلدان أفريقية كثيرة وأصاب الجفاف العديد من تلك الدول وتفاقمت أزمة المديونية الخارجية وتزايد العجز في ميزان المدفوعات في الدول الأفريقية التي ضربتها الصراعات والحروب الأهلية وهكذا فإنه منذ منتصف الثمانينيات بات واضحا ضعف اقتصادات الدول الأفريقية وعجز حكومات تلك الدول عن الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الأمر الذي أثار حالة من عدم الاستقرار وصل إلى حد المقاومة المسلحة للنظم المحلية .

– ومن ثم تأتي الأسباب البيئية والتنافس على الموارد الطبيعية النادرة في مقدمة العوامل المسببة لاندلاع الصراعات والحروب الأهلية فالدراسات الحديثة تؤكد على أن توافر الموارد الطبيعية يساهم في تزايد احتمالات تعرض الدولة في أفريقيا لمخاطر اندلاع الصراعات الأهلية مقارنة بالدول التي لا تتوافر فيها تلك الموارد بغزارة كما أن الصراعات على الموارد الطبيعية يمكن أن يشعل الصراعات ويوسع من نطاق الحروب المندلعة بالفعل وتؤكد الدراسات على أن وجود موارد طبيعية

يمكن الاستيلاء عليها مثل الموارد المعدنية يؤدي إلى تمركز الصراع حول مصادر هذه الموارد وبالتالي توسيع نطاق الصراعات والحروب الأهلية .

– وفي هذا الإطار فإن بعض الدراسات قامت بتحليل العلاقة بين الثروات الطبيعية التي تمتلكها الدولة في سنة معينة واحتمال نشوب الحروب الأهلية خلال السنوات الخمس التالية وتم قياس حجم الثروات الطبيعية التي تمتلكها الدولة بنسبة الصادرات من الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتوصلت الدراسة إلى أنه مع زيادة هذه النسبة يزداد احتمال تعرض البلاد لمخاطر الحرب الأهلية بينما لم يتجاوز الاحتمال في الدول التي لا تزخر بثروات طبيعية نسبة . 5٪، ومن ثم خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية قوية لكنها ليست علاقة مطردة بين الاعتماد على تصدير السلع الأولية وبين نشوب حرب أهلية .

– كما قامت إحدى الدراسات التي تعني بالعلاقة بين الموارد الطبيعية والصراعات والحروب الأهلية بإجراء تحليل قياس لبيانات مقطعية مستقاة من 138 دولة بهدف المقارنة بين احتمالات نشوب الصراع في حالات الدول التي تعاني من ندرة الموارد الطبيعية المتحددة مثل المياه والأرض وفي حالات الدول التي تزخر بالموارد الطبيعية الناضبة مثل المعادن والبترول وتوصلت الدراسة إلى أن احتمال نشوب الصراع في الحالة الأولى يكون ضئيلا بينما تساهم ومرة الموارد المتاحة في زيادة مخاطر نشوب الصراع والقارة الأفريقية مليئة بالأمثلة التي تؤكد صحة نتائج هذه الدراسات بصورة عملية فغالبية الحروب الأهلية والاضطرابات الاجتماعية كانت نتاجا للتنافس على الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة ومن هذه الأمثلة حالات الصراع والحروب الأهلية في بوروندي ورواندا والتي تمثل نموذجا واضحا لصراعات نجمت ولو بصورة جزئية عن التنافس على الأرض الزراعية المحدودة على الرغم من أنها عرفت بأنها صراعات اثنية . شهدت بعض

الدول الأفريقية التي تزيد فيها الكثافة السكانية فترات متعددة من الصراعات والحروب الأهلية مثل إثيوبيا ، نيجيريا ، أوغندا وكان الصراع حول حقول البترول ومصادر الثروات المعدنية السبب الرئيسي في اندلاع الحروب الدولية الأهلية في القارة الأفريقية مثل« حرب الماس » في سيراليون وأنجولا وليبريا «حروب البترول » في نيجيريا وجنوب السودان وأريتريا وكذلك أدى الصراع حول مصادر المياه إلى نشوب العديد من الصراعات والحروب في القارة الأفريقية مثل الصراع حول مياه النيل بين دولة» والصراع بين زامبيا وزيمبابوي على KaRta والصراع بين ناميبيا وبتسوانا على جزيرة Siclutll .

وبالرغم من هذه الدلائل التطبيقية إلا أنه يصعب القول بأن توافر الموارد الطبيعية على إطلاقها يمثل السبب الرئيس لاندلاع الصراعات والحروب الأهلية ولكن الأمر يتوقف على طريقة هذه الموارد وأنماط توزيعها وطرق استغلالها وفي هذا الإطار تركز إحدى الدراسات على تحليل العلاقة بين طبيعة وسمات ومدى انتشار الموارد الطبيعية وبين احتمالات اندلاع صراع أو حرب أهلية تقوم بتقسيم الموارد الطبيعية إلى نوعين رئيسيين يمثل النوع الأول الموارد الطبيعية غير المتجددة والتي تمركز حول مرتفع محدد ويتطلب الموارد استخراجها استخدام مدخلات قليلة نسبيا من الأيدي العاملة مثل الموارد المعدنية بينما يمثل النوع الثاني الموارد الطبيعية المتجددة والتي تتميز الانتشار الجغرافي وغالبا ما يستدعي استغلالها استخدام الكثير من الأيدي العاملة مثل الأرض المياه وأثبتت الدراسة احتمال نشوب الحرب بين الدول التي تتمتع بالنوع الأول من الموارد مقارنة بالدول التي يتوافر فيها النوع الثاني من الموارد كما أن فرص ودوافع إنهاء الحرب تزداد في الدول التي تتمتع بالنوع الثاني من الموارد مقارنة بالنوع الأول .

وقد قامت الدراسة واستندت على تحليل تطبيعي يربط بين نوعية الطبيعية وشكل الصراع في عدة دول أفريقية فالقوات المتمردة في الكونغو برازافبل على

سبيل المثال كانت تستهدف السيطرة على العاصمة والبناء الرئيسي وذلك لأن مصدر الموارد الطبيعية كان مختصرا في مصدر واحد البترول ويقع في المناطق الساحلية وبالفعل استطاعت القوات المتمردة تحقيق هذه الأهداف خلال الحرب الأهلية عام 1997م وفي المقابل مكن توافر مصدرين للمعادن في أنجولا – البترول في المناطق الساحلية والماس في المناطق الداخلية للبلاد طرفي القتال من إطالة فترة الحرب كما أدى تنوع الموارد الطبيعية في ليبريا وسيراليون وانتشارها الجغرافي أدى إلى تعزيز قوة بعض الجماعات مما قاد بدوره إلى تزايد المطالب الانفصالية للجماعات المسلحة المسيطرة على تلك الموارد ونشوب صراعات بينها وبين الحكومة .

بالإضافة إلى هذا الأثر المباشرة يمكن أن تؤثر العوامل البيئة على احتمالات حدوث الصراع بصورة غير مباشرة ويتم ذلك عن طريق عدة قنوات من أهمها الأوضاع السكانية فالموارد الطبيعية تؤثر على كثافة وحركة السكان حيث تتمركز التجمعات السكانية حول هذه الوارد كما أن الظروف البيئية غير المواتية قد تؤدي إلى حدوث نوع من الاختلالات السكانية وتؤثر هذه القنوات بصورة غير مباشرة على حالة الاستقرار الاجتماعي فإذا كان التأثير سلبيا ينشأ نوع من أنواع الاضطرابات الاجتماعية والتي قد تتطور إلى شكل من أشكال العنف المسلح .

وبصورة أكثر تحديدا قامت إحدى الدراسات بإجراء تحليل لأنواع المشكلات البيئية المختلفة تأثيرها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وما قد ينشب من هذه الأوضاع من اضطرابات اجتماعية سياسة وتوصلت الدراسة إلى تحديد عدد من المشكلات البيئية التي بها تأثير على عدد من الظواهر الاجتماعية والتي يمكن أن تعود بدورها إلى أنماط مختلفة من الصراع فذهبت الدراسة .

إلى أن الاحتباس الحراري ونفاذ الأوزون والتصحر والأمطار الحمضية

وتجريف الأراضي واستنزاف موارد المياه ونفاذ المخزون السمكي تؤثر سلباً على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية حيث نمط الإنتاج الزراعي وإزاحة السكان واختلال مؤسسات وأنماط السلوك الاجتماعي وهو ما يؤدي بدوره إلى تولد ثلاثة أنماط من الصراع والتي تتمثل في صراع انعدام الرضا وصراع هوية الجماعة والصراعات الهيكلية كما ركزت العديد من الدراسات على أهمية الروابط المتبادلة بين الظروف الاقتصادية والعوامل البيئية ونشوب الصراعات في الدول النامية فذهبت بعض الدراسات إلى أن الفقراء في سعيهم نحو البقاء يمارسون ضغوطاً متزايدة على موارد البيئة المحلية مما يتسبب في استنزاف هذه الموارد والصراع على استغلالها وهو ما قد ينجم عنه في النهاية حدوث قلاقل اجتماعية والتي قد تتحول إلى شكل من أشكال العنف المسلح الأمر الذي يتطلب بدوره المزيد من الإنفاق العسكري أي المزيد من التكاليف الاقتصادية رجوعا مرة أخرى نحو تزايد حدة ونطاق الفقر .

– هذا وقد حددت إحدى الدراسات ستة أنماط من التغيرات البيئية التي قد تساهم في نشوب وتأجج الصراعات والمتمثلة في :

– التغيرات المناخية تآكل طبقة الأوزون .

– التصحر وانخفاض مساحة الأرض الصالحة للزراعة وانخفاض مساحة الغابات .

– الأمطار وقضية سوء استخدام المياه وتلوثها .

– تدهور الثروة السمكية .

حيث إن هذه التغيرات البيئية تؤثر بالسلب على معدل النمو الاقتصادي للدولة وتراجع الناتج الزراعي لها وتساهم في اختلال التوزيع السكاني والنزاع على الموارد الاقتصادية المتاحة والمحدود نسبيا مما يساهم في زيادة حدة التوترات

السياسية ونشوب المزيد من الصراعات والنزاعات ومما سبق فإنه يمكن تقسيم أسباب الصراعات والمشكلات الأمنية بالقارة الأفريقية إلى نوعين من الأسباب .

- **أسباب داخلية**: وتتمثل في دور الاستعمار في تشكيل الدول الأفريقية الحديثة وكذلك فساد أنظمة الحكم الأفريقية والتي انتهجت أساليب الحكم الشخصية واعتماد نظام الحزب الواحد مما أدى إلى الحد من فاعلية وقوة المؤسسات التشريعية والقضائية والتي لم يكن لها أي دور حقيقي في سياسة الدولة ونتج عن ذلك آثار اقتصادية فادحة بسبب غياب الاستقرار السياسي كما أن الأمن يعد سببًا رئيسيًا للصراعات بالقارة إضافة إلى الآثار الاقتصادية التي خلفها الاستعماريون بالدول الأفريقية باتباعهم سياسات اقتصادية غير متوازنة .

- **أسباب خارجية** : وتتمثل بالأساس في دور القوى الدولية في الحروب والصراعات التي دارت بالقارة الأفريقية حيث تبنت القوى الدولية سياسات متباينة تجاه القارة الأفريقية بما يتوافق مع طبيعة المصالح والتطوير التي تحرك كل قوة منها ويأتي على رأس تلك القوى الدولية الصراع الأمريكي السوفيتي في أفريقيا وكذلك السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا والتي تدخلت في العديد من دول القارة الأفريقية بهدف إيجاد موطئ قدم جغرافي متميز أو منع الخصوم من الحصول على موقع مماثل وكذلك رغبتها في الحصول على الموارد الطبيعية والوصول إلى الأسواق الأفريقية .

- ومن ثم يمكن القول أيضا أن الصراعات المسلحة والإنفاق على التجهيزات العسكرية يمثل ضغطا على الموارد الاقتصادية واستنزافا للموارد البيئية اللازمة للقيام بعمليات التنمية مما يؤدي إلى زيادة حدة الفقر وهو ما يدفع للمزيد من الصراع والعنف وبالتالي يمكن أن تقع الدول إستراتيجيًا في ما يسمي بفخ التنمية clevelapnment tuap ولا يمكن للدولة الخروج من هذا الفخ إلا بكسر أحد

روابط هذه العلاقة .

مما سبق يتضح أن العلاقة بين العوامل البيئية والموارد الاقتصادية من ناحية والصراعات والحروب الأهلية من ناحية أخرى لها جوانب متعددة فالصراعات الأهلية تعد شكل من أشكال محاولات السيطرة على مصادر الثروات الطبيعية كما أن توافر الموارد الطبيعية يمثل مصدرًا مهمًا من مصادر تمويل الجماعات المتمردة وهو الأمر الذي يسهم في تفعيل أنشطة تلك الجماعات وقد تكون العلاقة بين توافر الموارد الطبيعية واندلاع الصراعات الأهلية علاقة تبادلية بمعنى أن تنمية الموارد الطبيعية وجهود البحث والاستكشاف قد تكون بدافع الحد من خطر الصراعات والحروب الأهلية وتحجيم نطاق آثارها .

ومن القضايا التحليلية الهامة في هذه الصدد أن العلاقة بين الموارد الاقتصادية والعوامل البيئية من ناحية والصراعات والحروب الأهلية من الناحية الأخرى قد تكون مضللة نتيجة لوجود عوامل أخرى لم تأخذ في الحسبان عند اختيار العلاقة بين الظاهرتين كما أن الأهداف الاقتصادية للصراع قد تتداخل وتتشابك مع الأبعاد السياسية له بحيث يصعب تحديد وقياس أثر كل منهما بصورة دقيقة فمن ناحية تهدف بعض الجماعات إلى تدعيم وحماية وضعها الاقتصادي من خلال القوة المسلحة ومن ناحية أخرى عندما ما تزداد الخسائر في الرفاهة الاقتصادية قد يحقق البعض مكاسب طائلة من اقتصاد الحرب بصورة لا يمكن تحقيقها في الأوقات العادية ولهذا تسعى هذه الجماعات إلى العمل على إذكاء نار الصراع والحرب .

ومن الأبعاد الاقتصادية الهامة لحالات العنف والصراع قضية التوزيع فالأنماط المحتفلة من التعددية مثل التعددية الثقافية والجغرافية والاقتصادية تؤدي إلى تعزيز هوية الجماعة ومع هذا لا تكفي هذه التعدديات وحدها لتوليد العنف فالتمييز الاقتصادي والسياسي وعدم العدالة في توزيع الموارد بين

الجماعات أو الأقاليم المختلفة هو العامل الرئيسي لتعبئة وشحذ هوية الجماعة أثناء الحرب الأهلية وهو ما تطلق عليه بعض الدراسات « عدم العدالة الرأسية » وتعتبره المصدر الرئيسي للصراع .

وفي إطار التحليل الاقتصادي لحالات الصراع والحروب الأهلية قامت بعض الدراسات الاقتصادية بتطبيق تحليل التكلفة العائد على وضعي الحرب والسلم بهدف تحديد المتغيرات المحددة لاتخاذ قرار الحرب أو إنهاء القتال فقامت إحدى الدراسات بصياغة نموذج يحلل المتغيرات المحددة لتكلفة وضع السلم وتلك المحددة للمنافع المتولدة من حالة الحرب لكافة الأطراف .

وبتطبيق النموذج على الدول الأفريقية وجدت الدراسة أن الأطراف المتحاربة قد تفضل استمرار حالة الحرب على وضع السلم أو حتى تحقيق الانتصار الكامل على الطرف الآخر فالأطراف المتحاربة سواء الحكومية أو المتمردين ، تحقق الكثير من المنافع في حالة الحرب وفي المقابل قد يرتب النصر أعباء إضافية متمثلة في ضرورة تطبيق الديمقراطية وتوزيع الموارد بصورة عادلة .

ويكون القرار النهائي للمفاضلة في العديد من الحالات هو محاولة تجنب الدخول في حرب شاملة وتفضيل شكل من أشكال الصراع فتخفض الحدة كما أن الأطراف المتحاربة كثيرا ما تتعاون من أجل إطالة حدة الصراع طالما أنه يحقق لهم منافع من وراء عمليات السلب والنهب والتهريب عبر الحدود وهو تطلق عليه بعض الدراسات مصطلح « الصراعات المربحة » وتمثل حالة أنجولا وليبريا وسيراليون أمثلة واضحة على التعاون بين الأطراف المتحاربة لتمديد فترة الصراع .

وتؤكد الدراسة أن القدرة العسكرية للمتمردين لا تعتمد على الاقتصاد المحلي فعمليات التمرد غالبا ما تمول من مصادر خارجية وفي المقابل تتوقف القدرة العسكرية للحكومة على نسبة الإنفاق العسكري من إجمالي الإنفاق العام للدولة

وقامت الدراسة بصياغة شكل من أشكال العلاقات الارتباطية التي تربط بين احتمال نشوب الحرب الأهلية ومدة استمرار القتال وبين المكاسب والتكاليف المتوقعة من القيام بعمليات التمرد والتي تمثل تكلفة الفرصة البديلة للصراع وتكلفة قرار التعاون .

وفي هذا الصدد تم تحديد خمسة متغيرات لقياس تأثيرهم على البديل المختار وهم نصيب الفرد من الدخل والمعطيات الأولية من الموارد الطبيعية وحجم السكان ومدي الانقسام الاثني اللغوي والفترة المنقضية منذ نشوب آخر حروب أهلية وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل يقلل احتمال إندلاع الحرب ويقصر مدة استمرار القتال وهو ما قد يدعم مقولة أن الحرب الأهلية تعتبر ظاهرة خاصة بالدول ذات الدخل المنخفض كما ركزت الدراسة على أن توافر الموارد الطبيعية يزيد من مخاطر اندلاع الحرب الأهلية ومن مدتها وتزيد احتمالات اندلاع الصراع في الدول كثيفة السكان كما أن الحرب تستمر فيها لفترة زمنية أطول وفي المقابل يقل خطر اندلاع الحرب وتقصر مدة استمرارها تدريجيا كلما طالت الفترة الزمنية منذ نشوب آخر حرب .

كذلك قامت إحدى الدراسات بقياس تأثير الانخفاض في معدل النمو الاقتصادي على احتمالات نشوب الصراعات والحروب الأهلية في 41دولة أفريقية خلال الفترة من 1981 – 1999م وأصبحت نتائج الدراسة أن انخفاض معدل النمو في سنة ما بخمس نقاط مئوية يرفع احتمال نشوب الحرب في السنة التالية إلى مرة ونصف مقارنة بحالة عدم انخفاض معدل النمو الاقتصادي كما تناولت إحدى الدراسات الهامة قضية العلاقة بين الوضع الاقتصادي وبين الأنماط المختلفة للصراع فالدراسات تحاول معرفة تأثير الأوضاع الاقتصادية على احتمال حدوث نمط معين من أنماط الصراع وطبقت الدراسة هذا التحليل على 152 دولة خلال الفترة من 1950 – 1992 وبدأت بنموذج بسيط يسمح

بتضمين متغيرين في كل مرة الصراعات الداخلية والانكماش الاقتصادي والصراعات الخارجية الانكماش الاقتصادي الصراعات الداخلية والخارجية وفي هذه المرحلة من التحليل توصلت الدراسة إلى أن هذه الظواهر الثلاثة غير مستقلة عن بعضها البعض وبصورة أكثر تحديدا وجدت الدراسة أن حالات الانكماش الاقتصادي تلعب دورا هاما في تحديد الصراعات الداخلية خاصة في أفريقيا فوجود حالة من لانكماش الاقتصادي يؤدي إلى زيادة احتمال حدوث صراع داخلي في نفس سنة التحليل إلى الضعف تقريبا ثم قامت الدراسة بتوسيع نطاق التحليل بحيث يضم النموذج ثلاثة متغيرات تتمثل في الصراعات الداخلية وفي الصراعات الخارجية والانكماش الاقتصادي وهنا أيضا توصلت الدراسة إلى وجود علاقة هامة بين هذه المتغيرات بوجود حالة انكماش اقتصادي مصاحبة لحدوث صراع خارجي يزيد من احتمال نشوب صراع داخلي إلى الضعف أو ثلاثة أضعاف في نفس سنة التحليل .

مما سبق يمكن تدعيم الاتجاه من الدراسات الذي يؤكد أن القارة الأفريقية لا تميل بطبيعتها التي تغلب عليها سمة التعددية الأمنية إلى اللجوء للعنف والصراع ولكن الصراعات والحروب واستنزاف الموارد الطبيعية واستغلالها بصورة جائرة وعدم العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية والتميز بين الأقاليم كلها عوامل دفعت إلى تزايد الشعور باليأس والأحباط وانعدام الرضا بين الغالبية العظمى من المواطنين مما أدى بدوره إلى الميل للعنف ونشوب الصراع .

ومن ثم نخلص إلى أن السبب الثاني للصراعات والحروب الأهلية يمكن في سوء توزيع الموارد الاقتصادية وتدهور الأحوال الاقتصادية للدول الأفريقية فرغم أن أفريقيا قارة غنية بمواردها الطبيعية والمعدنية إلا أن مواردها غير مستغلة الاستغلال المثل ويتمثل ذلك في أن خمس مساحة القارة صحراء لا يكفي المطر

فيها للإنتاج وثلث مساحتها سافانا تعاني من قلة الأمطار والمناطق تزرع منها فقط 15٪ وتصل نسبة الصحراء إلى 35٪ من المساحة الكلية والتربة فقيرة تغطيها المستنقعات حيث يسود التعدين أو الصناعات الاستهلاكية أو الحرفية يضاف إلى ذلك انتشار مناطق الجفاف والتصحر الذي يصل إلى 60٪ من المساحة الكلية للقارة .

– أما عن تدهور اقتصادات الدول الأفريقية فإنه منذ منتصف الثمانينيات بلغت نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر 370 دولار للفرد في العام وهو معدل مقدمي بالنسبة للدول النامية كما أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي أقل من أي منطقة في العالم إذ يصل 2٪ بينما تزايد عدد السكان بمعدل يصل إلى 3.2٪ كما تدهور إنتاج الغذاء بنسبة لأتقل عن 20٪ وانخفضت نسبة نصيب القارة من الصادرات الزراعية إلى 8٪ .

كما تدهور متوسط دخل الفرد بنسبة 1.6٪ سنويا وضربت المجاعة ما لا يقل عن أربعين مليون نسمة من بلدان شرق وجنوب أفريقيا في حقبتي الثمانينيات والتسعينات وأودي الجوع بعشرات الألوف وتأثر حوالي 35مليون نسمة في جنوب أفريقيا بسبب القحط والمجاعات وأصبحت هذه الدول في حاجة ماسة إلى المعونات الغذائية وتدهور الإنتاج المعدني وتزايدت أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية وتراجعت الصادرات وعانت معظم إن لم يكن أغلب الدول الأفريقية من الديون الخارجية والعجز في موازين المدفوعات وتدهورت مستويات المعيشة في السنوات التي شح فيها الأمطار أو انتشار الأوبئة والأمراض أو حدوث الزلازل أو البراكين أو الفيضانات .

كما يعاني الاقتصاد الأفريقي من استخدام الطرق البدائية في الزراعة والاعتماد على المحاصيل النقدية للتصدير أما إنتاج المعادن فتسيطر عليه الشركات الأمريكية الأوروبية وتعاني القارة من صعوبة النقل والمواصلات ونقص رؤوس

الأموال وتدني الخبرات الفنية ووجود المشاكل الطبيعية في النقل البحري مثل الجنادل والشلالات والسدود التي تعرقل الملاحة النهرية علاوة على عدم قدرة رأس المال الخاص في المشاركة في برامج التنمية الاقتصادية في الزراعة والصناعة والتجارة والتعدين .

ومما يذكر أيضا ارتباط اقتصادات الدول الأفريقية باقتصادات الدول الأوروبية مثل الكومنول ث أو المجموعة الفرنسية وانخفاض معدل التبادل التجاري من حيث اعتماد الدول الأفريقية على الموارد الخام أو المحاصيل الزراعية التي تباع بأبخس الأسعار ويضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض المستوى التعليمي وانتشار البطالة والفساد الحكومي وبيروقراطية الإدارة وارتفاع معدل النمو السكاني وتخلف وسائل صيد الأسماك وعدم العدالة في توزيع الدخول وازدياد الفقر ونقص الأرض وتعرية التربة وتدهور البيئة وتلوثها نتيجة التصحر .

وعندما اتجهت الدول الأفريقية إلى صندوق التقد الدولي والمؤسسات الاقتصادية الدولية الأخرى فرضت عليها شروطا صارمة منها ضرورة القضاء على عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات وترشيد الإنفاق والإصلاح الضريبي وتصحيح هيكل الأسعار وتثبيت أسعار السوق والتحكم في ظاهرة التضخم في الوقت الذي تلهث فيه هذه الدول إلى إشباع الحاجات الملحة من الطعام ومياه الشرب والملبس والمسكن والرعاية الصحية الأولية والحصول على التعليم ومحاربة الفقر ومن ثم يخلص البعض إلى القول بأنه منذ انتهاء عصر الحرب الباردة ومنذ بداية التسعينيات فقد بات واضحا ضعف اقتصادات الدول الأفريقية وعجز حكومات تلك الدول عن الوفاء بالتزامها تجاه مواطنيها في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية وتقاعسها عن القيام بدورها الاجتماعي في ظل

برامج التكليف الهيكلي الأمر الذي أثار حالة من عدم الاستقرار ووصل إلى حد المقاومة المسلحة للنظم الحاكمة .

3- اختلالات التوزيع السكاني والتنازع على الموارد النادرة :- يشير البعض إلى اعتبار اختلالات التوزيع السكاني سببا ثالثا ورئيسيا للصراعات والحروب الأهلية وتمثل ذلك فيما يلي :

- تبرز المفارقة بين توزيع السكان في القارة الأفريقية حيث توجد مناطق آهلة بالسكان ومناطق يندر فيها السكان فمن المعروف أن العنصر الزنجي يحتل الجزء الأكبر من القارة خاصة في المناطق الجنوبية والوسطي والغربية أما السلالات السامية والحامية فإنها تتركز في الأجزاء الشمالية والشرقية من القارة إضافة إلى جماعات البوشهن والهوتنتوت الذين يعيشون في جنوب غرب القارة في صحراء ناميبيا وجماعات الأقزام في الغابات الاستوائية وهذه المناطق آهلة بالسكان وهناك مناطق نادرة السكان مثل منطقة الصحراء الكبرى حيث يسود الجفاف والغابات وخاصة المناطق الاستوائية والمناطق الوعرة .

وترجع اختلالات التوزيع السكاني إلى تجارة الرقيق التي مارسها الأوربيون في القارة فقد أدت نقل أعداد هائلة من الشباب من الجنسين إلى العالم الجديد وترك العجزة وغير الأصحاء وتدمير أعداد أخرى في عمليات الأنمارة واصطياد الرقيق عبر الأطلنطى فقد فقدت المنطقة أربعون مليونا من غرب أفريقيا وحدها وحوالي مائة مليون من القارة كلها في عضون ثلاثة قرون .

- ويضاف إلى ذلك الأساليب التي اتبعها الأوربيون في جلب الرقيق من حرق القرى وإشعال الحروب بين القبائل وتدمير مساحات الأراضي وانتشار الأمراض المعدية وقد أدى ذلك إلى هجرات وتحركات قبلية إلى المناطق النائية أو المرتفعة خوفا من تجارة الرقيق كما أن نسبة كبيرة من السكان قد فقدت سواء أثناء القارات

أو في الطرق إلى العالم الجديد أو بعد الوصول .

– ومن مظاهر اختلالات التوزيع السكاني في أفريقيا الهجرة الداخلية أي الانتقال داخل الدولة نفسها من الريف إلى الريف هجرة المزارعين أو الرعاة أو من المدن إلى المدن مثلما حدث في جنوب أفريقيا أومن الريف إلى المدن وهناك الهجرة الدولية من الدولة إلى خارجها مثل هجرة الأوربيين إلى بلادهم بعد الاستقلال كما أن هجرة اللاجئين من جراء عوامل طبيعية أو بشرية أو عسكرية أو تعرضهم للاضطهاد من ضمن عوامل الاختلالات السكانية في القارة الأفريقية .

هذا وتعتبر مشكلة اللاجئين من المشكلات التي تواجه القارة الأفريقية سواء من حيث دولهم أو الدول المستقبلة لهؤلاء وتشير الإحصائيات إلى أن تعداد اللاجئين بأفريقيا قد وصل إلى نصف تعداد اللاجئين في العالم .

ومما لاشك فيه إلى أن وجود أعداد كبيرة من اللاجئين يعد سببا في إحداث الحروب والصراعات الداخلية ذلك أنهم يشكلون عبئا على الدولة المضيفة لهم وقد يتم استخدامهم أحيانا لمؤازرة النظام الحاكم ومن أمثلة ذلك اتهام اللاجئين الروانديين في أوغندا بأنهم كانوا يستخدمون كأدوات بطش للمعارضة الأوغندية أيام حكم «عيدي أمين» وحين انهار النظام اتجه أوبوتي إلى مطاردتهم فارتموا في أحضان «موسيفيني» وقدم لهم العون بعد ذلك فشكلوا الحركة الوطنية في رواندا بعون أوغندي .

ومن أمثلة ذلك أيضا توطين زياد بري للأوجادين في شمال الصومال وقام بتسليحهم ليقهر قبائل إسحاق فزاد الصراع الذي أسفر عن نهاية الدولة .

ومن جهة أخرى قد يترتب على الحروب الأهلية نزوح اللاجئين إلى الدول

المجاورة فمع تصاعد الحروب الأهلية في السودان قد نزح ما يقرب من مليون نسمة رحلوا من مواطنهم في جنوب السودان كما رحل 170 ألف لاجئ إلى الدول المجاورة .

ذلك لأن الصراع في دولة ما يؤدي إلى تدفق اللاجئين إلى الدول المجاورة وكثيرا ما ينتقل بمنطق العدوى إلى الدول المجاورة وذلك للتداخل الاثني عبر الحدود مثل نروح اللاجئين بين السودان وإثيوبيا وأوغندا وأريتريا ورواندا وبورندي والصومال وإثيوبيا وليبريا وسيراليون وهو الأمر الذي يؤدي إلى موجات متتابعة من اللجوء الجماعي في اتجاهات متعاكسة ومتبادلة في كثير من الأحيان .

ومن ثم يخلص البعض إلى أنه يعد اختلال التوزيع السكاني سببا ثالثا ومؤكدا للصراعات والاضطرابات التي سادت العديد من الدول الأفريقية حيث توجد بالقارة مناطق آهلة السكان وتتوافر بها الموارد بشكل ملحوظ في حين توجد مناطق أخرى يندر بها السكان نتيجة لندرة الموارد المتاحة بها مثل الصحراء الكبرى حيث يسود الجفاف والغابات وتؤدي ندرة الموارد المتاحة في تلك المناطق إلى زيادة تيارات الهجرة الداخلية أي الانتقال داخل الدولة ذاتها من الريف إلى الحضر وزيادة الضغط على الموارد المتاحة مما يساهم في إذكاء روح الصراع وكما نوهنا فإن مشكلة اللاجئين قد يكون سببا في إحداث الحروب والصراعات الداخلية بالإضافة إلى أنهم يشكلون عبئا على الدول المضيقة لهم .

4- الحدود السياسية : كانت التخوم ذات أهمية للجماعات الأفريقية قبل الاستعمار حيث اعتمدت الجماعات الأفريقية على الصيد والجمع وكان تعدي تلك الحدود صعبا وكان ينظر إلى الغرباء نظرة شك وفي فترة اكتشاف القارة كان تعدى هذه التخوم يتم بموافقة السكان المحليين أو باستخدام القوة لتحقيق أغراض هؤلاء المكتشفين .

– بعد مؤتمر برلين الذي عقد عامي 1884 – 1885 والخاص بتقسيم القارة بين الدول الأوربية تطورت أشكال الحدود السياسية فيما يعرف بمناطق النقود أو الدول المحلية مرورا بالتعديلات التي تمت في نظام الانتداب تحت مظلة عصبة الأمم أو نظام الوصاية في عهد منظمة الأمم المتحدة فيما بعد وتقرر على يد المستعمرين سياسة رسم الحدود بين الكيانات الأفريقية .

وفي الفترة من 1890م إلى 1910م كانت معظم تلك الحدود قد تم رسمها على الخرائط دون مراعاة لتوزيع السكان وذلك عن طريق الشركات الاستعمارية مثل شركة الهند الشرقية البريطانية أو بالاتفاق مع الزعماء المحليين والتي يتم تحديدها بحدود فلكية أو هندسي (خطوط الطول والعرض) أو عن طريق المظاهر التضاريسية مثل الجبال فالأنهار وغيرها .

وبعد الاستقلال بدت ظاهرة شاذة وغريبة في الجغرافيا السياسية للقارة حيث امتلأت القارة بالدول الاصطناعية التي أصبحت لا تعتمد على أسس جغرافية أو اقتصادية وأصبح بعضها مفتتًا والآخر حبيسًا (14 دولة) والثالث جيوبا تفتقر إلى مقومات الدولة .

وبعد قيام منظمة الوحدة الأفريقية في مايو عام 1963م احتفظت المنظمة بوحدة القارة وعدم المساس بمسألة الحدود السياسية وأصدرت قرارا في مؤتمر القمة عام 1964م بالقاهرة باحترام الحدود القائمة وقت الاستقلال لكل دولة أفريقية وإن كانت ما تزال تعتبر أحد أسباب التوتر والصراعات السياسية والحروب الأهلية في القارة التي تضم54 دولة وهي بذلك أكثر القارات عددا للدول .

ولقد كان موقف منظمة الوحدة الأفريقية من مسألة الحدود السياسية واضحا منذ البداية في مؤتمر رؤساء وحكومات الدول الأفريقية المنعقد في القاهرة عام 1964م والتي تقرر فيه كما نوهنا أن تتعهد الدول الأعضاء في المنظمة باحترام

الحدود القائمة وقت الاستقلال خشية الصعوبات التي تواجه ثمة تغيرات في الحدود بسبب التعقيدات القبلية في المجتمعات الأفريقية .

وقد ترتب على هذا الوضع وجود ثلاث مشاكل رئيسية نجملها فيما يلي :

1 – وجود مشكلات حدودية بين بعض دول القارة مثل تلك التي تفصل بين كينيا وتنزانيا والسنغال وجامبيا والكاميرون ونيجيريا الصومال وكينيا وكينيا وأثيوبيا والمغرب والجزائر ومصر والسودان وإثيوبيا وأريتريا مؤخرا .

2 – أن تلك التقسيمات التي تم وضعها عن طريق الدول الاستعمارية لم تأخذ في الحسبان أوضاع القبائل والجماعات الأفريقية التي تم تقسيمها بين دولتين أو أكثر مثل شعب الأيفي EVE الذي تقسمه الحدود بين غانا وتوجو وجماعة النجوني Nogmi بين زيمبابوي ومالاوي وشعب الماساي بين كينيا وتنزانيا وقبائل الهوسا والفولاني التي قسمت بين نيجيريا والنيجر والكاميرون وقبائل الباكونجو بين زائير والكونغو الديمقراطية وأنجولا والأزاندي بين السودان وزائير وأفريقيا الوسطى وشعب الصومال الذي يمتد في أثيوبيا وكينيا وقبائل الأنواك بين السودان – إثيوبيا وشعب الداموجا بين غانا وتوجو وأتشولي بين أوغندا والسودان وقبائل المندي بين غينيا وسيراليون والتشكوي بين الكونغو وأنجولا وشعب البمبا بين الكونغو وزامبيا وشعب الألوريين بين الكونغو وأوغندا .

ج– أدت مشكلة الحدود ووجود هذه الجماعات ضمن حدود دولتين أو أكثر إلى الصراع بين هذه القبائل بسبب الخلاف على زعامة القبيلة أو الخلاف على ملكية المرعي أو الأراضي الزراعية أو مناطق الصيد أو الصراع على النفوذ الاجتماعي أو السياسي يضاف إلى ذلك الهجرة الداخلية أو اللجوء السياسي من منطقة لأخرى أو من بلد لآخر كما كان له أثره في إذكاء الحركات الانفصالية في

كثير من الدول الأفريقية وأن بعض هذه القبائل محب للحرب ونصب الكمائن مثل قبائل المندي في سيراليون حتى إن بريطانيا قد جندت تلك القبائل المحاربة في الحرب العالمية الثانية .

هذا ولقد أدت مشكلة الحدود ووجود هذه الجماعات ضمن دولتين أو أكثر إلى الصراع بين هذه القبائل بسبب الخلاف على زعامة القبيلة أو الخلاف على ملكية المراعي والأراضي الزراعية ومناطق الصيد أو الصراع على النفوذ الاجتماعي أو السياسي كما كان له أكبر الأثر على تنمية الحركات الانفصالية في كثير من دول القارة الأفريقية .

***

ثانيا : الآثار الاقتصادية للصراعات والمشكلات الأمنية في القارة الأفريقية : وتتمثل في الآتي :

– أثر تلك الصراعات على الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه : فقد أثرت تلك الصراعات التي دارت في أراضِ العديد من الدول الأفريقية بالسلب على الناتج المحلي الإجمالي لها ونصيب الفرد منه ويوضح الجدول التالي رقم تطور هذا الناتج ونصيب الفرد منه في عدد من الدول الأفريقية التي كانت من المشكلات الأمنية والاضطرابات السياسية منذ عام 1980م .

ويتضح من استقراء الجدول رقم (1) مدي التدهور الملحوظ سواء في الناتج المحلي الإجمالي أو في نصيب الفرد منه في العديد من الدول الأفريقية التي تحدث بها الصراعات والحروب الأهلية فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أنجولا على سبيل المثال من 840 دولار سنة 1990 إلى 440 دور عام 2000 وفي بوروندي انخفض هذا المتوسط من 220 دولار إلى 180دولار فقط خلال نفس الفترة وفي أفريقيا الوسطي انخفض من 470 دولار إلى 280 دولار

خلال نفس الفترة وكذلك الحال في كل من ليبريا والكونغو الديمقراطية ومالي وموريتانيا والنيجر ورواندا وسيراليون التي تناقص فيها بمقدار 50٪ .

ويلاحظ من الجدول أيضا تراجع متوسط الدخل السنوي في العديد من تلك الدول مثل بوروندي وأفريقيا الوسطى والكونغو والديمقراطية ، موريتانيا ، موزمبيق ، النيجر ، رواندا ، سيراليون ، الصومال ، السودان ، أوغندا ، إثيوبيا .

جدول رقم (1)

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد منه في بعض الدول الأفريقية التي عانت من الصراعات والحروب الأهلية[1] .

الدولة	GDP للحقيقي بالمليون دولار بالاسمار الثابتة لسنة 1995			نصيب الفرد منه بالدولار			متوسط الدخل السنوي بالدولار	
	1980	1990	2000	1980	1990	2000	85-89 متوسط التسعينات	
أنجولا	5.076	6.230	6.877	-	840	440	510	530
بورندي	728	1.182	946	200	220	110	286	186
أفريقيا الوسطي	964	1.063	1.258	340	470	280	392	375
تساد	788	1.423	1.608	240	280	200	238	250
الكونغو الديمقراطية	7.531	7.530	4.611	630	220	90	480	164
جيبوتي	-	547	495	-	-	880	-	790
اريتريا	-	-	612	-	-	180	-	200
ليبريا	-	-	-	620	-	130	470	-
مالي	2.013	2.170	3.129	270	270	230	226	263
موريتانيا	753	910	1.319					
موزمبيق								
النيجر								
رواندا								

(1)المصدر : The World Bank، African Development Indicators 2002، 2004، Washington) نقلا عن : نهلة أبو العز ، الآثار الاقتصادية للمشكلات الأمنية في أفريقيا مجلة آفاق أفريقية العدد 21 صيف 2006 – الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات ص 14

سيراليون	1.938	2.063	3.381	460	540	350	482	473
الصومال	1.833	1.858	2.163	-	170	-	246	176
السودان	1.658	1.978	2.061	440	310	180	288	233
أوغندا	1.013	1.115	769	250	370	240	330	246
	-	-	-	360	260	130	296	176
	4.929	0.049	13.358	110	120	-	140	120
	-	4.330	7.879	480	610	350	656	387
				-	340	280	324	276

2- أثر الصراعات والمشكلات الأمنية على التدفقات الاستثمارية في الدول التي جرت على أرضها الصراعات :

يوضح الجدول رقم (2) ما طرا على الاستثمارات في بعض الدول التي حدث بها صراعات واضطرابات من تذبذب وتغير وعدم استقرار الاستثمارات وتذبذبها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من خلال الفترة 1980 – 2000 ففي أنجولا على سبيل المثال انخفضت تلك النسبة من 20.4٪ سنة 1980إلي 202٪ فقط عام 1990 وفي بوروندي من 13.9٪ سنة 1980 عام 1980 حيث بلغت 3.6٪ ارتفعت إلى 7.3٪ عام 1990.

ولا شك أن المناخ السياسي الذي يغلب عليه طابع عدم الاستقرار والاضطراب يكون مناخا غير ملائم لنمو الاستثمارات سواء التي تأتي من مصادر داخلية أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة فالهدف النهائي لأي مستثمر يتمثل بالأساس في تحقيق أقصي عائد ممكن على استثماراته ولا يتسنى له ذلك في ظل عدم الاستقرار السياسي .

جدول رقم (2)

نصيب الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول الأفريقية التي جرت على أرضها الصراعات .

الدولة	1980	1990	2000
أنجولا	20.4	2.2	24.6
بورندي	13.9	13.5	8.4
أفريقيا الوسطي	15.7	6.1	9.6
تشاد	11.2	11.5	17
الكونغو الديمقراطية	24.7	34.4	3.5
جيبوتي	13.1	17.4	12.2
اريتريا	-	-	-
موريتانيا	36.1	18.8	32.1
مالي	14.8	20.7	20.5
موزمبيق	12.2	22.5	36.6
النيجر	28.1	11	10.8
رواندا	12.4	11.7	17.5
سيراليون	17.7	9.4	8

السودان	3.6	7.4	-
أوغندا	4.8	11.9	19.8
الصومال	-	-	-

المصدر : African Development Bank، African Development Report 2004 (Oxford: Oxford University Press، 2004 table 2-4، p 317. نقلا عن المصدر السابق مباشرة .

3 – الآثار التضخمية للصراعات والمشكلات الأمنية في أفريقيا :– من المألوف حدوث تضخم شديد يرجع بالأساس إلى محاولة الحكومة الحفاظ على مستوى الإنفاق العام أو زيادته لمواجهة التدهور في العملة المحلية ولقد شهدت العديد من الدول الأفريقية التي جرت على أرضها الصراعات والحروب الأهلية ارتفاعا ملحوظا في الأسعار .

ولقد بلغ المعدل السنوي للتضخم في أنجولا على سبيل المثال أكثر من 2005٪ وأكثر من 100٪ في سيراليون والسودان خلال عقد التسعينيات من القرن الفائت وقد سجلت الكونغو الديمقراطية أسوأ حالات التضخم في أفريقيا خلال ذلك العقد بها أكثر من 5444٪ بسبب انهيار العملة المحلية والسياسية النقدية المتبعة خلال سنوات الصراع .

ويوضح الجدول التالي (الثالث) معدلات التضخم السنوي في عدد من الدول الأفريقية التي شهدت تلك الصراعات خلال الفترة من 1980 – 2000م .

جدول رقم (3)

يوضح الجدول التالي معدلات التضخم السنوي في عدد من الدول الأفريقية التي شهدت تلك الصراعات خلال الفترة من 1980–2000 .

الدولة	1980	1990	1995	2000
أنجولا	-	2500	2672	325
الكونغو الديمقراطية	4.5	5444	541.8	550
موزمبيق	-	47	54.4	12.7
أوغندا	-	33.1	7.5	4.5

المصدر : World Bank، World Development Indicators 2002

نقلا عن المصدر السابق مباشرة.

4- أثر الصراعات والمشكلات الأمنية على توزيع الدخل بين القطاعات المختلفة وارتفاع نسبة الإنفاق على الدفاع :-

يحتل توزيع الدخل بين القطاعات المختلفة ويصبح للإنفاق الحكومي على الجيش نصيب الأسد بينما تتزاحم الخدمات الأساسية المسلحة في طلبها على القسم الضئيل الذي يخصص لها في هذه الظروف كالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والبنية الأساسية والتحتية .

ففي عام 1992م وجدت إحدى الدراسات أن الإنفاق العسكري العالمي قد تساوى مع إجمالي دخل نصف سكان العالم ولا يزال الإنفاق العسكري في العالم الثالث يحتل نسبة يعتد بها من الناتج المحلي الإجمالي GDF) على الرغم من تراجع تلك النسبة مؤخرا (4٪ من CDP)

وفي أفريقيا وصل إجمالي الإنفاق العسكري إلى 5/ 20 مليون دولار عام 1982 وأخذ في الانخفاض تدريجيا ووصل إلى 17.8 مليون دولار عام 1987م واستمر في الانخفاض حتى بلغ 14.5 بليون دولار عام 1991 .

ومما لاشك فيه أن تزايد نصيب الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي CDP يكون على حساب الإنفاق على الصحة والتعليم .وتوضح الجداول 4 ، 5 الإنفاق العسكري في عدد من الدول الأفريقية بالمليون دولار وكذلك نسبته من

الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة التسعينيّات .

ويتضح من استقراء الجداول4 ، 5 ارتفاع نسبة الإنفاق على الدفاع في العديد من الدول الأفريقية فقد بلغت تلك النسبة22.5٪ في أنجولا عام1985 ولكنها ترجعت بشكل ملحوظ في بداية التسعينات ولكنها تزايدت مرة أخرى عام 1997م إلى 22.3٪ ثم إلى32.5٪ من الناتج المحلي الإجماليGDP سنة1999م .

كذلك الأمر في أريتريا بلغت نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي CDP عام 1993م 21.4٪ وقفزت إلى 29٪ عام 1998م ولكنها تراجعت إلى 22.9٪ عام 1999م وعند مقارنة تلك النسب بالأنفاق العام على الخدمات الأخرى مثل الصحة والتعليم يتضح مدى التفاوت بينهما في نصيبهم من ال GDP ولقد كانت نسبة الإنفاق الحكومي العسكري إلى الإنفاق على التعليم والصحة 200.8٪ في أنجولا في الصومال . 190٪ في إثيوبيا خلال الفترة من 1990 – 1999 .

ويوضح الجدول التالي رقم (6) الإنفاق العام على التعليم والصحة في بعض الدول الأفريقية التي شهدت حروبًا وصراعات واضطرابات سياسية إذ يتضح ضآلة النسبة المواجهة من الناتج المحلي الإجمالي إلى النفاق على كل من التعليم والصحة في الدول الأفريقية التي تعرضت للمشكلات الأمنية وذلك مقارنة بإنفاقها على التسليح والجيش فعلي حين كانت نسبة الإنفاق على التعليم في أنجولا على سبيل المثال 0.5٪ والصحة 1.5٪ كانت نسبة الإنفاق على الجيش حوالي 6٪ من جملة الإنفاق العام بين عامي 1985، 1987 وأصبحت نسبة الإنفاق على الجيش أكثر من 23٪ من إجمالي الإنفاق لعام 1991م .

وخلاصة القول فإن الإنفاق المتزايد على التسليح من قبل بعض الدول

الأفريقية قد عمل على تقويض الأمن البشري في الوقت الذي تبرر فيه هذه الدول الإنفاق على التسليح بأنه يحقق مزيدا من الأمن للمواطن العادي إذ يلتهم هنا الإنفاق الموارد الثمينة التي كان من الممكن استخدامها في أغراض التنمية البشرية وعند تطبيق دول أفريقيا جنوب الصحراء لسياسات التكيف الهيكلي كانت التخفيضات التي تجري على الإنفاق الاجتماعي أكبر من التي تجري على الإنفاق العسكري أضف إلى ذلك ما تتطلبه تلك الأسلحة والمعدات من صيانة دورية وقطع غيار مرتفعة الأسعار .

5- أثر الصراعات والمشكلات الأمنية على تراكم الديون الخارجية للدول الأفريقية وزيادة أعباء خدمة هذه الديون حيث تمثل مشكلة الديون الخارجية عبئا ثقيلا على القارة الأفريقية حتى إنها تطرح كتحد مباشر لجهود التنمية الأفريقية ولاشك أن تلك الديون المتراكمة على الحكومات والشعوب الأفريقية يقف ورائها التسليح قبل أي شيء آخر وتذهب نسبة كبيرة من دخول هذه الدول إلى خدمة الدين فعلي سبيل المثال قدرت ديون كل من السودان والكونغو الديمقراطية أكثر من عشرة مليارات دولار سنة 1995، وقدرت ديون أنجولا بأكثر من ثلاثة مليارات دولار عام 1985م أي ما يوازي 45٪ من الناتج المحلي الإجمالي CDPتضاعف إلى 9.738 مليارات دولار عام 1995م أي ما يوازي 262٪ من إلى CDP أما خدمة الدين فتصاعدت من 372 مليون سنويا سنة 1985 إلى 457 مليون دولار سنة 1995 وفي موزمبيق فإن ديونها قد تصاعدت من 2.3 مليار دولار تقريبا سنة 1985م أي 89.1٪ من إلى CDP إلى 2.35 مليار دولار أي ما يوازي 364٪ من إلى CDP .

ويوضح الجدول رقم (7) إجمالي الديون الخارجية في بعض الدول الأفريقية التي شهدت صراعات ومشكلات أمنية وكذلك خدمة تلك الديون بالمليون دولار .

ويتضح من استقراء الجدول رقم (7) الأزمة الاقتصادية التي عانت وتعاني منها العديد من الدول الأفريقية بسبب الديون المتراكمة على عاتقها فالسودان على سبيل المثال تصاعدت ديونها بشكل ملموس منذ عام 1982 فبعد أن بلغت 22.609 مليار دولار في هذا العام أخذت في التزايد تدريجيا حتى بلغت 33.400 مليار دولار سنة 2003 بل والأكثر من ذلك تنامت خدمة ديونها من 2.530 مليار دولار عام 1992 إلى ما يقارب ستة مليارات دولار سنة 2003وهو ما يوضح حجم المشكلة التي تعاني منها السودان ولعل من أهم أسباب تراكم الدين الخارجي للسودان بهذا الشكل هو إنفاقها المتزايد على تسليح الجيش ولجوؤها إلى الاقتراض المتزايد سواء من المؤسسات النقدية أو من الدول الأجنبية لسد العجز في ميزان مدفوعاتها .

6- أثر الصراعات والمشكلات الأمنية على تزايد حدة الفقر في الدول الأفريقية: إن العلاقة بين الفقر والصراعات علاقة تبادلية تتزايد حدة الفقر وانخفاض متوسط نصيب من الدخل القومي والتدهور النسبي للخدمات الصحية والتعليمة والبيئة التحتية يعد من أهم العوامل التي تأجج من حدة الصراعات كما أن الصراعات التي تجري على أراضي العديد من الدول الأفريقية قد ساهمت بشكل ملموس في تزايد حدة الفقر بها فلقد قدر أن أكثر من 300مليون أفريقيا يعيشون بالكاد على 0.65 وهم يمثلون حوالي نصف سكان القارة الأفريقية .

ويعيش في أفريقيا جنوب الصحراء أكثر من 47.67٪ من إجمالي سكان الإقليم بدخل يقل عن واحد دولار يوميا وهي نسبة كبيرة مقارنة بمثيلتها في كل من دول شرق أفريقيا 27.58٪ ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2.39٪ ودول الكاريبي أمريكا اللاتينية 16.8٪ .

ففي عام 2002 حدد البنك الدولي 63 دولة وصنفهم على أنهم دول منخفضة الدخل منهم 38 دولة تقع في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء مثل أنجولا بين

بوركينا فاسو بوروندي ، جمهورية أفريقيا الوسطى الكاميرون ، تشاد ، جزر القمر الكونغو الديمقراطية كوت ديفوار ، مالي ، موريتانيا ، موزمبيق ، النيجر ، رواندا ، سيراليون ، الصومال ، السودان ، أوغندا ، زيمبابوي .

– ويوضح الجدول رقم (8) حجم الفقر في عدد من الدول الأفريقية التي عانت من اضطرابات ومشكلات أمنية ويتضح أيضا تزايد حدة الفقر في تلك الدول التي طالما عانت من فترات طويلة من عدم الاستقرار ففي أوغندا على سبيل المثال بلغت نسبة السكان الذين يعيشون على من واحد دولار يوميا 69٪ خلال الفترة من 1984 – 1999 وبلغت تلك النسبة 82٪ خلال الفترة 1993 – 2000 .

– كما يتضح أيضا مدى انتشار الفقر في هذه الدول إذ بلغ حجم الفقر 68٪ من السكان في سيراليون 64٪ في تشاد 63٪ في النيجر ، 55٪ في أوغندا أكثر من 50٪ في رواندا ولا يقتصر تأثير الصراعات والمشكلات المنية على تزايد حدة الفقر فقط بل إنه يساهم في زيادة التفاوت في توزيع الدخول فكما يوضحه الجدول رقم (8) فإن معامل جبني ابتعد عن الصفر في معظم الدول التي شملها الجدول حيث بلغ هذا المعامل في أفريقيا الوسطى على سبيل المثال 51٪ في الحضر ، 63٪ في الريف كما بلغ في مالي 53٪ في الحضر ، 55٪ في الريف وفي أثيوبيا بلغ 56٪ الحضر ، 40٪ في الريف .

كما يوضح الجدول رقم (9) توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء في بعض الدول الأفريقية التي عانت من الحروب والصراعات .

إذ يتضح من استقراء هذا الجدول مدى التفاوت في توزيع الدخول بين الأغنياء والفقراء في تلك الدول الأفريقية التي سادتها اضطرابات والقلاقل لفترات طويلة ففي إثيوبيا على سبيل المثال حصل أغنى 10٪ من السكان على 43.8٪ من إجمالي الدخل خلال الفترة من 1989 – 2000 وتزايدت تلك النسبة إلى 60.8٪ إذا ما

حسبت بالنسبة لأغنى 20٪ من السكان خلال نفس الفترة .

وعلي الجانب الآخر أفقر 10٪ من السكان على 0.7٪ فقط من إجمالي الدخل خلال الفترة من 1989 – 2000م وتزايدت تلك النسبة إلى 2.4٪ عند حسابها بالنسبة لأفقر 20٪ من السكان خلال نفس الفترة .

واتجهت بعض الدراسات إلى أن الصراعات والحروب الأهلية لها تأثير على الوضع والسلوك الاقتصادي فغياب الاستقرار الاجتماعي يعيق عمليات التنمية الاقتصادية والبشرية كما يحول دون تحقيق هدف تخفيض الفقر حيث يتم تحويل قدر كبير من الموارد من الإنفاق على الخدمات العامة إلى الإنفاق على المجهود العسكري كذلك تتسبب الصراعات والحروب الأهلية في تدمير الموارد البيئية ولا يقتصر التأثير على ما تخلفه الحروب مباشرة من خراب ودمار وقتلى بل يتعدى ذلك بكثير فترتب الصراعات والحروب الأهلية العديد من الآثار غير المباشرة وغير المباشرة والتي تتمثل في انهيار الهياكل الاقتصادية والإدارية للدولة وهروب رؤوس الأموال كرد فعل لارتفاع درجة المخاطر وتدهور الحالة الصحية للأفراد وانتشار الأوبئة والأمراض بالإضافة إلى تدني مستويات المعيشة وانتشار موجات الهجرة الإجبارية من مناطق الصراع كما أن تأثير الصراعات والحروب الأهلية لا ينحصر في آثارها المباشرة وغير المباشرة على الدول المتحاربة فحسب بل يتعدى حدود هذه الدول وتتفشى الآثار في معظم الإقليم .

ولذا فإن تقييم الآثار الاقتصادية للصراعات والحروب الأهلية يتطلب الأخذ في الاعتبار هذه الأبعاد المباشرة وغير المباشرة والخارجية وفيما يلي تقدم عددا من القنوات التي تؤثر من خلالها الحروب الأهلية على الوضع والسلوك الاقتصادي في الدول النامية بصفة عامة والدول الأفريقية على وجه الخصوص .

في إطار تتبع علاقة السببة بين الوضع الاقتصادي للدولة وحالات الصراع

قامت إحدى الدراسات بقياس تأثير الحرب على وضع التنمية في القارة الأفريقية وقد اختارت الدراسة 16 دولة أفريقية خاضت تجربة الحرب الأهلية خلال الفترة (1960 – 1983) وهي نيجيريا – إثيوبيا – تنزانيا – المغرب – السودان – غانا – أوغندا – موزمبيق – أنجولا – زيمبابوي – تشاد – بوروندي – زامبيا – الصومال – موريتانيا – غينيابيساو – وأوضحت نتائج الدراسة عدم وجود اختلافات معنوية بين النمط الشامل للتنمية في الدول المتحاربة ونظيره في الدول غير المتحاربة وفي المقابل أظهرت المؤشرات المنفردة للتنمية اختلافات ملموسة في الحالتين ففي حالة الدول غير المتحاربة تميز نمط التنمية بتحقيق معدل أسرع لنمو الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض أكبر لمعدل وفيات الأطفال مقارنة بنمط المصحق بالدول المتحاربة .

وقد أكدت العديد من الدراسات في هذه المجال على أن تأثير الصراعات والحروب الأهلية في القارة لم يقتصر على عرقلة جهود التنمية الاقتصادية في الدول أطراف الصراع فحسب لكنه رتب آثارا خارجية سلبية ملموسة على دول القارة بصفة عامة لذا تبرز أهمية التدقيق في نتائج الدراسات التي تقوم بتقدير آثار الصراعات والحروب الأهلية في الدول الأفريقية حيث لا يقتصر التأثير على الدول المتحاربة فقط فاللاجئون والمهجرون ينتقلون عبر الحدود إلى الدول الأخرى غير المتحاربة وهو ما يرتب آثارا سلبية على نمط التنمية في تلك الدول وهو الأمر الذي يفسر عدم معنوية الفروق بين نمطي التنمية في الدول المتحاربة والدول غير المتحاربة .

كذلك قامت بعض الدراسات بتحليل تأثير الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الدول النامية وأثبتت غالبيتها وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي كما أن الدراسات التي عالجت ذات العلاقة في الدول الأفريقية أكدت أيضا على أن الإنفاق العسكري يرتب آثارا سلبية معنوية

على النمو الاقتصادي بصورة مباشرة وأخرى غير مباشرة فالحرب تؤثر مباشرة على الأنشطة الإنتاجية في مواقع القتال إلى الحد الذي يصل لدرجة توقفها نهائيا وتعد التجهيزات الإنتاجية من الأهداف المباشرة للهجمات العسكرية حيث تهدف الأطراف المتحاربة إلى تدمير الطاقات الإنتاجية للأطراف الأخرى حتى تقلل من قدرتها على تمويل الحرب كذلك تؤثر الصراعات على النمو الاقتصادي بصورة غير مباشرة من خلال تأثيرها على رأس المال البشرية والظروف البيئية والموارد الطبيعية وهو الأمر الذي يؤثر على فرص النمو في المستقبل .

فالعمليات العسكرية تؤدي إلى تجريف وتدمير رقعة كبيرة من الأراضي الزراعية بالإضافة إلى أن الإنشاءات العسكرية ذاتها تمثل استنزافا للموارد الطبيعية كما أن حالة الاضطراب وعدم الاستقرار تؤدي إلى سيادة نمط الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية النادرة وهو ما يمثل استنفاذا لفرص « التنمية المستدامة » وانتهاكا « لحقوق الأجيال القادمة » .

ومن ثم يتضح مما سبق أن للصراعات والحروب الأهلية تأثير سلبيا على مستوي ومعدل نمو النشاط الاقتصادي وبالرغم من هذا الأثر الكلي السلبي فقد ثبت بالدلائل التحليلية أن الأثر السلبي على القطاعات المختلفة يتفاوت بصورة واضحة بل إن بعض الدراسات أثبتت أن تأثير الصراعات والحروب الأهلية قد يكون إيجابيا بالنسبة لقطاعات محددة فتؤكد العديد من الدراسات التطبيقية أن تأثير الصراعات والحروب الأهلية يكون أكثر وضوحا في قطاعي الزراعة والصناعة فزرع الألغام والقصف المباشر يؤثر على الأراضي الزراعية كما أن تدمير شبكات النقل والمواصلات يحول دون وصول المدخلات إلى المصانع مما يؤدي إلى تعطلها في الكثير من الحالات كما تؤدي الحروب الأهلية إلى تقليل المعروض من العمالة نتيجة تهجير السكان من مناطق القتال .

- كما توصلت أيضا إحدى الدراسات التي انصب نطاق تطبيقها على الدول الأفريقية خلال فترة الحروب وما بعدها إلى أن للحروب تأثيرات متفاوتة على القطاعات الإنتاجية المختلفة فالقطاعات كثيفة رأس المال والتي يتم فيها العديد من المبادلات مثل الصناعات التحويلية والقطاعات التي تنتج رأس المال مثل التشييد وخدمات التبادل مثل النقل والمواصلات والتمويل تنكمش بمعدل أسرع من معدل انكماش الناتج المحلي الإجمالي بينما تشهد القطاعات ذات السمات المقابلة مثل الأنشطة الزراعية المعيشية توسعا بالرغم من انكماش الناتج المحلي الإجمالي . وعند الربط بين التأثير القطاعي للصراعات ونطاق ونمط هذه الصراعات أثبتت بعض الدراسات أن تأثير الصراعات يكون أوضح في قطاعات محددة كما أن الأثر يقل كلما كان الصراع محصورا في منطقة جغرافية واحدة فأكدت هذه الدراسات على أن القطاع الزراعي هو أكثر القطاعات الإنتاجية تضررًا من الحروب الأهلية حيث يضطر الأفراد إلى الانتقال من المناطق الزراعية إلى المعسكرات طلبا للأمن لكن الأثر يتوقف على نطاق ونمط الصراع .

وهو ما حدث بالفعل في القارة الأفريقية فلقد شهدت موزمبيق وأوغندا تدهورا واضحا في الناتج الزراعي أثناء فترات الحروب وفي المقابل لم يتدهور القطاع الزراعي في السودان بنفس الحدة حيث كان النطاق الجغرافي للصراع أكثر محدودية .

وتتمثل إحدى التداعيات الهامة لحالات الصراع والحروب الأهلية في حدوث تغيرات هيكلية واضحة في الأنشطة الإنتاجية فتنتقل الموارد الاقتصادية من القطاعات التي تنتج سلعا قابلة للتداول نحو القطاعات التي تنتج سلعا غير قابلة للتداول كما يتحول الإنتاج نحو الأنشطة الإنتاجية المعيشية وغير الرسمية فتسود أنماط الإنتاج البدائية في كافة القطاعات وترجع هذه التغيرات الهيكلية إلى مجموعة من العوامل التي تصاحب حالات عدم الاستقرار منها انقسام الأسواق

وضعف المؤسسات الرسمية مثل البنوك وانخفاض درجة الثقة في المعاملات الاقتصادية وانهيار أنظمة الاتصالات وتظهر هذه التغيرات بوضوح في القطاع الزراعي حيث يسود النمط المعيش كما أن إنتاج الأسلحة يتم بأساليب فنية بسيطة كذلك تنتشر العمليات التجارية غير الرسمية مثل التهريب وتمثل حالة موزمبيق مثالا واضحا لنمو القطاع غير الرسمي في الحضر كما ساهمت الأنشطة الزراعية المعيشية في الحفاظ على مستويات التغذية من الانهيار خلال فترة حكم « عيدي أمين » في أوغندا .

وتوجد العديد من الأدلة التطبيقية التي تؤكد على أن الصراعات والحروب الأهلية تمثل السبب الرئيسي في ازدياد حدة واتساع نطاق الفقر بين سكان الدول التي عانت من تجارب الحروب وقد أجرت العديد من الدراسات تحليلا قياسيا يربط بين حالات الصراع والحروب الأهلية ووضع الفقر في الدول الأفريقية وقد أثبتت غالبية النتائج معنوية وقوة العلاقة بين المتغيرين .

معدل النمو الاقتصادي في سيراليون وتوصلت الدراسة إلى تحديد أربعة عوامل تؤدي للتصاحب بين هذه الظواهر الثلاثة وتتمثل تلك العوامل في « لعنة الماس » والقمع السياسي خلال الفترة من 1968 وحتى عام 1992 والانقسامات الاثنية الإقليمية وتخير السياسات الحكومية للأقاليم الحضرية وانتهت الدراسة إلى أن فهم أبعاد الاقتصاد السياسي لحالة الحرب الأهلية في سيراليون وصياغة السياسات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية يتطلب تقييم هذه المتغيرات بصورة دقيقة .

وعلي الرغم من صعوبة الحصول على بيانات وافية ودقيقة عن توزيع الدخل سواء رأسيا أو وأفقيا في حالات الصراع والحروب الأهلية في الدول الأفريقية إلا أن العديد من الدراسات أثبتت بالدلائل التطبيقية وجود توزيع غير عادل للمنافع

والتكاليف فبعض الجماعات تحصل على الشطر الأعظم من المنافع وفي المقابل تمني باقية الجماعات بخسائر فادحة ففي السودان على سبيل المثال بتحمل الجنوب الكثير من التكاليف بينما حقق الشمال خاصة الجماعات المسلحة ذاتها منافع طائلة من وضع الحرب وفي سيراليون حقق المسلحون من كلا الطرفين منافع طائلة من وراء عمليات النهب والسلب على حساب الغالبية العظمى من السكان وفي أوغندا تحمل الباجندا الجزء الأكبر من تكاليف الحرب خلال الفترة من 1983 – 1985 وفي الآونة الأخيرة تحمل الشماليون معظم أعباء الصراع .

وكما أن العلاقة بين الفقر والصراع تعتبر علاقة تبادلية فانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي يحفز على إشعال الصراعات الداخلية والخارجية مما يؤدي بدوره إلى تدهور مستوى النشاط الاقتصادي حتى إن بعض الدراسات أطلقت على ظاهرة التصاحب بين الصراع والفقر وإذكاء كل منهما للآخر مصطلح فخ الفقر والصراع «ومن ثم تبرز أهمية تحليل وقياس تأثير الصراعات والحروب الأهلية على حدة ونطاق الفقر عند صياغة السياسات الاقتصادية حتى إن مجتمع المانحين غالبا ما يضع الدول التي تعاني من حالات صراع في نفس الفئة مع الاقتصادات التي توجه مشكلات خاصة بالفقر وتوزيع الدخل .

– وغالبا ما تشهد أوقات الصراع والحروب الأهلية انخفاض معدل التراكم الرأسمالي للدولة وإحجام رأس المال الخاص والأجنبي عن الاستثمار في المشروعات كبيرة الحجم بصورة ملحوظة ويكون الأثر النهائي هو التراجع الملحوظ في معدل نمو الاستثمارات الكلية ويرجع هذا إلى القيود الصارمة التي تفرضها ظروف الحرب على الموازنة العامة من ناحية وتزايد درجة المخاطرة وعدم التأكد من الناحية الأخرى وبصفة عامة يكون معدل انخفاض المستوى الكلي للاستثمار أقل من معدل انخفاض الادخار المحلي وهو ما قد يرجع إلى توسع المشروعات صغيرة الحجم وأنشطة القطاع غير الرسمي والمشروعات

الممولة من مصادر المعونة الأجنبية كما حدث في حالة موزمبيق .

– هذا وفي حالات الصراعات والحروب الأهلية يزداد الإنفاق العام بمعدل أكبر من معدل زيادة الإيرادات العامة مما يؤدي إلى تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة وعادة ما يتم تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي وقد يتم اللجوء في بعض الأحيان إلى زيادة المعروض النقدي كما يتم إعادة تخصيص بنود الإنفاق العام لخدمة الإنفاق العسكري مما يؤثر سلبا على بقية البنود الاجتماعية والاقتصادية للأنفاق العام .

– وفي معظم الحالات تتدهور حالة الخدمات العامة والخاصة والخدمات التعليمية والصحية وتمثل حالة أوغندا مثالا واضحا لتدهور بنود الإنفاق الاجتماعي نتيجة تزايد مخصصات الإنفاق العسكري في فترة الحرب وفي المقابل تمثل حالة موزمبيق استثناء من القاعدة حيث شهدت بنود الإنفاق الاجتماعي في فترة الحرب تزايدا ملموسا مقارنة بفترة ما قبل الحرب كما عملت الحكومة على استمرار تقديم الخدمات الصحية وتوفير الدعم الغذائي حتى في الأقاليم التي يتمركز فيها المتمردون .

– كما توصلت إحدى الدراسات إلى أن فترات الصراعات والحروب الأهلية في الدول الأفريقية تصاحبت مع انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي يبلغ 2.2٪ في المتوسط ومع انخفاض دخل الفرد ينخفض نصيب الفرد من الاستهلاك كما ينخفض معدل الادخار المحلي سواء بدافع الحفاظ على مستويات الاستهلاك أو نتيجة لظروف عدم التأكد وتذبذب قيم الأصول وتؤدي محاولات القطاع العائلي للحفاظ على مستويات الاستهلاك ومحاولات الحكومة

للحفاظ على مستويات النفاق الجاري من الانخفاض إلى التوسع في الاقتراض الخارجي وتزايد الاعتماد على المعونة الخارجية بعبارة أخرى يحل « الادخار الأجنبي » محل الادخار المحلي وتخلف فترات الصراعات والحروب ميراثا ثقيلا من المديونية الخارجية يتم تسديده من ميزانية التنمية المخصصة للأجيال القادمة .

وفي هذا الصدد ركزت بعض الدراسات على تحليل العلاقة بين اندلاع الصراع وتزايد الإنفاق العسكري والدين الخارجي وتطبيق إصلاحيات هيكلية وتوصلت بعض هذه الدراسات إلى أن زيادة الإنفاق العسكري يعد واحدا من الأسباب الرئيسية لتفاقم الدين الخارجي في العديد من دول القارة الأفريقية كما أن النفاق العسكري يؤدي إلى المزيد من تراكم الدين وتزايد عبء خدمة الدين مما يمثل ضغوطا على ميزان المدفوعات ودافعا نحو تطبيق برامج الإصلاح وأثبتت بعض هذه الدراسات أن برامج التكييف الهيكلي لا تقلل حجم الإنفاق العسكري بل قد تدفعه على الأقل في الأجل القصير نحو التزايد وهو ما قد يرجع إلى مجموعة من العوامل المتعلقة بظروف الدين وبرنامج التكليف ذاته .

وأيضا تؤثر الصراعات والحروب الأهلية على الوضع الخارجي للاقتصاد فتتراجع الصادرات بصورة ملحوظة وهو الأمر الذي يعزي بصفة عامة إلى انخفاض المستوى الكلي للإنتاج وبصفة جزئية إلى تحول المنتجين نحو الأسواق المحلية بهدف تلبية احتياجات الاستهلاك المحلي وتعويض النقص في الإنتاج وفي المقابل تنمو الطاقات الإستيرادية في ظل تراجع عائدات التصدير وتخصيص مصادر النقد الأجنبي النادرة لبنود الإنفاق العسكري واستهلاك السلع الضرورية يتم تمويل الواردات من السلع الضرورية من الموارد المتوافرة من المعونات الخارجية مما يزيد من درجة اعتماد الاقتصاد على الخارج كما ينشأ نقص حاد في مخزون النقد الأجنبي اللازم لتمويل الواردات من السلع الوسيطة وهو الأمر

الذي يعزز مرة أخرى من الاتجاه نحو الانخفاض لمستوى الإنتاج .

ويتطلب تقييم التكاليف الاقتصادية للحرب ضرورة تضمن وسائل وطرق تمويلها فتمويل الحرب يمكن أن يتم عن طريق مصادر داخلية أو خارجية أو كليهما وفي حالة الاعتماد على المصادر الداخلية، والتي تتم غالبا عن طريق زيادة الضرائب تزيد حدة الانقسامات داخل المجتمع نتيجة ارتفاع الأعباء على المواطنين خاصة إذا كانت هذه الأعباء متحيزة لجماعة على حساب جماعة أخرى وفي حالة الاعتماد على المصادر الخارجية سوف تزيد التزامات الدولة في المستقبل .

مما يعني انخفاض مصادر التمويل المتاحة للاقتصاد في المستقبل وانخفاض مستوى الناتج السلعي والخدمي في المستقبل كما أن الدولة قد تمول الحرب بدون اللجوء إلى مصادر تمويل جديدة وذلك عن طريق إعادة تخصيص بنود النفاق العام لخدمة الإنفاق العسكري وهو ما يتم على حساب اعتبارات الكفاءة في تخصيص الموارد وفي مثل الحالة يكون معدل العائد الاجتماعي لبنود الإنفاق التي يتم تخفيضها مناظرة لتكلفة الفرصة البديلة للحرب في ظل أن الإنفاق العسكري يعتبر اتفاقاً استهلاكياً ولا يولد أي معدل عائد اجتماعي .

وفي بعض الحالات تتم إعادة تخفيض بنود الإنفاق العام على حساب الإنفاق الرأسمالي مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج في المستقبل نتيجة انخفاض الاستثمار الحالي كما يؤدي الصراعات إلى تدهور الناتج بصورة غير مباشرة عن طريق الفقد التدريجي في مخزن رأس المال والذي ينجم بدوره عن عمليات القصف المسلح والسحب من المدخرات وعمليات إحلال المحافظ المالية الخارجية وإهمال

عمليات الصياغة فعلى سبيل المثال تم تقدير تكلفة التدمير المادي والفاقد في الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الجنوب الأفريقي باستثناء ناميبيا بما يفوق 60 مليون دولار أمريكي خلال الفترة (1980م – 1988م) وهو ما يزيد عن 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول الإقليم باستثناء جنوب أفريقيا وفي ناميبيا بلغ الفاقد من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة حوالي 5.9 مليون دولار أمريكي وهو ما يناظر ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي الفعلي لعام 1988م .

وبالرغم من وطأة هذه الآثار الاقتصادية لحالات الصراع والحروب الأهلية إلا أن هناك من التبعات والتكاليف ما يتخطى بمراحل بحيث يصعب في الكثير من الأحيان تقدير تكلفه على وجه الدقة وتتمثل هذه التبعات فيما تخلفه الحروب من آثار مدمرة على وضع التنمية البشرية فإلي جانب الإعداد الهائلة للقتلى تؤثر الحروب بصورة غير مباشرة على رأس المال البشري وذلك من خلال تأثيرها على مصادر الغذاء والتجهيزات الصحية وهو الأمر الذي يرتب بالتبعية أثارا سلبية قصيرة وطويلة المدى على الاقتصاد .

كما تؤثر الحروب الأهلية في الأجل الطويل على رأس المال البشري من خلال الهجرة الإجبارية للأفراد والحالات النفسية المترتبة على الإصابات البدينة وتدني مهارات العمال كما تؤدي حالة سوء التغذية لدى الأطفال إلى انخفاض إنتاجية البالغين في الأجل الطويل وفي العديد من الحالات تخلف الحروب مزارع للألغام تستمر آثارها المدمرة على مدار العديد من العقود الزمنية بعد انتهاء الحرب فقد بلغ عدد المعاقين في أنجولا على سبيل المثال نتيجة فقد أحد أطراف الجسم في انفجارات الألغام ما يزيد عن أربعون ألف مواطن وهو أعلى تعداد على مستوى دول العالم كما خلقت الاضطرابات في الجنوب الأفريقي خسائر بشرية مباشرة وغير مباشرة خلال الفترة من 1980 – 1988 تفوق 1.5 مليون قتيل في الحرب بالإضافة إلى العديد من حالات الإصابة والإعاقة وسوء التغذية .

هذا وترتب عن الحروب والصراعات آثار سلبية على التنمية البشرية ويتم هذا بصورة مباشرة من خلال تدمير الأبنية التعليمية والصحية وبصورة غير مباشرة من خلال أثر مزاحمة الإنفاق العسكري لبنود الإنفاق الاجتماعي في الموازنة العامة وبصدد قياس الأعباء الصحية المباشرة للصراعات المسلحة في الدول النامية قامت إحدى الدراسات بتحديد مجموعتين من الدول تمثل المجموعة الأولي الدول التي شهدت حالات حروب خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات والتي تزيد نسبة قتلي الحروب من إجمالي عدد السكان عن 0.5٪ مثل إثيوبيا وموزمبيق وأوغندا بينما تمثل المجموعة الثانية الدول التي شهدت حالة من حالات العنف السياسي بالمعني الواسع والتي لم تدخل ضمن نطاق المجموعة الأولى مثل تشاد والمغرب وجنوب أفريقيا وقامت الدراسة بتتبع قيم ثلاثة من المؤشرات الخاصة بالحالة الصحية في هاتين المجموعتين وهذه المؤشرات هي توقع الحياة لدى الإناث معدل الوفيات العام ومعدل وفيات الأطفال وأوضحت نتائج الدراسة أن الدول الأفريقية التي تدخل ضمن نطاق المجموعة الأولى قد حققت أدنى معدل لتحسين وضع مؤشر توقع الحياة لدى الإناث مقارنة بالأقاليم الأخرى بل إن بعض الدول عانت من انخفاض هذا المؤشر خلال الفترة من 1970 – 1993 كما توصلت الدراسة إلى نتائج مشابهة بالنسبة للمؤشر الخاص بالوفيات العام ومعدل وفيات الأطفال .

ومن هنا أشار البعض إلى صياغة السياسات الاقتصادية في فترات الصراعات والحروب الأهلية حيث تزايد اهتمام الباحثين الاقتصاديين في الأونة الأخيرة بمعالجة مشكلة التصميم غير الجيد للسياسات الاقتصادية والذي من شأنه أن يزيد من احتمالات اندلاع الصراعات في الدول النامية منخفضة الدخل كما أكدوا على ضرورة أن يأخذ صانعو القرار في اعتبارهم أن السياسات الاقتصادية يمكن أن تعزز أو تضعف من العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين مما يؤثر بالضرورة

على دعائم وأسس الاستقرار والسلام الاجتماعي والسياسي في المجتمع .

ولذا يجب مراعاة أن تكون صياغة السياسات الاقتصادية في فترة الحروب والصراعات المسلحة ملائمة ومتوافقة مع ظروف وخصوصية كل اقتصاد من ناحية وطبيعة الصراع والوضع السياسي السائد من وحدة السياسات وخاصة بالنسبة للسياسات النقدية وسياسات سعر الصرف وتوجيه ذات النمط من معونات الطوارئ دون مراعاة طبيعة الصراع وملابساته كما أن عنصر المفاجأة الذي يحيط بتوقيت اندلاع الصراع غالبا ما يحول دون إجراء دراسات متأنية لحالة الاقتصاد محل الاهتمام .

وفي إطار التحليل للاقتصاد السياسي لحالات الصراع والحروب الأهلية فقد ارتكب المجتمع الدولي العديد من الأخطاء لعدة أسباب وأول هذه الأسباب كما يشير البعض تتمثل في تجاهل القيام بتحليل اقتصادي للدول التي تعاني من الصراع والحروب أما نتيجة وضع فرض مسبق بعدم وجود اقتصاد بالأساس عندما تكون الدولة في حالة حرب ومن ثم لا تكون هذه سياسة اقتصادية بعينها تعد السياسة الملائمة أو نتيجة افتراض أن الاقتصادات في حالات الحروب ما هي إلا حالات مماثلة لأي اقتصاد يتعرض لصدمة خارجية سلبية ومن ثم تكون السياسات الملائمة مماثلة لنظيرتها المطبقة في حالات السلم وكلا الوضعين خاطئان بصورة واضحة لأن فترة الصراع والحرب تشهد استمراراً لإجراء كافة المعاملات الاقتصادية كما أن الأفراد يستمرون في السعي وراء وسائل كسب العيش لضمان البقاء من ناحية ومن الناحية الأخرى تختلف الاقتصادات في حالات الحروب بصورة كبيرة عن تلك التي لا تعاني من حروب لذا تختلف أهداف السياسات واستجاباتها في الحالتين .

ويتمثل السبب الثاني لحدوث مثل هذا الخطأ في إساءة فهم الاقتصاد السياسي للدول في فترات ضمن المشاهد في هذه الحالات أن تقوم بعض الأطراف

المتحاربة باستخدام موارد المعونة كأداة للحرب بدلا من الانتفاع بها في دعم معيشة الفقراء وتقليل التكاليف البشرية للحرب ويتعلق السبب الثالث بالاقتصاد السياسي لمجتمع المانحين ذاته فالأهداف والقيود السياسية والاقتصادية الخاصة بالمانحين تعلي من شأن الأهداف الإنسانية على حساب بقية الأهداف والتي قد تكون لها الأولوية القصوى من منظور الدول محل أطراف الصراع .

وفي ضوء ما سبق خلص بعض الباحثين إلى أن الفهم الجيد للاقتصاد السياسي للدول في فترات الحروب سوف يساهم في تصحيح الخطأ الأول كما أن تصميم السياسات الاقتصادية بحيث تعمل في مواجهة القوي المحلية للاقتصاد السياسي بقدر الإمكان سوف يحد من أثر الخطأ الثاني وبالرغم من هذا وحيث أن المشكلة الرئيسية مع سلوك المانحين تكمن في الأهداف التي تسيء توجيه الموارد والتي يتبناها مجتمع المانحين ذاته يظل لدينا خطأ سياسي يتعلق بتحديد الهدف الأولى بالتحقيق من وجهة نظر المانحين .

ومن الواضح أن مجتمع المانحين هو الذي يلعب الدور الرئيسي في العديد من حالات الصراع وذلك يرجع ضمن ما يرجع إليه إلى أنه يمتلك الموارد المالية وبالتالي تزداد قدرته على التأثير على مختلف الأطراف وبالرغم من ذلك لا يجب التقليل من أهمية الدور الذي يلعبه الفاعلون المحليون فالسياسات الحكومية يمكن أن تعمل على تخفيف التكاليف البشرية للحروب ولهذا الأمر أبعاد فنية إلى جانب كونه يمثل قضية سياسية حيث إن الحكومة ذاتها قد تهدف إلى تخفيف التكاليف من على كاهل جماعة ما من السكان على حساب جماعة أخرى كما تحاول تقديم نصائح حول السياسات التي تقلل من التكاليف البشرية وتدعم حماية وأمن السكان فهي تدعم قدرة السكان كلهم في النفاذ إلى مصادر الاحتياجات الأساسية ثم تقدم النصح حول إمكانية تحقيق هذا في ضوء الموارد المالية والطاقة الإنتاجية

ومن ثم يتضح أن الموقف شديد التعقيد ويتطلب تفهم آتي للسلوك الاقتصادي والاقتصاد السياسي للفاعلين المحليين بما فيهم الحكومية جنبا إلى جنب مع الفاعلين الدوليين وفي ضوء ما سبق ذكره من دوافع وتبعات الصراعات والحروب الأهلية في القارة الأفريقية يمكن أن نصل إلى تحديد مجموعة من السياسات الاقتصادية التي من شأنها أن تقلل من مخاطر اندلاع الصراع أو تساعد في مرحلة تسوية الصراعات القادمة بالفعل .

ومن الضروري أن تولى الحكومات والمنظمات الدولية قدرا أكبر من الاهتمام لسياسات التخفيف من الفقر لما ترتبه هذه السياسات من آثار إيجابية من شأنها أن تدعم النمو الاقتصادي وتعزز بالتبعية من حالة الاستقرار الاجتماعي والسياسي فلا يجب أن تقتصر نظرة الحكومات على أن تدعيم الأمن يتم عن طريق القدرة العسكرية فقط بل يجب أن يتم النظر بعين الاعتبار إلى أهداف الاستقرار الاجتماعي والسياسي جنبا إلى جنب مع تعزيز الأداء الاقتصادي فالأداء الضعيف للاقتصادات الأفريقية أدى إلى الافتقار إلى تجهيزات البنية الأساسية والمتطلبات التنموية وهو ما أدى بدوره إلى ضعف التواصل وجهود حالة الحراك الاجتماعي مما عزز الانتماءات والانقسامات القبلية والاثنية ولذا فإن تعزيز الأداء الاقتصادي سوف يؤدي إلى تعزيز الأمن الداخلي .

– ضرورة توجيه المزيد من الاهتمام واتخاذ التدابير التي من شأنها أن تحد من معدل النمو السكاني فغالبية الدول الأفريقية تحقق معدل نمو سكاني يزيد عن 3٪ وهو ما يقترب من الحد الأقصى للنمو الطبيعي للأفراد ويمثل هذا الأمر منفذا متجددا لابتلاع أي أثر للنمو الاقتصادي بحيث لا ينعكس على نصيب الفرد من الدخل .

لذا فإن الجهود المبذولة للتخفيف من الفقر لن تؤتي ثمارها إلا إذا تم كبح جماح النمو السكاني كما أن النمو السكاني يمثل ضغطا على الموارد الطبيعية

والبيئية مما يقود في النهائية إلى المزيد من التدهور البيئي وتفتيت الأراضي الزراعية وتقليل فرص النفاذ إلى الموارد الزراعية وبالتبعية إذكاء دوافع الصراع بين الجماعات المختلفة المتنافسة على هذا الموارد المحدودة .

وكما سبق أن رأينا أن التوزيع غير العادل للموارد الاقتصادية والتنمية غير المتوازنة يمثلان عاملين رئيسيين للعديد من حالات الصراع والعنف لذا يجب أن تراعي الحكومات معايير العدالة في التوزيع فيما بين الأقاليم والجماعات المختلفة عند القيام بعمليات تخصيص الموارد وصياغة السياسات الاقتصادية وغالبا ما يكون الصراع ناجمًا عن اكتشافات بترولية أو معدنية جديدة فيتمسك القادة السياسيون في الإقليم الذي تمت فيه الاكتشافات بضرورة الاستحواذ على منافع هذه الاكتشافات مما يغذي الدوافع الانفصالية ويسود هذا الاتجاه في القارة الأفريقية لأنه في حالة الدول الحديثة عادة ما تكون الروابط القبلية والإقليمية أقوى من شعور الانتماء للدولة لذا فمن الضروري أن تصنع الحكومات صياغات للتوزيع بحيث تحقق الأقاليم التي تمت فيها الاكتشافات منافع أكبر نسبيا مقارنة بالأقاليم الأخرى ولعل نموذج نيجيريا في توزيع عوائد البترول يعد من النماذج الرائدة في عملية توزيع الموارد الاقتصادية.

– هذا وفي ضوء ما ذكر عن أهمية عدم العدالة الرأسية يجب أن يتم تقييم السياسات بناء على تأثيرها على عدم العدالة الرأسية جنبا إلى جنب مع قدراتها على التقليل من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للصراع وغالبية السياسات التي تصمم مباشرة لتقليل التكاليف الاجتماعية للصراع وتحقق هدف تقليل عدم العدالة الرأسية من منظور أنها تستهدف الجماعات المتضررة فعلى سبيل المثال في حالة السودان عندما تم وضع هدف حق الجنوب في تقليل الفقر كان الهدف الأساس هو تقليل « عدم العدالة الاثنية الرأسية» كخطوة لتسوية الصراع وفي

المقابل يمكن أن تؤدي السياسات الاقتصادية الخارجية التي تستهدف دعم اقتصادات التصدير إلى توسيع نطاق عدم العدالة الرأسية وتوليد ظروف ملائمة لاندلاع الصراع وتزايد حدته ومرة أخرى تؤكد على أن تزايد إدراك الجماعات المختلفة بعدم العدالة والحرمان من الحقوق السياسية والاقتصادية الناجم عن تطبيق سياسات منجزة يساهم في إذكاء موجات العنف لذا فإن متطلبات المساواة الرأسية المتمثلة في إعادة الرأسية بين وداخل الجماعات المختلفة تعد من الأمور الجوهرية عند رسم السياسات الاقتصادية في فترات الصراع .

– ومن ثم يجب ألا يقتصر هدف السياسة الاقتصادية في الدول الأفريقية على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو فحسب بل لابد من تضمين أهداف تتعلق بالتخفيف من الفقر ونشر الخدمات التعليمية والصحية وتعزيز شبكات الضمان الاجتماعي فالتصاحب بين تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية وتحقيق هدف العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية بين الأقاليم والجماعات المختلفة يساهم في تقوية أواصر الروابط بين أقاليم الدولة مما يقود في النهاية إلى ضمور المطالب الانفصالية وتقليل دوافع العنف .

ويتطلب هذا الأمر ضرورة الموازنة بين أهداف التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي من ناحية وأهداف بناء الطاقات الإنتاجية والإصلاحات المؤسسية وتنمية الموارد البشرية من الناحية الأخرى .

كما تؤكد العديد من الدراسات على أن بناء الثقة خلال فترة ما بعد الحرب وضمان قدر من الاستقرار في السياسات الاقتصادية والمتبعة تعد من العوامل الرئيسية المؤثرة في جذب الاستثمارات وتشجيع رأس المال الخاص فهذه الفترة تتسم بعزوف رأس المال الخاص عن المشاركة في العملية الإنتاجية كما أنه يبتعد عن الاستثمار في السلع الرأسمالية غير القابلة للتداول لذا لابد من خلق الحوافز اللازمة لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية ومن أكثر العوامل الجاذبة لها

تحقيق بيئية اقتصادية تتسم بالاستقرار والثقة وإرساء قواعد التبادل وتنظيم الأسواق .

ثالثا : الآثار الاجتماعية للصراعات والمشكلات الأمنية في القارة الأفريقية :

لقد أدى اشتداد العنف المدني والحروب الأهلية والصراعات بالقارة الأفريقية إلى تقويض رأس المال البشري وتراجع معدلات التنمية البشرية في البلدان التي عانت من تلك الصراعات وتعرضت تنمية رأس المال البشري لانتكاسة كبيرة بسبب تلك الصراعات المسلحة في أفريقيا والتي نتج عنها وحدها أكثر من مليوني قتيل خلال خمس سنوات فقط من 1992 – 1997 وملايين من اللاجئين والمشردين والفقراء والمعدمين والمرض والأميين والعاطلين ولا شك أن الصراعات والمشكلات الأمنية تؤثر تأثيرا عميقا على الفئات الأشد ضغطا بين السكان مثل المعوقين والأطفال والمسنين والإناث وتفتقد هذه الفئات وغيرها إلى الأمن وتتعرض للمخاطر التي لا تنتهي بنهاية الحروب والصراعات .

ولا شك أن الأثر السلبي للحروب والصراعات على تنمية رأس المال البشري ينبع بالأساس من تأثيرهم على الخدمات الصحية والتعليمية سواء بطريق غير مباشر من خلال ضآلة النصيب النسبي للإنفاق على تلك الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي GDP وذلك مقارنة بالإنفاق العسكري .

وللتدليل على مدى التدهور الذي أصاب رؤوس الأموال البشرية في بعض الدول الأفريقية التي شهدت صراعات وحروبًا جرت على أرضها فإن الجدول رقم (10) يتتبع اتجاهات التنمية البشرية في عدد من الدول الأفريقية التي شهدت اضطرابات سياسية خلال فترتي الثمانينيات والتسعينيات .

وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير للتنمية البشرية لعام 2001، 2002، 2003 جدول رقم (10) في كل منهم إذا يتضح من استقراء الجدول رقم (10) أن الدول الأفريقية التي عانت من اضطرابات وقلاقل سياسية قد تدنت بها قيم دليل التنمية البشرية ففي أنجولا على سبيل المثال بلغت قيمته 0.212 سنة 1980 ارتفعت قليلا 0.304 سنة 1987م ولكنها ظلت تصنف ضمن مصاف الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة وفي سيراليون كان الوضع أسوأ حيث وصلت قيمة دليل التنمية البشرية سنة 1980 إلى 1770 انخفضت إلى 0.150 عام 1987 وتحسنت قليلا سنه 1999م إلى 0.258 ولكنها ظلت هي الأخرى تصنف ضمن الدول منخفضة التنمية البشرية وهكذا فإن هذا يؤكد بوجود علاقة ارتباط عكسية بين المشكلات الأمنية بشكل عام وتنمية رؤوس الأموال البشرية .

هذا ويمكن بالنظر إلى عدد من المؤشرات الاجتماعية التعرف على بعض الآثار الاجتماعية للحروب والصراعات في عدد من الدول الأفريقية التي عانت منها ومن هذه المؤشرات ما يلي :

1- ارتفاع معدل الوفيات بتلك الدول : فمن الملاحظ ارتفاع عدد القتلى : وحجم الوفيات الناتج عن تلك الحروب ففي السودان على سبيل المثال عدد الوفيات في الحرب الأهلية الأولى في جنوب السودان في الفترة من 1955- 1972 بحوالي 170000 قتيل وزاد العدد في الحرب الأهلية الثانية في الفترة من 1983- 1993 وخاصة بين المدنيين فلقد قدرت أعداد الموتى من الجيش بحوالي 34.921 قتيلًا خلال الفترة من 1984- 1989 بحوالي عشرين ألفا من المدنيين.

وفي رواندا راح حوالي ثمانين ألف مواطن (10٪ من جملة سكانها) ضحية الإبادة الجماعية التي حدثت بها سنه 1994م وشرد حوالي ثلاثة مليون مواطن بين الدول المجاورة لها ويتضح من الجدول رقم (11) الوفيات بسبب الحروب الأهلية في عدد من الدول الأفريقية التي عانت من الحروب ونسبتهم من السكان

خلال الفترة من 1980 – 1990 ويتضح أيضًا من الجدول رقم (11) عظم حجم الوفيات بسبب الصراعات والحروب الأهلية في هذه الدول ففي رواندا بلغ عدد الوفيات بسبب تلك الصراعات 750 ألف قتيل وفي إثيوبيا 609 ألف قتيل وفي السودان 500 ألف قتيل يمثلون 1.8٪ من السكان .

ولا يقتصر الأمر على ارتفاع عدد الوفيات فقط ولكن تتزايد أيضا معدلات الوفيات بين الأطفال خاصة وفيات الأطفال دون سن الخامسة ويوضح الجدول رقم (12) معدل وفيات الأطفال دون الخامسة والعمر المتوقع عند الميلاد في عدد من الدول الأفريقية التي أصابتها الصراعات والحروب .

ويتضح من قراءة الجدول رقم (12) التزايد الملموس سواء في وفيات الأطفال بشكل عام أو في أعداد الوفيات من الأطفال دون من الخامسة فلقد بلغ معدل وفيات دون سن الخامسة فلقد بلغ معدل وفيات الأطفال في سيراليون على سبيل المثال 189 في الألف عام 1982 وانخفض قليلا إلى 185 في الألف عام 1990 في حين بلغ معدل وفيات الأطفال دون من الخامسة 283 في الألف عامي 1998، 1999 وهو من أعلي المعدلات في العالم .

كما ينخفض العمر المتوقع عند الميلاد في تلك الدول بشكل ملحوظ حيث تراجع هذا المعدل في حالات عديدة مثل بوروندي47.8 عامًا سنة 1982 إلى 44 عامًا سنة 1990 ثم إلى 42 عامًا سنة 2001 بل وبلغ هذا المعدل 35 عام في سيراليون خلال عامي1982، 1990 وارتفع قليلا إلى 37 عامًا سنة 2001 مما يعكس مدى الضرر الذي يلحق برؤوس الأموال البشرية في تلك الدول ويفسر تراجع قيم دليل التنمية البشرية بها .

2– تدهور نسب الالتحاق بالتعليم : فلقد تدنت فرص الحصول على التعليم وانخفضت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي في هذه الدول بشكل ملحوظ ،

ففي السودان على سبيل المثال أثرت الحرب الأهلية التي دارت في الجنوب على تدهور مستوي الخدمات التعليمية المقدمة بشكل ملموس ففي عام 1983 كان يوجد أكثر من 1500 مدرسة حكومية ومؤسسة للتعليم العالي وكان هناك أكثر من 347000 طالب بالمدارس الابتدائية 27000 طالب بالتعليم المتوسط 9400 طالب بالتعليم الثانوي وبحلول عام 1989 دمرت أكثر من 25٪ من المدارس وتدهور الوضع بشكل أكبر مع تصاعد العمليات العسكرية في التسعينيات ولقد أدى إغلاق العديد من المدارس إلى انتقال آلاف الطلاب إلى الشمال بحثا عن فرص تعليمية أخرى ولكن لم يتمكن سوى 15٪ من استكمال تعليمهم في الشمال.

ويوضح الجدول رقم (13) معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي ومعدلات الأمية في عدد من الدول التي مزقتها الحروب الأهلية خلال فترتي الثمانينيات والتسعينيات .

ويتضح من هذا الجدول تراجع معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي في معظم الدول التي شملها الجدول ففي أنجولا على سبيل المثال انخفضت تلك النسبة من 175٪ سنة 1980 لتصل إلى 92٪ عام 1990 ثم إلى 72٪ عام 1995 وفي الكونغو الديمقراطية انخفضت تلك النسب 92٪ عام 1980 إلى 87٪ عام 1985 ثم إلى 70٪ عام 1990 بل وصلت إلى 47٪ فقط خلال الفترة من 1998-2000م .

كما يلاحظ أيضا من الجدول ارتفاع معدل الأمية في معظم هذه الدول فقد وصل هذا المعدل في النيجر إلى 85٪ وإلي 60٪ في مالي . 59٪ في تشاد 57٪ في موزمبيق وذلك خلال عام 1995 .

3- تدهور القدرة على الأمداد بالخدمات العامة : لقد تدهورت قدرة هذه الدول على توفير الخدمات العامة الاجتماعية والإنسانية تدهورا ملحوظا مثل

الخدمات الصحية والتعليمية توفير المياه النقية الصالحة للشرب والصرف الصحي والبيئية الأساسية من شبكات المياه والصرف والطرق ونظم الاتصالات والسكك الحديدية ....إلخ ففي جنوب السودان على سبيل المثال تم إغلاق أكثر من 25 مركبا من مراكب نقل البضائع Barges بسبب الحروب وقدر أن ما يقرب من عشرين طريقًا و 17 جسرا من الجسور الرئيسية في جنوب السودان قد تم تدميرها وتخريبها من جراء تلك الحروب كما تم تدمير معظم خطوط السكك الحديدية .

ويوضح الجدول رقم (13) النسبة من السكان الذين يحصلون على مياه نظيفة وصرف صحي أمن وخدمات صحية في عدد من الدول الأفريقية التي ثارت بها بعض المشكلات الأمنية خلال ذلك من منتصف الثمانينيات وحتى عام ألفين .

ويتضح من الجدول رقم (14) مدى تدني فرص الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والخدمات الصحية في بعض هذه الدول كما هو الحال في أفريقيا الوسطي تشاد الكونغو الديمقراطية ، ليبيريا ، موزمبيق ، إثيوبيا .

ومما هو جدير بالذكر أنه في معظم الدول الأفريقية التي ضربتها الصراعات .

والحروب تراجع نصيب الفرد بها من السعرات الحرارية والموارد والطاقة بصفة عامة فلقد انخفض نصيب الفرد من السعرات الحرارية في أنجولا من 2017 سعر حراري فرد سنة 1970 إلى 1983 سعر حراري للفرد في عام 1992 كما انخفض هذا النصيب في بوروندي من 2094 للفرد إلى 1708 سعر للفرد خلال نفس الفترة وفي أفريقيا الوسطى انخفض من 2378 سعر للفرد إلى 1708 سعر حراري للفرد يوم وكذلك الحال في كل من موزمبيق أوغندا ، سيراليون ، ورواندا .

وفي ختام التعرض لأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للصراعات والمشكلات الأمنية المتكررة الحدوث بالقارة الأفريقية يتعين على صانع القرار التفهم لعدد من الدروس المستفادة من تلك الحروب وكيفية التصدي لتلك الآثار ومحاولة التخفيف من حدتها خاصة على الفقراء منها الآتي :

1- يتعين في البداية التفهم الواضح والإدراك الكامل لجذور وأسباب تلك المشكلات الأمنية حتى يمكن القضاء عليها من أساسها ومنع تأججها واشتعالها مرة أخرى .

2- يتعين على صانع القرار في الدول التي تفجرت بها تلك الصراعات أن يتفهموا مضمون الاقتصاد السياسي للحروب وأن يقوموا بوضح الخطط والإستراتيجيات طويلة الأجل التي تتضمن الآثار الاقتصادية والاجتماعية المحتملة لتلك الصراعات وخاصة عند استمرارها لفترات طويلة نسبيا .

3- أن تؤكد تلك الإستراتيجيات على توفير المتطلبات والاحتياجات الأساسية للفقراء من المواطنين وذلك لأن تلك الفئة من الشعوب هي الأكثر عرضه للتضرر الاقتصادي من الصراع وغالبا ما تتحمل العبء الأكبر في تكاليف هذا الصراع .

4- أن يدرك صانع القرار أن العودة إلى الأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة قبل الحرب أمر من الصعب تحقيقه بشكل مفاجئ وإنما ينبغي تصميم وتنفيذ سياسات متسقة من شأنها العمل على الانتقال بالاقتصاد إلى وضع يمكنه من التعامل مع تلك الصراعات ودوافعها في المستقبل وذلك لاحتوائها قبل أن تشتد .

5- تصميم سياسات اقتصادية من شأنها القضاء على عدم المساواة والتفاوت في توزيع الدخول والثروات داخل الدولة ؛ لأن العامل الاقتصادي هو من أهم العوامل التي تشعل نار الحروب والاضطرابات .

6- الاهتمام بتنمية رؤوس الأموال البشرية القادرة على تعويض الدولة عما فقدته من ثروات سواء اقتصادية أو بشرية والعمل على إصلاح البني التحتية والاجتماعية والتأكيد على كفاءة وفعالية الخدمات العامة المقدمة من قبل الدولة سواء الصحية أو التعليمية ... إلخ .

هذا ومن أبرز العوامل السياسية المسببة للحروب الأهلية في القارة الأفريقية الافتقار إلى اقتسام السلطة ومركزية الإدارة السياسية والانقلابات العسكرية وفشل محاولات إصدار تشريع دائم والافتقار إلى تطبيق حقوق الإنسان وقواعد الديمقراطية . كما جاءت الانقسامات الاثنية والقبلية في مقدمة العوامل المسببة للعديد من حالات الصراع في القارة الأفريقية . ومع هذا يسود اعتقاد شائع بأن الفروق الاثنية والدينية غالبًا ما تكون ساترًا لأسباب أخرى أكثر عمقًا مثل العوامل الاقتصادية والسياسية أو أنها تستخدم في إخماد حدة الصراعات المندلعة بالفعل .

وفي الآونة الأخيرة أصبحت الاختلافات الدينية وتنامى التيارات الأصولية من العوامل الهامة المسببة للاضطرابات الاجتماعية والصراعات المسلحة في العديد من أجزاء القارة الأفريقية وكذلك تؤكد بعض الدراسات أن حالات الصراع والحروب الأهلية غالباً ما تكون مقترنة بفشل أو ضعف العقد الاجتماعي وتستشهد بعض من هذه الدراسات بأمثلة تطبيقية من دول أفريقية توضع الأنماط المختلفة لحالات ضعف العقد الاجتماعي وتأثيرها على الميل للعنف وارتفاع مخاطر الصراع .

وعلى الرغم من انتشار الكتابات الخاصة بالفقر وتبلور العديد من الاتجاهات الفكرية والأيدلوجية التي تعالج قضايا الفقر إلا أنه لا يوجد تعريف موحد لمفهوم الفقر، فالفقر من المفاهيم النسبية المجردة حيث إنه يصف ظاهرة اجتماعية اقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة كما أن المفهوم يختلف باختلاف

المجتمعات والفترات الزمنية وأدوات القياس من جهة أخرى وفي هذا الصدد حاول البنك الدولي وضع تعريف شامل للفقر على أنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة وحتى هذا التعريف يعتمد على تحديد مفهوم الحد الأدنى من مستوى المعيشة وهو الأمر الذي يختلف بدوره من مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى ، كما عرفه آخرون على أنه عدم قدرة الفرد أو الأسرة على الحصول على قدر كافٍ من الموارد لإشباع حاجاته الأساسية وتتمثل هذه الحاجات الأساسية في المأكل والملبس والمأوى والصحة والتعليم وباقية المتطلبات الأساسية للحياة[1] .

جدول رقم (4)

الإنفاق العسكري في 10 دول أفريقية بالمليون دولار خلال الفترة 91-2000 م (بالأسعار الثابتة لسنة 95)

الدولة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الجزئر	622	1041	1119	1362	1319	1502	1807	1911	3221	2329
أنجولا	1128	1214	656	2322	1591	2474	1860	732	2418	-
بتسوانا	170	158	166	152	139	128	148	191	189	185
بورندي	49.4	508	50.3	52.6	43.8	50.8	53	52	61.6	-
جيبوتي	34.9	35.8	31.6	29.4	27	21.4	22.6	22.6	-	-

(1) انظر :

د/ عبد الفارس : الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 2001) ص 19-30.

إريتريا	-	-	95.3	74.1	118	137	86.8	197	167	-
أثيوبيا	79	122	135	124	105	118	223	349	653	-
المغرب	1381	1369	1374	1600	1474	1362	-	-	-	-
رواندا	132	108	105	28.4	60.1	86.1	79.2	87.2	88.6	59.9
زيمبابوي	269	215	191	199	197	200	212	173	213	401

المصدر :

Wuyi omit oogun, Military Expenditure and conflict in Africa, www. Unpan 1. Un, Org/ untradoc/groups/public/documents/UNPAN.pdf.

نقلا عن المصدر السابق مباشرة (تابع الجداول) .

جدول رقم (5)

الإنفاق العسكري في 10 دول أفريقية كنسبة من الـCDP

خلال الفترة 91-99م

الدولة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الجزائر	1.2	2.2	2.6	3.2	3	3.3	3.7	4	43.8
أنجولا	6.8	12	12.5	19.8	17.6	19.5	22.3	11.4	23.5
بتسوانا	4.4	4.3	4.5	3.9	3.5	2.9	3.1	3.7	3.4
بورندي	3.8	3.6	3.7	3.9	4.2	5.7	6.3	5.9	6.1
جيبوتي	5.9	6.1	5.6	5.4	5.1	4.2	4.5	4.4	-
إريتريا	-	-	21.4	13	19.9	22.8	13.5	29	22.9
أثيوبيا	2	2.7	2.9	2.4	2	1.9	3.4	5.1	9

المغرب	4.1	4.3	4.4	4.9	4.7	3.9	-	-	-
رواندا	5.5	4.4	4.6	3.4	3.9	5.2	4.1	4.3	4.2
زيمبابوي	3.8	3.7	3.4	3.3	3.6	3.2	3.4	2.7	3.4

نقلا عن المصدر السابق مباشرة.

جدول رقم (6)

الإنفاق على التعليم والصحة في عدد من الدول الأفريقية التي شهدت صراعات الـCDP

الدولة	الإنفاق على التعليم كنسبة من الـ GDP			الإنفاق على الصحة كنسبة من GDP	
أنجولا	-	3	27	6	3.6
رواندا	2.7	-	2.8	5	5.2
بوروندي	-	3	3.4	5	3.1
جيبوتي	-	4	3.5	-	7
سيراليون	3.7	-	1	10	4.3
السودان	41.8	6	-	3.4	4.7
أثيوبيا	2.5	-	3.9	3.8	4.6
غامبيا	3.1	4	2.7	3.4	4.1
ليسوتو	7.5	6	10.1	13	6.3

المصدر : World Bank, African Development Indictors 2004

نقلاً عن المصدر السابق مباشرة .

جدول رقم (7)

إجمالي الدين الخارجي وخدمة هذه الديون (بالمليون دولار)

الدولة	إجمالي الدين الخارجي بالمليون دولار					خدمة الدين بالمليون دولار				
	1982	1992	1998	2002	2003	1982	1992	1998	2002	2003
أنجولا	9.574	12.014	10.588	9.30	9.710	220	1.610	2.070	2.270	2.400
بورندي	212	994	1.127	1.119	1.020	10	40	40	30	20
أفريقيا الوسطى	247	752	905	1.011	1.290	-	-	20	-	180
تشاد	137	636	1.003	1.371	1.520	-	-	-	30	4
الكونغو الديمقراطية	4.505	11.368	13.506	10.434	8.730	720	2.520	810	10.410	180
جيبوتي	24	227	337	395	420	-	-	-	30	20
أريتريا	-	-	141	509	570	-	-	-	30	20
مالي	867	2.264	3.017	3.198	3.110	20	60	80	70	80
موريتانيا	1.167	2.134	2.400	1.921	1.840	0	90	90	110	120
موزمبيق	21.695	4.892	4.114	3.644	4.210	390	80	90	150	180
النيجر	603	1.193	1.617	1.886	1.950	-	-	30	60	70
رواندا	220	806	1.159	1.140	1.470	-	-	20	40	40
سيراليون	386	1.157	1.179	1.152	1.090	70	90	50	70	80
السودان	22.609	22.765	37.462	32.728	33.400	2.530	3.510	6.190	5.140	5.990
أوغندا	841	2.674	3.631	3.647	3.880	-	250	140	130	160
أثيوبيا	1.191	9.026	5.151	5.233	5.676	60	180	200	200	200

المصدر : مجمع ومحسوب من :

African Development Report 2004, table 2-12, 2-13, p325/326.

نقلاً عن المصدر السابق مباشرة .

جدول رقم (8)

الفقر في عدد من الدول الأفريقية التي عانت من الحروب والصراعات وكذلك معامل جيني

الدولة	النسبة من السكان الذين يعيشون على أقل من دولار يوميا		حجم الفقر	معامل جيني 1991-1997	
	1984-1999	1993-2000	1984-2000	الحضر	الريف
أنجولا	-	-	-	-	-
بورندي	-	58	36	-	-
أفريقيا الوسطى	-	67	51	-	63
تشاد	-	-	64	-	-
الكونغو الديمقراطية	-	-	-	-	-
جيبوتي	-	-	45	38	39
أريتريا	-	69	53	-	-
ليبريا	-	-	-	-	-
مالي	-	73	64	53	55
مرويتانيا	31	29	46	34	33
النيجر	62	61	63	39	31
سيراليون	-	-	68	-	50
السودان	-	-	-	-	-
أوغندا	69	82	55	35	44
أثيوبيا	-	82	44	56	40
زيمبابوي	-	-	35	-	-
رواندا	46	-	51	-	-

المصدر : مجمع ومحسوب من :

African Development Indicators 2002, 2004 table 132,p310.

نقلاً عن المصدر السابق مباشرة .

جدول رقم (9)

توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء خلال الفترة 1989-2000

الدولة	أغنى 10% 1989-2000	أغنى 20% 1989-2000	أفقر 10% 1989-2000	أفقر 20% 1989-2000
بورندي	32.8	48	1.7	5.1
أفريقيا الوسطى	47.8	65	0.7	2
جيبوتي	29.9	45.4	2.3	6.4
أثيوبيا	43.8	60.8	0.7	2.4
مالي	40.4	56.2	1.8	4.6
موريتانيا	31.7	46.5	2.5	6.4
موزمبيق	31.7	46.5	2.5	6.5
النيجر	35.4	53.5	0.8	2.6
سيراليون	43.6	63.4	0.5	1.1
أوغندا	29.8	44.9	3	7.1

المصدر : World Bank, African Development Indictors 2004

نقلاً عن المصدر السابق مباشرة .

جدول رقم (10)

قيمة دليل التنمية البشرية

الدولة	1980	1987	1999	2000	2001	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 1999	الترتيب حسب ديل التنمية البشرية لعام 2001
أنجولا	0.212	0.304	0.422	0.403	0.377	156	164
بوروندي	0.219	0.235	0.309	0.313	0.337	170	171
تشاد	0.151	0.157	0.359	0.365	0.376	163	165
الكونغو الديمقراطية	0.286	0.249	0.429	0.431	0.363	143	167
أثيوبيا	-	0.282	0.321	0.327	0.359	169	169
سيراليون	0.177	0.150	0.258	0.275	0.275	174	175
مالي	0.146	0.143	0.378	0.386	0.337	171	172
موزمبيق	0.247	0.239	0.323	0.322	0.356	166	170
موريتانيا	-	0.208	0.437	0.438	0.454	149	154
السودان	0.229	0.255	0.439	0.499	0.503	157	138
أوغندا	0.215	0.354	0.435	0.444	0.489	160	147
أفريقيا الوسطى	0.226	0.258	0.372	0.375	0.363	154	168

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنماني (undp) التنمية البشرية لعام 1998 جدول (5) وتقرير التنمية البشرية لعام 1990 ، جدول (1) .

ـ نقلاً عن المصدر السابق مباشرة

الجدول رقم(11)

الوفيات بسبب الحروب والصراعات في عدد من الدول الأفريقية ونسبتهم من السكان في خلال الفترة 1980-1990م

الدولة	الوفيات بالألف	النسبة من السكان	الدولة	الوفيات بالألف	النسبة من السكان
رواندا	750	9.6	أثيوبيا	609	1.1
ليبريا	200	6.9	الكونغو الديمقراطية	40	0.9
موزمبيق	1050	6.8	سيراليون	40	0.9
الصومال	400	4.4	تشاد	35	0.6
أنجولا	341	3.2	المجموع والنسبة من الوفيات	4431	%75.93 من جملة الوفيات
بورندي	200	3.2			
السودان	500	1.8			
أوغندا	308	1.5			

المصدر : بتصرف عن : د. عزيزة بدر «التكلفة والآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراعات والحروب الأهلية وانعكاساتها على البيئة والتنمية البشرية في إفريقيا» .

نقلا عن المصدر السابق مباشرة .

جدول رقم (12)

وفيات الأطفال (وفيات الأطفال دون سن الخامسة) والعمر المتوقع عند الميلاد

الدولة	وفيات الأطفال في الألف			وفيات الأطفال دون سن الخامسة			العمر المتوقع عند الميلاد		
	1982	1990	2001	1998	1999	2001	1982	1990	2002
أنجولا	189	166	154	204	208	260	42	45	47
بورندي	118	114	114	196	176	190	47	44	42
أفريقيا الوسطى	114	115	115	162	151	180	47	48	42
تشاد	120	118	117	172	189	200	43	46	48
الكونغو الديمقراطية	109	128	129	141	161	205	50	52	45
جيبوتي	132	119	100	176	177	243	45	48	44
أريتريا	91	92	67	90	105	111	44	49	51
مالي	180	152	141	218	223	235	43	45	41
موريتانيا	117	120	120	140	143	231	47	49	51
موزمبيق	133	143	125	213	203	183	44	43	41
النيجر	136	161	156	250	252	197	42	45	46
رواندا	244	107	56	205	203	265	46	40	40
سيراليون	189	185	182	238	283	183	35	35	37
الصومال	143	133	133	199	203	316	43	42	47
أوغندا	92	100	79	105	162	124	49	47	43
السودان	116	750	65	170	109	107	48	52	53
أثيوبيا	159	128	97	173	166	166	42	45	42

المصدر: African Development Indicators 2002, 2004 table 13-6.

ـ نقلاً عن المصدر السابق مباشرة .

جدول رقم (13)

معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي ومعدلات الأمية

الدولة	معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي					الأمية %			
	1980	1985	1990	1995	1998-2000	1985	1990	1999	2002
أنجولا	175	107	92	72	74	-	-	-	-
بورندي	26	53	73	51	65	66	62	53	50
أفريقيا الوسطى	71	75	65	57	75	72	67	55	50
تشاد	-	44	54	51	73	78	72	59	54
الكونغو الديمقراطية	92	87	70	67	47	59	52	40	36
جيبوتي	37	40	38	38	40	53	47	37	33
أريتريا	-	-	-	56	57	62	57	47	42
ليبريا	48	-	-	25	118	67	61	47	44
مالي	26	25	27	41	61	81	74	60	73
موريتانيا	37	48	49	75	83	23	64	58	59
موزمبيق	99	87	67	60	92	71	67	57	54
النيجر	25	26	29	29	35	90	89	58	83
رواندا	63	63	70	94	119	53	47	34	31
الصومال	22	14	-	10	-	-	-	-	-
السودان	50	52	53	50	55	60	54	34	40
أوغندا	50	73	75	74	136	49	44	34	31

المصدر: African Development Indicators 2002, 2004 table 13-14,13-10.

نقلاً عن المصدر السابق مباشرة .

جدول رقم (14)

نسبة السكان الحاصلين على خدمات المياه والصرف الصحي والخدمات الصحية

الدولة	الصرف الصحي			المياه النقية			الخدمات الصحية		
	1982	93-90	2000	1998	93-90	2000	1982	93-90	2000
أنجولا	18	31	44	28	31	38	70	24	76
بورندي	52	58	-	23	58	-	45	80	20
أفريقيا الوسطى	19	18	13	24	18	60	-	13	88
تشاد	14	33	29	31	33	27	30	26	74
الكونغو الديمقراطية	23	60	20	33	60	45	33	59	41
جيبوتي	37	24	91	43	24	100	-	-	-
أريتريا	-	68	13	-	68	46	-	-	-
مالي	21	49	69	17	49	65	35	-	80
موريتانيا	-	72	33	37	72	37	30	-	70
موزمبيق	20	24	43	15	24	60	40	30	70
النيجر	9	52	20	37	52	59	48	30	70
رواندا	58	79	8	49	74	41	80	-	-
سيراليون	21	34	38	24	34	28	36	-	64
الصومال	15	37	-	31	37	-	20	-	-
السودان	5	77	62	40	77	75	70	70	-
أوغندا	13	42	75	16	42	50	42	71	29
أثيوبيا	19	27	15	16	27	42	44	55	-

المصدر: African Development Report 2004 table 3-5.

نقلاً عن المصدر السابق مباشرة.

المبحث الثاني
الأسس التي أرستها المنظمات الاقتصادية في أفريقيا لتعزيز السلم والأمن الجماعي مع دراسة حالة آليات السلم والأمن في كل من الكوميسا والأيكواس ودور الأيكواس في بعض الصراعات في الإقليم

تمهيد :

مما لاشك فيه أن التكامل الإقليمي يعد سمة أساسية من سمات عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هذا وقد أعطت خبرة القارة الأفريقية في التكامل الإقليمي أولوية كبيرة للجوانب الاقتصادية لكن ما لبث أن تحول الاهتمام ليشمل جوانب سياسية وأمنية نظرا لتأثير هذه الأبعاد على الهياكل الإقليمية سواء كانت على مستوى القارة ككل أو حتى مستوى الأقاليم الفرعية بها .

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن انضمام الدول الأفريقية في إطار تكتل سواء كان على مستوى الأقاليم الفرعية أو حتى على مستوى القارة ككل من شأنه أن يضمن ترتيبات معينة لتسوية النزاعات بين الدول المنضمة آلية وترتيبات أخرى لتدخل المنظمة أو التكتل لتسوية النزاعات الداخلية في هذه الدول كنظام المراقبة الخاصة بدول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمعروف اختصارا بالأيكوموج حيث تدخل لتسوية الصراعات والحروب الأهلية في الإقليم كالحرب الأهلية الليبيرية عام 1990 والحرب الأهلية في سيراليون منذ عام 1998 فضلا عن أن عملية التكامل الاقتصادي في حد ذاتها وما يترتب عليها من تدعيم لعلاقات التبادل التجاري بين الدول تقلل من إمكانية حدوث صراعات بين تلك الدول وكذلك ما تطوي عليه من تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وكذلك ارتفاع في متوسط دخول الأفراد وتحقيق مستويات معيشية أعلى يساهم كل ذلك في تقليل حدة صراعات ناتجة عن تباينات اثنية وما إلى ذلك .

ومن هنا فإن الدراسة سوف تتناول في هذا المبحث إمكانية استخدام التكامل الاقتصادي في إطار المنظمات الاقتصادية في أفريقيا لتعزيز السلم والأمن الجماعي وذلك من خلال تناول الأسس التي أرستها ووضعتها هذه المنظمات مع دراسة حالة لآليات السلم والأمن في كل من الكوميسا و الأيكواس ودور

الأيكواس في بعض الصراعات .

أولا- الأسس التي أرستها المنظمات الاقتصادية في أفريقيا لتعزيز السلم والأمن الجماعي في أفريقيا :

ونتناولها من خلال تناولنا لهذه المنظمات والتجمعات الاقتصادية على الوجه التالي :

1 – السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) : تعد الكوميسا واحدة من أكبر التجمعات الاقتصادية شبه الإقليمية في القارة الأفريقية حيث تضم في عضويتها عشرين دولة تمتد من شمال القارة إلى شرقها والي جنوبها وهي تحديدا من الشمال إلى الجنوب وتضم كلا من مصر ، السودان ، أثيوبيا ، أريتريا ، جيبوتي ، أوغندا ، كينيا ، رواندا ، بوروندي ، الكونغو الديمقراطية ، مالاوي ، سيشل ، موريشيوس ، جزر القمر ، مدغشقر ، زامبيا ، زيمبابوي ، أنجولا ، سوازيلاند ، بالإضافة إلى ليبيا التي انضمت إلى التجمع بصفة مراقب .

وبذلك تغطي السوق رقعة جغرافية واسعة تصل إلى 41٪ من مساحة القارة الأفريقية كما تضم مجموعة دول الكوميسا نسبة من عدد السكان تقترب من نصف سكان القارة وقد مر إنشاء الكوميسا بالعديد من المراحل التي بدأت بالتوقيع على الاتفاقية المؤسسة لمنطقة التجارة التفضيلية والتي دخلت حيز النفاذ في ديسمبر عام 1982 م وصولا إلى صدور القرار بتحويل تلك المنطقة إلى سوق مشتركة باعتبارها مرحلة جديدة في عملية الاندماج الاقتصادي حيث دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ديسمبر 1994 م .

هذا وقد حددت الاتفاقية المنشئة للسوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الأفريقي عددا من الأهداف التي تمت صياغتها بحيث تؤدي إلى خلق ظروف ملائمة لتحسين الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء والقضاء على مواطن الضعف

الهيكلي وإزالة العوائق أمام التجارة البينية والاستثمار عبر الحدود والحد من المعوقات الإدارية وتعظيم المصلحة المشتركة فيما بين الدول الأعضاء .

– هذا وقد حرص تجمع الكوميسا على إقرار السلام والأمن بين أعضائها في مستويات عدة أولها كان واضحا في الهدف الرابع الذي تبنته الكوميسا والذي انصب على التعاون من أجل تشجيع السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية في التجمع على أساس أن إقرار الأمن والاستقرار إنما يمثل المقدمة الأولى والبيئية المناسبة لقيام تنمية اقتصادية حقيقية وقد رأت الدول الأعضاء أن السبيل إلى تحقيق ذلك يمكن أن يكون من خلال التعاون والمشاورات المستمرة حول الأحداث المتعلقة بسلام وأمن واستقرار الدول الأعضاء من أجل منع وحسن إدارة وحل الصراعات فيما بينها وبين الدول الأخرى، وأيضا من خلال تشجيع سياسة حسن الجوار وعدم الاعتداء وأعمال مبدأ حل المنازعات بالطرق السلمية بين الدول الأعضاء .

ومن ثم تبدو الأسس التي اتخذتها الكوميسا لإقرار السلام والأمن بين أعضائها والذي يمثله المبدأ الرابع من المبادئ التي قامت عليها الكوميسا وهو مبدأ عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء ويعد هذا المبدأ قاعدة أساسية ومهمة يمكن من خلاله تحقيق السلام والأمن والاستقرار وعلي العكس من ذلك فإن حدوث حالة أو أكثر من حالات الاعتداء بين الدول .

الأعضاء أو بداخلها يعد البداية لتقويض جهودها نحو تحقيق أي تعاون أو تضامن .

هذا وقد جاء المبدأ أن التاسع والعاشر ليؤكد على ما نص عليه المبدأ الرابع حيث تضمن المبدأ التاسع على ضرورة صيانة السلم والاستقرار الإقليمي من خلال تشجيع وتقوية حسن الجوار كما تضمن المبدأ العاشر النص على التسوية

السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء مما يعني أن المنظمة قد آلت على نفسها أن تزود الدول بالأداة التي يمكن الالتجاء إليها لفض المنازعات سلميا بين الدول الأعضاء .

هذا وسيتم تناول آليات السلم والأمن تفصيلا كدراسة حالة .

2- الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الأيكواس) :

تعد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمعروفة باسم « الأيكواس » أحد التجارب التكاملية الهامة التي شهدها إقليم غرب أفريقيا بعد فشل العديد من تجارب التكامل التي قامت بها مجموعات مختلفة من دول الإقليم وقد أسفرت الجهود عن توقيع خمس عشرة دولة على اتفاقية لاجوس المنشئة للجماعة في مايو عام 1975 والتي دخلت حيز النفاذ في يوليو من عام 1975م .

هذا وتضم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عضويتها خمس عشرة دولة وفقا لاتفاقية لاجوس ما بين دول فرانكفونية هي (بنين ، ساحل العاج ، غينيا بيساو ، بوركينا فاسو ، مالي موريتانيا ، النيجر ، السنغال ، توجو ، ودول أنجلوفونية وهي (نيجيريا ، ليبيريا ، سيراليون ، غانا ، جامبيا) .

بالإضافة إلى الرأس الأخضر وقد انضمت إلى هذه الجماعة بعد توقيع الاتفاقية ليصبح عدد الدول الأعضاء في الجماعة ست عشرة دولة أفريقية ثم تراجع العدد مرة أخرى إلى خمس عشرة دولة بعد انسحاب موريتانيا من الجماعة .

- هذا وتهدف الجماعة إلى تشجيع التعاون والتنمية في جميع الأنشطة خاصة في مجال الصناعة والنقل والموصلات والطاقة والزراعة والموارد الطبيعية والتجارة والمجالات المالية والنقدية إلى جانب الشؤون الثقافية والاجتماعية وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة للأفراد وضمان الاستقرار الاقتصادي ودعم العلاقات بين

الدول الأعضاء والمساهمة في تقدم نمو دول القارة الأفريقية .

– وبالرغم من أن منظمة الأيكواس هي منظمة اقتصادية بالأساس تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية لدول الإقليم إلا أن قادة المنظمة أدركوا من اللحظة الأولي مدى الترابط بين البعد الاقتصادي من ناحية والبعدين السياسي والأمني من ناحية أخرى ولهذا فقد اتفقت الدول الأعضاء في الأيكواس على تأسيس ميثاق للتضامن بين دول غرب أفريقيا لحمايتها ضد العدوان الخارجي وذلك خلال القمة الرابعة للمنظمة التي عقدت بداكار في مايو 1979 .

– بالفعل فقد دخلت الفكرة حيز النفاذ حيث تم تأسيس الميثاق الدفاعي للمنظمة في شهر مايو 1980 ليكون بذلك أول نموذج للأمن الجماعي الأفريقي في إطار إقليمي فرعي وقد حددت نصوص الميثاق الإطار العام الحاكم لعمله ومن أهمها ذلك النص الذي يشير إلى أن كل دولة عضو في الأيكواس تعتبر أن أي تهديد مسلح أو عدوان ضد أي دولة عضو يمثل تهديدا أو عدوانا ضد الجماعة ككل وأنه ينبغي تبادل المعرفة والمساعدة في الدفاع وأن تقوم الدول الأعضاء بوضح قوات خاصة من قواتها المسلحة الوطنية العاملة تحت تصرف المنظمة ويشار إليها باسم القوات المسلحة المتحالفة للجماعة .

ولقد حدد الميثاق أنواع الصراعات بثلاثة أنواع هي :

أ– صراع داخلي :أي يقع داخل الدولة العضو وهذا ما حدث بالفعل في أزمات ليبيريا عام1990م سيراليون في عام1997 م وغينيا بيساو في عام1998م .

ب– صراع خارجي بين دولة عضو ودولة أخرى خارج نطاق المنظمة مثل النزاع بين نيجيريا والكاميرون حول جزر بالكاس وهنا لا تستطيع المنظمة التدخل في شؤون دولة غير عضو .

ج- صراع خارجي بين دولتين أو أكثر أعضاء المنظمة كالنزاع بين ليبيريا وغينيا وسيراليون وسيتم تناول آليات السلم والأمن تفصيلا كدراسة حالة .

3- الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك) :- ترجع نشأة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (السادك) إلى حقبة الثمانينيات من القرن الماضي وتحديدا عام 1980م حينما تم إنشاء مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الأفريقي والذي ضم في عضويته دول الجنوب الأفريقي المحيطة بجنوب أفريقيا والتي عرفت بدول المواجهة وفي عام 1992م بدأ واضحا أن صيغة 1980 م للتعاون الاقتصادي بين دول الجنوب الأفريقي قد استنفذت أغراضه وأنه لابد من مراجعتها في ضوء ما اتخذته حكومة جنوب أفريقيا من خطوات جادة نحو التحول عن الحكم العنصري ونقل السلطة من يد الإقليمية البيضاء إلى الأغلبية السوداء وفي ضوء ذلك رأت الدول الأعضاء في مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي ضرورة إدخال تعديلات جوهرية على أهداف ومبادئ التجمع الذي تحول من مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي SADCC إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي SADC حيث تضم الجماعة في عضويتها أربع عشرة دولة أنجولا ، بتسوانا الكونغو الديمقراطية ، ليسوتو ، مالاوي ، موريشيوس ، موزمبيق، ناميبيا سيشل ، جنوب أفريقيا ، سوزايلاند ، تنزانيا ، زامبيا ، وزيمبابوي .

وتهدف السادك إلى تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي وتخفيف وطأة الفقر ورفع مستوى المعيشية لشعوب الجنوب الأفريقي وتطوير نظم ومؤسسات مشتركة في الإقليم وتشجيع التنمية على أساس الاعتماد الجماعي والمتبادل بين الدول الأعضاء وأخيراً دعم الصلات والروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية بين شعوب المنطقة .

لقد تضمنت أهداف السادك هدفا أساسيا يشير إلى ضرورة دعم السلم والأمن والدفاع عنهما كما تضمن الهيكل التنظيمي السادك من بين أجهزته الأساسية جهازا سياسيا ودفاعيا وأمنيا حيث أنشئ هذا الجهاز عام 1996 استنادا إلى نص المادة الرابعة من معاهدة إنشاء السادك والذي جاء فيه ضرورة دعم الدول الأعضاء وتشجيعهم على التضامن من أجل تعزيز السلم والأمن في المنطقة وفي المادة الخامسة من المعاهدة ذاتها الذي قرر أن أحد أهداف السلدك تحقيق السلم والأمن والدفاع عنها كما أن المادة الحادية والعشرين من المعاهدة تلزم الدول الأعضاء بالتعاون في المجالات السياسية والدبلوماسية والعلاقات الدولية والسلم والأمن .

وعلى الرغم من الخلاف حول دور ووضع واختصاص ذلك الجهاز السياسي والأمني للسادك فإن الإنجاز في هذا الصدد يتمثل في إدراك الدول الأعضاء أهمية السعي الجاد من أجل حل صراعاتها وأن ذلك يقتض وجود آلية دائمة وهيكل تنظيمي إقليمي مستقل لتسوية ما قد ينشب من صراعات الأمر الذي أدى إلى أن وافقت الدول الأعضاء على إجراء تدريبات مشتركة على مهام لحفظ السلم تحت رعاية لجنة الدفاع والأمن المشتركة والتي تحولت إلى لجنة فرعية من الجهاز السياسي والدفاعي والأمني بعد حل تنظيم دول المواجهة الذي كان قائما في ظل مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الأفريقي والذي كانت تتبعه تلك للجنة .

3 - **الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (الأيكاس) :** تأسست هذه الجماعة في أكتوبر 1983م وتضم في عضويتها إحدى عشرة دولة من دول إقليم وسط أفريقيا هي أنجولا ، بوروندي ، الكاميرون ، جمهورية وسط أفريقيا ، تشاد الكونغو برازفيل ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، غينيا الاستوائية ، الجابون ، رواند ساتومي وبرنسيب ، وقد تمثل الهدف الأول للجماعة في إنشاء اتحاد جمركي بحلول عام 2003 م

وخلال السنوات الثماني الأولى من إنشائها تبنت الأيكاس برنامجا لتحرير التجارية تم تطبيقه على مراحل كانت أولى هذه المراحل في التخفيض التدريجي لمعدلات التعريفة الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية على التجارة البينية بين دول الأيكاس .

4 -

وبوجه عام تعتبر الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أشدها تعرضا للصراعات حيث عانت ثلاث دول من أعضاء الجماعة هي الكونغو الديمقراطية، رواندا ، بوروندي من أشد موجات الحروب الأهلية التي شهدتها القارة خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي .

هذا ويعد إقليم وسط أفريقيا من أكثر أقاليم القارة توترا وعدم الاستقرار وقد تجلت رغبة الأيكاس في تعزيز السلم والأمن بالإقليم من خلال إقرار العديد من الأسس التي تساعد على تحقيق هذا الغرض ومن أهمها وأبرزها ميثاق عدم الاعتداء حيث تم التوقيع على هذا الميثاق في ياوندي في الثامن من يوليو عام 1996 من قبل تسع دول من أعضاء الأيكاس ويعد الميثاق واحدا من الأعمدة الرئيسية الثلاثة للتعاون لتحقيق السلم والأمن فيما بين دول الإقليم ويؤكد الميثاق على الالتزام بالتعاون في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن حيث التزمت دول الأيكاس بالامتناع عن كل ما من شأنه التهديد باستخدام القوة أو استخدامها أو اللجوء إلى العدوان على السلامة الإقليمية .

كما قامت دول الأيكاس بالتوقيع على إنشاء آلية الإنذار المبكر في مؤتمر القمة الذي عقد في ياوندي في الثامن من أكتوبر عام 1996م وتم تحديد مقرها في الجابون وقد خصصت حكومة الجابون مقرا لها بالعاصمة وقامت بتأمين وتمويل هذه الآلية .

وقد تحدد للآلية ثلاث مهام هي :

- الإشراف على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الإقليم .

- تحديد مصادر التوترات والتعامل مع التوترات التي تظهر قبل تحويلها إلى صراعات سياسية .

- التنبؤ بالصراعات وتنبيه القادة السياسيي ن بالمصادر المحتلة للنزاعات ومساعدتهم في اتباع الأدوات المانعة لها وتم إقرارها بواسطة هؤلاء القادة .

- كما تم إنشاء المجلس الأعلى للسلم والأمن في أفريقيا الوسطي وذلك بناء على قرار اتخذه رؤساء الدول الحكومات الأعضاء في الأيكاس حيث نص القرار على إنشاء إطار قانوني ومؤسس لتعزيز السلم والأمن لعزيز السلم والأمن في الإقليم الفرعي وذلك في ياوندي في فبراير 1999 ليكون المجلس بناء على ذلك آلية أمنية تقوم بمهمة مزدوجة هي منع وإدارة وحل النزاعات في إقليم وسط أفريقيا بالإضافة إلى اتخاذ جميع الإجراءات للتعامل بفاعلية مع الصراعات السياسية بما في ذلك التشجيع والحفاظ على تعزيز السلم والأمن في إقليم الأيكاس .

5- الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد) : تم تأسيس الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد) في عام 1996 لتصبح خلفا للهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف والتي تم تأسيسها في عام 1986 ويتمتع بعضويتها سبع دول أفريقية وهي جيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال والسودان وأوغندا واريتريا ولقد حددت الاتفاقية المنشئة الأهداف التي تسعي الهيئة إلى تحقيقها ومعظمها أهداف اقتصادية وفي ذات الوقت لم تغفل الاتفاقية البعد السياسي والأمني فنصت على أن من بين أهداف الهيئة تعزيز السلام والاستقرار داخل المنطقة وإنشاء الآليات التي تساعد على منع وإدارة وحل الصراعات التي تنشب بين الدول الأعضاء وداخلها .

ولقد أدى اشتعال بعض الصراعات (الداخلية والدولية) القديمة ونشوب صراعات جديد داخل إقليم شرق أفريقيا إلى تدهور الأوضاع الأمنية داخل الإقليم وحاولت الإيجاد مواجهة الأوضاع الأمنية المتردية داخل الإقليم فطرحت العديد من المبادرات لتسوية الصراعات القائمة وخاصة في السودان وفي الصومال وقامت الهيئة بإنشاء آلية للإنذار المبكر والاستجابة للصراع حيث تم التوقيع على البروتوكول التأسيس لها في القمة التاسعة لرؤساء دول وحكومات الإيجاد والتي عقدت في الخرطوم في الحادي يناير 2002 ويوجد مقر الآلية في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا ويتبع هذه الآلية وحدات ولجان داخل الدول الأعضاء وتقوم الآلية بمجموعة من المهام من أهمها ما يلي :

- تعزيز عملية تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في مجال الإنذار المبكر مع مراعاة مجموعة من العوامل وعلى رأسها الشفافية .

- جمع وتحقيق وتحليل البيانات حول الصراعات التي تشهدها المنظمة .

- نقل البيانات والتحليلات لصانعي القرار داخل الجناح السياسي للإيجاد وتواصل الآلية جهودها لإنشاء وحدات للإنذار المبكر داخل الدول الأعضاء كما تعمل الإيجاد بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي على تأسيس فرقة الانتشار السريع في شرق أفريقيا والتي تقرر أن يكون مقرها الرئيس في أديس أبابا ، ومن المقرر أن تضم الفرقة عناصر مدنية وعسكرية تكون متمركزة في بلادها وجاهزة للانتشار السريع في جميع الأوقات .

6- تجمع دول الساحل والصحراء (س. ص) : اجتمع زعماء دول الساحل والصحراء في يوليو1997 وهم رؤساء ليبيا ونشادر النيجر ومالي وبوركينا فاسو في طرابلس ووافقوا على تشكيل تجمع اقتصادي إقليمي وتعزيز آليات لتعاون لدعم الاستقرار السياسي والأمني وفي سبتمبر من نفس العام اجتمع وزراء خارجية الدول

سالفة البيان لصياغة مشروع الميثاق المقترح وفي الأسبوع الأول من فبراير عام 1998 الاتفاق على إنشاء ما سمي بتجمع دول الساحل والصحراء بحضور كل من ليبيا ، تشاد ، النيجر ، مالي ، بوركينا فاسو ، السودان وشارك في الاجتماع التأسيس بصفة مراقب وفد من مصر وآخر من تونس .

ولقد زاد عدد الدول الأعضاء في التجمع حتى وصل إلى 23 دولة حيث انضمت كل من أريتريا ، أفريقيا الوسطى ، السنغال ، جامبيا ، جيبوتي ، مصر ، المغرب ، تونس ، نيجيريا ، الصومال ، توجو ، بنين ، كوت ديفوار ، غينيا بيساو ، ليبيريا ، غانا وسيراليون للتجمع ومما هو جدير بالذكر أن عضوية التجمع لا تقتصر على دول إقليم معين ولكنها متاحة لجميع دول القارة.

وعلى الرغم من أن التجمع نشأ بالأساس ليكون تجمعا أو تكتلا اقتصاديا إلا أن بعض الدول الأعضاء رأت ضرورة إضفاء الطابع السياسي عليه خاصة ليبيا بالإضافة إلى غياب الاستقرار السياسي داخل كثير من الدول الأعضاء بسبب وجود صراعات وحروب أهلية وانقلابات عسكرية وفي عام 1999 عقدت القمة الثانية للتجمع في «نجامينا » عاصمة تشاد وتم خلالها الموافقة على الميثاق الأمني للتجمع والذي تضمن الأهداف التالية :

- التعاون فيما بين الدول الأعضاء من أجل حفظ السلم والأمن لكل منها .

- إنشاء مكتب دائم للتنسيق في هذا الشأن .

- تطوير التعاون في مجالات الأمن العام والتصدي لظواهر التهريب والهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة .

ومن ثم قررت القمة تفويض الرئيس السابق القذافي آنذاك منسقا عاما للسلام ليس فقط في منطقة التجمع وإنما خارجه أيضا وتفويضه للتحدث باسم التجمع في هذا الشأن .

وفي مارس عام 2003 م عقدت القمة الخامسة للتجمع في نيامي عاصمة النيجر وتم خلالها إقرار البروتوكول الخاص بتأسيس آلية لحل المنازعات على غرار الآلية الأفريقية التي تم إنشاؤها في عام 1993م واهتم على مدار القمم التي عقدها بالصراعات القائمة بين الدول الأعضاء وداخلها وفي هذا الصدد سعي التجمع لمواجهة النزاع الأريتري – الإثيوبي وإيجاد حل سياسي عادل له ودعم كافة الجهود الرامية لذلك وانعكس ذلك في الزيارات المتتالية التي قام أمين عام التجمع لكل من أديس أبابا وأريتريا كما أهتم التجمع أيضا بالصراعات المسلحة في كل من تشاد ، وأفريقيا الوسطى، والسودان والصومال وكوت ديفوار وتوجو وأكد باستمرار على ضرورة العمل على إيجاد حل دائم لهذه الصراعات وحث الدول الأعضاء على ضرورة التحرك في هذا الإطار .

- اتحاد المغرب العربي (**U.M.A**) :

تأسس اتحاد المغرب العربي في فبراير 1989 بين خمس دول هي ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وذلك إحياء لتراث طويل من التفاعل والمبادرات الإقليمية السابقة ومن أهمها اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي والتي تأسست عام 1964 وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد قد توقف وتجمدت أنشطته منذ عام 1994 / 1995 بسبب الخلافات المغربية الجزائرية حول الصحراء الغربية وقضايا أخرى كأزمة لوكيربي .

ثانيا- آليات السلم والأمن لتجمع الكوميسا (دراسة حالة) :

يرى كثير من الباحثين في الشأن الأفريقي أن الكوميسا ظلت طوال أربع سنوات منذ بداية نشأتها تقريبا لا تهتم بقضايا السلم والأمن بدعوى أنها مجرد تجمع غرضه تحقيق التكامل الاقتصادي وفي يومي 24، 25 من مايو 1999م عقدت القمة الرابعة لرؤساء دول وحكومات الكوميسا في مدينة نيروبي / العاصمة

الكينية وكانت قمة تاريخية بحق لأنها شهدت اهتماما غير مسبوق بقضايا السلم والأمن ولقد قررت القمة ضرورة الاهتمام بقضايا منع وإدارة وحل الصراع بما يتماشى مع الاتفاقية المنشئة للكوميسا والتي تنص على ضرورة التعاون بين الدول الأعضاء لتعزيز السلم والأمن والاستقرار بما يحقق تنمية اقتصادية داخل المنطقة وبما لا يضر ببرامجها الرئيسية التكامل الاقتصادي .

وأكدت القمة أن السلم والأمن والاستقرار هي عوامل أساسية لزيادة الاستثمار والتنمية والتجارة والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء وقامت هيئة رؤساء دول وحكومات الكوميسا بتفويض وزراء خارجية دول الكوميسا للاجتماع مرة واحدة على الأقل سنويا لمناقشة قضايا السلم والأمن وتقديم التوصيات للهيئة حول كيفية تعزيز السلم والأمن في الإقليم .

وفي الفترة من 27- 29 من مارس 2005 م عقدت الكوميسا في لوساكا عاصمة زامبيا دراسة عمل حول السلم والأمن وكان هدف الورشة دراسة الدور المحتمل للكوميسا في مجال السلم والأمن في المنطقة وأكد المشاركون على ضرورة الاستفادة من خبرات المنظمات الإقليمية في مجال السلم والأمن كما أكد الأمين العام للكوميسا الذي حضر/ الورشة) على أهمية هذه الورشة واعتبرها بمثابة خطوة نحو تطوير بروتوكول للسلم والأمن داخل الكوميسا ، وفي الفترة من 17- 19 مايو 2000 عقدت القمة الخامسة لرؤساء دول وحكومات الكوميسا في بورت لويس – موريشيوس واتفقت القمة مع كثير من توصيات الورشة خاصة ما يتعلق بضرورة الاستفادة من خبرات المنظمات الإقليمية في مجال السلم والأمن بالإضافة إلى ضرورة البحث عن الأسباب الأساسية لكل الصراعات .

وفي الفترة من 19- 20 من فبراير 2001 م عقدت الكوميسا ورشة عمل أخرى في مدينة نيروبي حول نفس الموضوع (السلم والأمن) بهدف استكمال ما تم مناقشته في ورشة العمل الأولي بالإضافة إلى طرح موضوعات جديدة مثل دور

القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز السلم والأمن داخل منطقة الكوميسا هذا وتبنت الكوميسا مؤخرا برنامجا للسلم والأمن ويقوم هذا البرنامج على مجموعة من النقاط الأساسية وهي :-

أ- إنشاء هيكل مؤسس ومفوضية لمنع وإدارة وحل الصراع .

ب- إشراك البرلمانيين من دول الكوميسا والفاعلين من غير الدول في عملية منع الصراع وبناء السلم .

ج- التعامل مع قضايا السلم والأمن باعتبارها إحدى سبل تحقيق الهدف الأساسي للكوميسا وهو التكامل الاقتصادي وذلك لأن السلم والأمن مطلب أساس للتنمية والنمو الاقتصادي .

د- التنسيق مع الجهود التي تبذلها المنظمات الأخرى مثل الإيجاد والسادك في مجال السلم والأمن منعا لازدواج الجهود المبذولة ولإزالة التنافس المؤسس.

هـ- التقدم بشكل تدريجي مع الأخذ في الاعتبار القيود البشرية والمالية للدول الأعضاء .

و- استخدام المؤسسات الوطنية الموجودة في الدول الأعضاء من أجل القدرات في مجال منع وإدارة وحل الصراع .

ز- لتعزيز برنامج الكوميسا للتكامل الاقتصادي فإن عليها في المستقبل تطوير قدراتها في المجالات التالية :

- نظم الإنذار المبكر .
- إدارة الصراع .
- حل الصراع .

- التحول في مرحلة ما بعد الصراع

هذا ويتكون الهيكل المؤسس المختص بمنع وإدارة وحل الصراعات من ثلاثة مستويات وهي :

1 - هيئة رؤساء الدول والحكومات وتعتبر الهيئة الجهاز المختص بصنع القرارات في قضايا السلم والأمن ولها الحق في تفويض بعض اختصاصاتها لمجلس الوزراء والذي يقوم بالتنسيق والتشاور مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والأجهزة المختصة التابعة للمنظمات الإقليمية الأخرى أثناء تنفيذه لوظائفه المتعلقة بمنع الصراع الدبلوماسية الوقائية .

2 - وزراء خارجية الدول الأعضاء يجتمع مرة واحدة على الأقل سنويا لمناقشة سبل تعزيز السلم والأمن ومعوقاته في المنطقة ويرفع وزراء الخارجية توصياتهم في هذا الشأن لهيئة رؤساء الدول والحكومات .

3 - لجنة السلم والأمن وتتكون من موظفين حكوميين على أعلى مستوى داخل وزارات الخارجية في الدول الأعضاء بالإضافة إلى موظفين آخرين من الدول الأعضاء وترفع اللجنة توصياتها إلى وزراء الخارجية .

وتقوم سكرتارية الكوميسا تحت إشراف الأمين العام وبناء على طلب رسمي من إحدى الدول الأعضاء باستخدام الدبلوماسية الوقائية لمنع الصراع ويقوم الأمين العام أيضا بأية أعمال تهدف إلى منع الصراع بالتشاور مع المكتب كما تقوم السكرتارية بتوفير الدعم الإداري واللوجستى والفني للمكتب بالإضافة إلى تنظيم اجتماعات لجنة السلم والأمن .

ونظرا لأهمية الدور الذي أصبحت تلعبه منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في منع وإدارة وحل الصراعات عقدت مجموعة من ورش العمل لبحث إمكانية مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في برنامج الكوميسا

للسلم والأمن .

وفي مايو 2004 عقدت ورشة عمل في سوزايلاند تم خلالها صياغة مجموعة من القواعد لتفويض منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص للقيام بدور في برنامج الكوميسا للسلم والأمن ووفقا للمادة العاشرة من اللائحة التي تم صياغتها فإن منظمات المجتمع المدني المعتمدة تتمتع بدور استشاري فقط وتشارك في الأعمال التحضيرية لبرنامج الكوميسا عند مناقشة قضايا السلم والأمن ولا يكون لها حق التصويت ولقد تبنت القمة التاسعة لهيئة رؤساء دول وحكومات الكوميسا والتي عقدت في 8/ 6/ 2004 كمبالا عاصمة أوغندا اللائحة الخاصة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في برنامج الكوميسا السلم والأمن .

ووفقا للائحة يقوم مجلس الوزراء بمنح تفويض لأية منظمة مجتمع مدني أو قطاع خاص يرى أنها قادرة على المساهمة في برنامج الكوميسا للسلم والأمن وينطبق عليها الشروط أو المعايير التي تضمنتها المادة السادسة ويكون قرار التفويض مبنيًا على مجموعة من الاعتبارات أهمها ما يلي :

- تأسيس شراكة رسمية بين الكوميسا ومنظمة المجتمع المدني التي يتم اختيارها تهدف إلى تعزيز السلم والأمن في الإقليم .

- تفعيل برنامج الكوميسا للسلم والأمن من خلال الاستعانة بمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في الحصول على المعلومات ونصائح الخبراء في هذه المنظمات .

- تفعيل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص التي تمارس أنشطة لها تأثير مباشر على الكوميسا وعلى برنامجها للسلم والأمن .

هذا ويخلص بعض الباحثين من تقييم برنامج الكوميسا للسلم والأمن إلى أنه على الرغم من حالة الصراع التي يعيش فيها كثير من الدول الأعضاء (بوروندي ، السودان ، إثيوبيا ، أوغندا وغيرها) إلا أن برنامج الكوميسا للسلم والأمن في الشرق والجنوب الأفريقي لم يوضع حتى الآن موضع التنفيذ الفعلي ولم يكن للكوميسا طوال الفترة الماضية دورا ملحوظا وفاعلا في عمليات حل أو تسوية أي صراع داخل الإقليم رغم وجود محكمه عدل تابعة لها ورغم ذلك يمكن إبداء بعض الملاحظات حول برنامج الكوميسا للسلم والأمن في ضوء ما تم الإعلان عنه وليس في إطار ما تحقق منه على أرض الواقع .

ومن ثم يقرر البعض أن برنامج الكوميسا للسلم والأمن يتميز بمجموعة أشياء لعل أهمها ما يلي :

– أنه يتعامل مع قضايا السلم والأمن باعتبارها مطلبا أساسيا لتحقيق التنمية وليس مجرد قضايا تطرح كغيرها على جدول الأعمال ولعل ذلك يعكس أخيرا زيادة الوعي بأهمية قضايا السلم والأمن من جانب الدول الأعضاء .

– أنه يعطي دورا لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال تحقيق السلم والأمن داخل الإقليم .

– يحسب أيضا لبرنامج الكوميسا إدراكه للجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية الأخرى في مجال تحقيق السلم والأمن ومطالبته بضرورة التنسيق مع تلك الجهود .

ويؤخذ على برنامج الكوميسا للسلم والأمن عدة نقاط منها ما يلي :-

1 – أن الهيكل المؤسس المختص بمنع وإدارة وحل الصراع والذي يحدده البرنامج يتمتع في مستوياته الثلاثة بعضوية جميع الدول الأعضاء في الكوميسا وقد يفرض ذلك كثيرة على مؤسسات منع وإدارة وحل الصراع وكان من الأفضل أن

تقتصر على الأقل عضوية لجنة السلم والأمن على عدد محدد من الدول الأعضاء يتم اختياره عن طريق الانتخاب مثلا حتى تستطيع أن تؤدي عملها بكفاءة .

2- يؤخذ كذلك على الهيكل المؤسس لمنع وإدارة وحل الصراعات المركزية الشديدة أن الجهاز الوحيد الذي يخول له حق إصدار القرارات هو هيئة رؤساء الدول والحكومات والتي قد تقوم أحيانا بتفويض بعض سلطاتها إلى مجلس الوزراء وباقي الأجهزة مثل لجنة السلم والأمن تحديدًا وهي مهمشة وتقوم فقط برفع توصيات للهيئة وليس من حقها إصدار أية قرارات .

3- غير واضح من البرنامج الحالات التي سوف تتدخل الكوميسا فيها ولكن ما أوضحه فقط أن الكوميسا لن تتدخل إلا بناء على طلب رسمي مقدم من إحدى الدول الأعضاء .

4- البرنامج لا يوضح هل سيكون هناك أداة عسكرية تابعة للكوميسا تستخدمها عند الضرورة أم أن جهودها سوف تقتصر على الجانب الديلوماسي والمساعي الحميدة والوساطة وغيرها من الوسائل السلمية.

5- وأخير يؤكد بعض الباحثين أنه يجب على دول الكوميسا إصدار بروتوكول حول السلم والأمن يوضح المؤسسات المنوطة بتحقيق هذا الهدف ومهامها وطبيعة عملها .

ثالثا- آليات والسلم والأمن لتجمع الأيكواس (دراسة حالة) :

إقليم غرب أفريقيا من أكثر أقاليم القارة الأفريقية التي تعرضت لاضطرابات داخلية وانقلابات عسكرية وفرضت هذه الأوضاع غير المستقرة الكثير من التحديات على الأيكواس باعتبارها واحدة من أهم التجمعات العاملة في هذا الإقليم ولقد حاولت الأيكواس التغلب على هذه الأوضاع من خلال إبرام الكثير من الاتفاقيات وإنشاء الآليات التي تساعد الدول الأعضاء في تسوية الصراعات

القائمة وحفظ السلام .

– ففي 22/ 4/ 1978م تبنت الدول الأعضاء بروتوكول عدم الاعتداء والذي نص على حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها من جانب الدول الأعضاء وفي مايو 1980 تبنت الجماعة ميثاقا للدفاع المشترك دخل حيز التنفيذ في عام 1986م ويعتبر هذا الميثاق بمثابة القانون الأساس لنظام الأمن الجماعي الإقليمي لدول الجماعة لأنه نص على أن أي تهديد أو عدوان على إحدى الدول الأعضاء يعتبر بمثابة عدوان على جميع الدول الأعضاء وتعهدت الدول الأعضاء بمقتض هذا الميثاق بوضع وحدات خاصة من قواتها المسلحة المتحالفة للجماعة .

– وفي عام 1990م احتدم الصراع في ليبيريا وأدركت الأيكواس أن الأحداث في ليبيريا تهدد أمن واستقرار الجماعة ككل ولذلك تم تشكيل قوة حفظ سلام تابعة للجماعة سميت بمجموعة الأيكواس للمراقبة وعرفت اختصارا (إيكوموج) ECOMOD ولقد لعبت هذه المجموعة دورا هاما في ليبيريا وسيراليون .

– وفي العاشر من ديسمبر عام 1999 وقعت الدول الأعضاء في لومي بروتوكول خاص بإنشاء آلية للأمن الجماعي أطلق عليها آلية منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلم والأمن وتسعي الآلية لتحقيق مجموعة من الأهداف منها ما يلي :-

– منع وإدارة وحل الصراعات الداخلية في إطار الشروط التي وردت بالمادة 46 من البروتوكول .

– تنفيذ المادة 58 من الاتفاقية المعدلة للأيكواس والتي تنص من بين أشياء أخرى على ضرورة تعاون الدول الأعضاء لحماية السلم والأمن والاستقرار داخل التجمع وإنشاء نظام لمراقبة السلم والأمن وتشكيل قوات لحفظ السلم داخل

الإقليم وكذلك تنفيذ بروتوكول عدم الاعتداء وبروتوكول الدفاع المشترك .

– دعم التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات منع الصراع الإنذار المبكر وحفظ السلم ومواجهة الجرائم المنظمة عبر الحدود والإرهاب الدولي ومواجهة انتشار الأسلحة الخفيفة المضادة للأفراد .

– دعم السلام والأمن والاستقرار داخل الجماعة .

– دعم التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلم .

–تشكيل ونشر عناصر مدينة وعسكرية لاستعادة السلم داخل الإقليم عندما تكون هناك حاجة لذلك .

– وضع إطار ملائم لإدارة الموارد الطبيعية التي قد ينتج عنها صراع بين دول الجوار بشكل عادل ورشيد .

– صياغة وتشكيل سياسات لمكافحة الفساد وغسيل الأموال والانتشار غير المشروع للأسلحة الخفيفة وتضم آلية منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلم والأمن مجموعة من المؤسسات وهي :

– هيئة رؤساء الدول والحكومات .

– مجلس الوساطة والأمن .

– السكرتارية التنفيذية .

ويضاف للأجهزة الثلاثة سالفة الذكر أي جهاز آخر تقوم الهيئة **بإنشائه وفيما يلي توضيح لتشكيل ومهام كل جهاز من أجهزة الآلية.**

1 – هيئة رؤساء الدول والحكومات ، تتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء وتجتمع عند الضرورة وتعتبر بمثابة السلطة العليا داخل الآلية ولديها السلطات السكانية للعمل على منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلم والأمن وبناء السلم والتحكم في الجرائم المنظمة عبر الحدود ومواجهة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وكل القضايا محل اهتمام الآلية بكل أقسامها وللهيئة سلطة تفويض مجلس الوساطة والأمن لاتخاذ الإجراءات اللازمة (نيابة عنها) لتنفيذ كافة بنود الآلية .

2 – مجلس الوساطة والأمن ويتكون من تسع دول من الدول الأعضاء في الجماعة ومن بين الدول الأعضاء التسعة يتم انتخاب سبع دول عن طريق هيئة رؤساء الدول والحكومات لمدة عامين بالإضافة إلى الدولتين الآخرين وهما الرئيس الحالي والسابق للأيكواس، وتعقد اجتماعات المجلس بحضور ثلثي الأعضاء على الأقل كما تصدر القرارات داخله بأغلبية الثلثين للأعضاء الحاضرين ويقوم المجلس بمجموعة من الوظائف أهمها :

– إصدار القرارات اللازمة في كافة القضايا المتعلقة بالسلم والأمن داخل الإقليم نيابة عن هيئة رؤساء الدول والحكومات وكذلك تنفيذ كافة بنود البروتوكول الخاص بالآلية .

– تنفيذ كل السياسات الرامية إلى منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلم والأمن .

– إصدار القرارات المتعلقة بالتدخل ونشر القوات العسكرية والسياسية .

– الموافقة على سلطات وصلاحيات القوات .

– مراجعة سلطات وصلاحيات القوات وفرق المهام العسكرية والسياسية بشكل دوري .

- تعيين الممثل الخاص للسكرتير التنفيذي وقائد القوات بناء على توصية من السكرتارية التنفيذية .

- ويعقد مجلس الوساطة والأمن اجتماعاته على ثلاثة مستويات هي :

أ- مستوى رؤساء الدول والحكومات وتعقد اجتماعات المجلس الأعلى على هذا المستوي مرتين على الأقل سنويا بالإضافة إلى إمكانية عقد اجتماعات استثنائية غير عادية بناء على طلب الدولة التي تتولى رئاسة الهيئة أو بناء طلب الأغلبية البسيطة للدول الأعضاء في المجلس .

ب- مستوى الوزراء يجتمع المجلس على مستوى وزراء الخارجية والدفاع والداخلية كل ثلاثة أشهر على الأقل لمراجعة الموقف السياسى والأمني العام داخل الإقليم وقد تعقد اجتماعات طارئة عند الضرورة وترفع توصيات الاجتماعات الوزارية إلى رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في مجلس الوساطة والأمن .

ج- مستوى السفراء يعقد سفراء الدول الأعضاء في مجلس الوساطة اجتماعا شهريا لمراجعة القضايا التي تتعلق بالسلم والأمن داخل الإقليم وقد يعقد السفراء اجتماعات طارئة عند الضرورة وترفع كافة التقارير والتوصيات التي تسفر عنها اجتماعات السفراء إلى اجتماعات الوزراء، وتعقد كل اجتماعات المجلس تحت رئاسة الدولة التي تم اختيارها كرئيس حالٍ لهيئة رؤساء الدول والحكومات .

2 **السكرتارية التنفيذية :** ويأتي على رأسها السكرتير التنفيذي والذي يمتلك من السلطات ما يخوله ليبادر بأية أعمال لمنع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلم والأمن داخل المنطقة والتفاوض والمصالحة بين الأطراف المتصارعة وغيرها كما يقوم السكرتير التنفيذي بمجموعة من الوظائف منها ما يلي :-

- رفع توصية لمجلس الوساطة والأمن بشأن تعيين ممثله الخاص وقائد القوات .

- تعيين أعضاء مجلس الشيوخ .

- المسؤولية عن الأنشطة السياسية والإدارية والوظيفية وكذلك توفير الدعم اللوجستي للقوات.

- إعداد تقارير دورية عن أنشطة الآلية وإرسالها إلى مجلس الوساطة والأمن .

- نشر فرق لجمع الحقائق والوساطة .

- تنفيذ قرارات مجلس الوساطة والأمن .

وتقوم السكرتارية التنفيذية للأيكواس بخدمة مجلس الوساطة والأمن ولجنة الدفاع والأمن ويساعدها في ذلك نائب السكرتير التنفيذي لشؤون الدفاع والأمن .

هذا وقد نص البروتوكول على ضرورة تأسيس ثلاثة أجهزة أخرى لمساندة مجلس الوساطة والأمن وهي :

- لجنة الدفاع والأمن وتتكون من وزراء الدفاع والداخلية وخبراء من وزراء الداخلية داخل الدول الأعضاء، وقد تدعو اللجنة أي خبراء لحضور اجتماعاتها وفقا لجدول أعمالها وتقوم اللجنة بالوظائف التالية :-

- تشكيل وتفويض قوة حفظ السلام .

- تحديد صلاحيات قوة حفظ السلام .

- تعيين قائد قوات حفظ السلام .

- تقرر تشكيل الفرق .

- مجلس الشيوخ .

- يقوم السكرتير التنفيذي سنويا بإعداد قائمة بأسماء الأشخاص الذين يمكن الاستعانة بهم للقيام نيابة عن الأيكواس بدور الوسيط أو المصالح أو المسهل ويجب أن تشتمل هذه القائمة الشرائح المختلفة للمجتمع حيث تشمل النساء والقادة السياسيين والزعماء الدينيين والقادة التقليديين .

ولابد من موافقة مجلس الوساطة والأمن على مستوى رؤساء الدول والحكومات على هذه القائمة ويقوم السكرتير التنفيذي بتشكيل مجلس الشيوخ من قائمة الشخصيات التي تحظى بموافقة مجلس الوساطة والأمن ويرفع مجلس الشيوخ تقاريره عن الحالات التي يطالبه السكرتير التنفيذي أو مجلس الوساطة والأمن بالتدخل فيها إلى السكرتير التنفيذي ويجب على مجلس الشيوخ أن ينفذ المهام المسندة إليه بحياد ونزاهة .

- مجموعة الأيكواس لمراقبة وقف إطلاق النار وتتشكل من عدة وحدات مدينة وعسكرية ، متعددة المهام منها ما يلي :-

- المراقبة والملاحظة لوقف إطلاق النار .

- حفظ السلام واستعادة السلام .

- التدخل الإنساني في أوقات الكوارث الإنسانية .

- فرض العقوبات والانتشار الوقائي .

- بناء السلم ونزع السلاح وتسريح القوات .

- مواجهة بعض الأنشطة مثل الجريمة المنظمة .

- أي مهام أخرى يراها مجلس الوساطة والأمن .

- ونص البروتوكول أيضا على إنشاء نظام إقليمي للإنذار المبكر ومراقبة السلم

والأمن ويتكون هذا النظام من :

- مركز للمراقبة يوجد داخل السكرتارية في نيجيريا ويقوم بجمع وتحليل البيانات وإرسال تقارير السكرتارية كما يقوم المركز بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وكافة المنظمات الدولية والإقليمية في هذا المجال .

- ونقاط للمراقبة ويبلغ عددها أربع نقاط متمركزة في بانجول (الرأس الأخضر) وأجاد وجو (بوركينا فاسو) ومرونوفيا (غانا) وكوتونو (بنين) وحدد البروتوكول الحالات التي تستخدم فيها الآلية وهي :-

- حالة وقوع عدوان أو تهديد بالعدوان على إحدى الدول الأعضاء .

- حالة الصراع الداخلي إذا أسفر عن :-

- تهديد بوقوع كارثة إنسانية .

- تهديد خطير للسلم والأمن داخل المنطقة .

- حالة انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون .

- حالة إسقاط حكومة منتخبة بشكل ديمقراطي .

هذا وفي 21 من ديسمبر عام 2001 وقعت دول الأيكواس على بروتوكول للديمقراطية والحكم الجيد واعتبر هذا البروتوكول مكملا للبروتوكول الخاص بآلية منع وإدارة وحل الصراع وأكدت الدول الأعضاء من خلال هذا البروتوكول على أهمية الديمقراطية والحكم الجيد باعتبارهما عناصر هامة لتحقيق السلم والأمن داخل التجمع .

وهذا شكل يوضح الهيكل التنظيمي لآلية منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلم والأمن داخل منظمة الأيكواس .

شكل يوضح الهيكل التنظيمي لآلية منع وإدارة
وحل الصراع وحفظ السلم والأمن داخل منظمة الايكواس

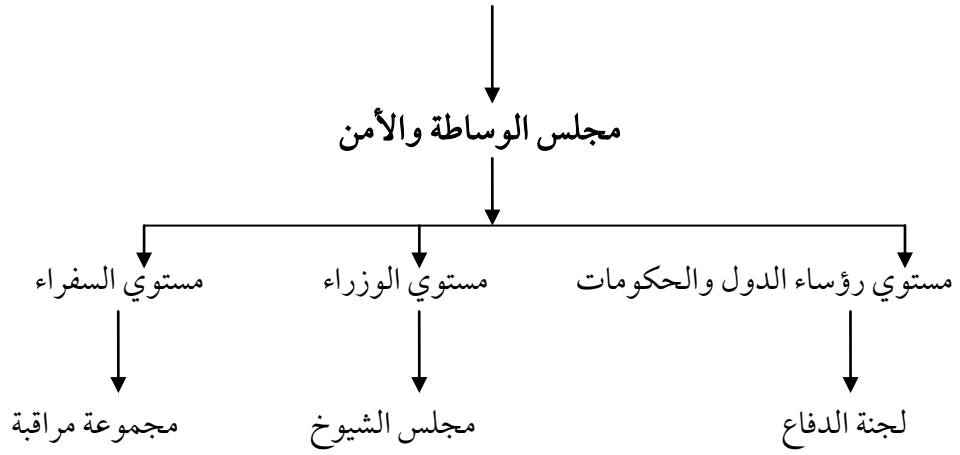

وقف إطلاق النار ECOMOG

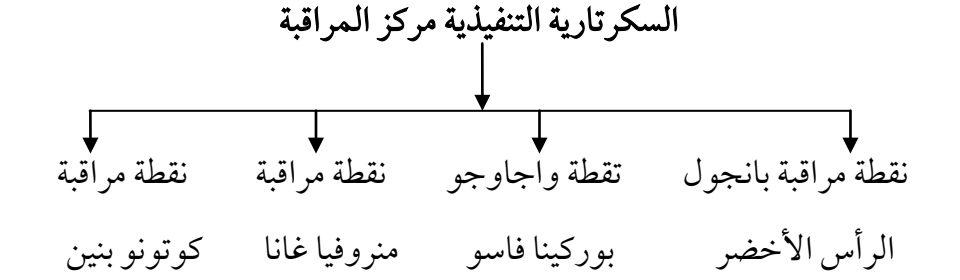

ومن ثم يري البعض في إطار تقييم آليات الأيكواس للسلم والأمن أن الأيكواس عكس الكوميسا تهتم منذ فترة زمنية طويلة للسلم والأمن واستخدمت الكثير من الآليات لتحقيق السلم والأمن داخل إقليم غرب أفريقيا والذي يعتبر من أكثر أقاليم القارة اضطرابا وتوترا ولقد تدخلت الأيكواس في بعض الصراعات التي شهدها إقليم غرب أفريقيا مثل الصراع في ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو وكوت ديفوار وعلى الرغم من اختلاف الآراء حول هذه التدخلات سواء من حيث مشروعيتها وعدم مشروعيتها أو من حيث نجاحها وفشلها إلا أنها تمثل في مجملها من جانب الأيكواس لتحقيق السلم والأمن داخل الدول الأعضاء وعلى مستوى إقليم غرب أفريقيا ككل وهي رغم هذه الإنفاقات الطفيفة فقد نجحت نسبيا في إدارة بعض الصراعات دون انتظار أو حاجة إلى تدخل قوى أجنبية بل أن مجلس الأمن الدولي أسند إليها بعض المهام ليؤكد على أهمية الدور الذي تلعبه الأيكواس داخل إقليم غرب أفريقيا.

ومن ثم أشار البعض إلى أن إنشاء الأيكواس لآلية منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلم والأمن يعتبر بمثابة استجابة طبيعية للتحديات التي فرضتها فترة ما بعد الحرب الباردة والتي أثبتت عدم ملائمة الآليات القديمة التي استخدمتها الأيكواس لحفظ السلم والأمن في فترة الحرب الباردة كما تعتبر هذه الآلية ومؤسساتها المختلفة نموذجا يحتذي به داخل المنظمات الإقليمية الأخرى .

– إلا أنه رغم ذلك يمكن إبداء بعض الملاحظات حول أوجه القصور التي شابت تطبيق البروتوكول التأسيس للآلية وبعض التحديات التي قد تواجه أنشطة الأيكواس في مجال منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلم والأمن ومنها ما يلي :-

1 – أنه على الرغم من أن نص البروتوكول الخاص بآلية منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلم والأمن على ضرورة تعاون الأيكواس مع منظمات المجتمع المدني إلا أن ذلك لم يتحقق على أرض الواقع ومازال تعاون الأيكواس مع هذه

المنظمات في أدنى مستوياته مع الأخذ في الاعتبار أن إشراك هذه المنظمات قد يحقق الكثير من الفوائد للأيكواس .

2- تعتبر عقبة التمويل من أهم العقبات التي تواجه الأيكواس وعملياتها التي تخص السلم والأمن في الإقليم وعلي الرغم من أن البروتوكول المنشئ للآلية نص على ضرورة تقديم طلب للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والدول للمساهمة في تمويل الآلية ونشاطاتها فضلا عن تخصيص جزء من ميزانية السكرتارية التنفيذية للأيكواس لتمويل أنشطة الآلية إلا أنه مازال نقص التمويل هو العقبة الكؤود التي تحول دون ممارسة الآلية لمهامها واختصاصاتها على أكمل وجه .

3- مازالت هواجس الهيئة الإقليمية لبعض الدول وخاصة نيجيريا تمثل تحول في فكر قادة بعض الدول الصغيرة داخل الأيكواس ولعل ذلك من شأنه إفراز آثارا سلبية على الجماعة وربما يدفع نيجيريا إلى تقليل مساهماتها في أنشطة الجماعة وخاصة ما يتعلق بحفظ السلم والأمن داخل الإقليم .

مع الأخذ في الاعتبار أنها تعتبر من أكثر الدول مساهمة في هذا الإطار ويعكس ذلك تصريح الرئيس النيجيري أو باسانجو الذي أوضح أن نيجيريا أنفقت ما يقرب من ثمانية مليارات دولار لتمويل عمليات الأيكوموجECOMOG في كل من ليبيريا وسيراليون .

4- كما لاحظ بعض المحللين والباحثين غلبة الجانب السياسي والأمني على أنشطة الأيكواس في الآونة الأخيرة فهي تعتبر من أكثر المنظمات الإقليمية اهتماما بقضايا السلم والأمن وإذا كان ذلك يحسب نقطة إيجابية لها إلا أنه يجب ألا يكون ذلك على حساب الجانب الاقتصادي والذي قامت من أجله الجماعة .

ويخلص بعض الباحثين إلى أنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية داخل دولة من الدول أو إقليم من الأقاليم في ظل وجود صراع داخلي أو خارجي لأن

السلم والأمن والاستقرار السياسي هي شروط ضرورية لابد من توافرها حتى تستمر عجلة التنمية وبالنظر إلى المنظمات الإقليمية الست أن جميعها قد أبدت اهتماما سواء كان عاجلا أو أجلا لقضايا السلم والأمن ولكن ما زالت هناك بعض القيود التي تحد من قدرة هذه المنظمات على تحقيق السلم والأمن داخل كافة أقاليم القارة الأفريقية يرى البعض أن أهم هذه القيود هي تداخل العضوية في كثير من المنظمات الإقليمية بمعني أنه قد تتمتع دولة واحدة بعضوية أكثر من منظمة مثل جيبوتي ، أريتريا والكونغو الديمقراطية أنجولا – على سبيل المثال تتمتع بعضوية ثلاث منظمات إقليمية مختلفة على حين يرى البعض أن ذلك قد يحقق ميزة للدولة ولكن الحقيقة يحد من قدرة الدولة ويفرض عليها المزيد من القيود وتكون النتيجة غالبا عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المنظمات التي تتمتع بعضويتها مما يؤثر بالسلب على كفاءة هذه المنظمات .

ومن ثم يطرح البعض فكرة إعادة هيكلة المنظمات العاملة على الساحة الأفريقية بحيث يصبح هناك منظمة واحدة داخل كل إقليم من أقاليم القارة الأفريقية الخمسة وتكون العضوية داخل كل منظمة مقصورة على الدول التي تنتمي لهذا الإقليم فقط وتقوم كل منظمة بإنشاء آلية لمنع وإدارة وحل الصراع وتتبع هذه الأولية عناصر مدنية وعسكرية تكون جاهزة للتدخل في أي وقت إذا اقتضت الضرورة وتمارس هذه الآلية عملها بالتنسيق مع مجلس السلم والأمن داخل الاتحاد الأفريقي والذي يقوم هو الآخر بالتنسيق مع مجلس الأمن الدولي التاسع للأمم المتحدة وإذا تحقق ذلك يضمن عدم تكرار الجهود وإتاحة الفرصة أمام المنظمات الإقليمية لتصبح كل منظمة مسؤولة عن السلم والأمن داخل نطاقها الجغرافي بدلا من الاعتماد على قوى خارجية عادة ما تتدخل لتحقيق أهداف خاصة بها حتى ولو كان ذلك على حساب الدول الأفريقية .

***

رابعا: دور الأيكواس في بعض الصراعات :

- ونتناوله على الوجه التالي :-

1- دور الأيكواس في تسوية الصراع بين ليبيريا وغينيا وسيراليون :

يتمثل السبب الرئيسي في النزاع بين هذه الدول الثلاث في وجود قوات المعارضة التي تنطلق من أراضي الدول الأخرى للهجوم على الدولة الوطنية ومن ثم فإن هذه الدول الثلاث خاصة ليبيريا وغينيا تتبادل الاتهامات فيما بينها وقد زادت حدة تصعيد الخلافات بين تلك الدول لدرجة وصلت إلى التهديد بالحرب حيث تقدمت ليبيريا باحتجاجات إلى حكومة غينيا وإلى الأيكواس بشأن هجوم المتمردين عبر أراضي غينيا على المناطق الحدودية بين البلدين وأكد احتفاظها بحقها في الدفاع عن أراضيها .

وفي المقابل اتهمت غينيا حكومة ليبيريا بمسؤوليتها عن الغارات التي تقوم بها المعارضة في سيراليون من أتباع الجبهة الثورية المتحدة بقيادة « فوادي ستكوح » وقد أو ضحت الحكومة الغينية أن هدف المعارضة هو الاستيلاء على مناطق استخراج الماس الذي يتم بيعه مقابل شراء الأسلحة وإزاء هذا التصعيد اضطر آلاف اللاجئين الموجودين في غينيا إلى الفرار عبر الحدود وهو الأمر الذي أدى إلى مشكلة كبيرة لكل من ليبيريا وسيراليون وقد تمثل موقف الأيكواس إزاء هذه النزاعات في إجراء لقاء مع وزير الدفاع الغيني في أكتوبر(2000م) ألفين من أجل بحث الاستعدادات اللازمة لإرسال خمسمائة مراقب عسكري إلى منطقة الحدود المضطربة .

ولذا فقد رأى العديد من المحللين أن دور الأيكواس لم يكن على المستوي المطلوب خاصة عند المقارنة بدورها في تسوية الصراعات الداخلية في كل من ليبيريا وسيراليون وساحل العاج وغينيا بيساو .

– هذا ويرجع السبب في محدودية دور الأيكواس إلى رفض ليبيريا بزعامة « تايلور » تدخل الأيكواس وحرصه على إجراء مفاوضات مع غينيا دون تدخل من قبل أطراف أخرى .

2– دور الأيكواس في تسوية النزاعات الداخلية في كل من ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو وساحل العاج :

أ– الأيكواس والأزمة في ليبيريا : يمثل دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في حل الأزمة الليبيرية أحد أهم إنجازات الجماعة في المجال الدفاعي والأمني حيث ظهرت الحاجة إلى التدخل في أزمة ليبيريا منذ عام 1990م عندما إصطدمت المعارك بين القوات الحكومية بزعامة الرئيس الراحل حمويل دو وقوات المعارضة التي تقودها الجبهة الوطنية بزعامة تشارلز قايلور وقوات الجبهة الوطنية المستقلة لليبيريا التي يقودها « جونسون » من ناحية أخرى ولقد أسفرت هذه المواجهات عن مقتل الآلاف وتشريد مئات الآلاف الذين فروا إلى دول الجوار خاصة سيراليون وغينيا وقد تمكنت قوات المعارضة من السيطرة على العاصمة الأمر الذي تطلب ضرورة التدخل الخارجي .

ولذا فقد تصدت الحرب في ليبيريا أجندة أعمال القمة الثالثة عشر للأيكواس والتي انعقدت في مايو عام 1990 وأصدرت قرارا في هذا الشأن ينطوي على ثلاثة بنود رئيسية هي ضرورة وقف نيجيريا إطلاق النار وإجراء انتخابات حرة وتشكيل لجنة خاصة بالوساطة تضم خمس دول هي نيجيريا وجامبيا وغانا وتوجو ومالي .

– وهنا يلاحظ أن المنظمة لجأت إلى الوسائل الدبلوماسية لتسوية النزاع أولا

لكن أدي اعتراض « تايلور » على عمل اللجنة إلى اتخاذ قرار بإرسال قوات عسكرية لحفظ السلم في ليبيريا وتنفيذ بنود ميثاق الدفاع في هذا الشأن حيث تم تشكيل قوة حفظ السلم التي عرفت باسم مجموعة المراقبة بدول الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (إيكوموج)

– ويلاحظ أن قوات الأيكوموج « تمثل حفظ السلم واستعادة القانون والنظام وتأكيد احترام وقف إطلاق النار إلا أن رفض « تايلور » لوقف إطلاق النار أدى إلى تحول دور الأيكوموج من حفظ السلم إلى فرض السلم بمعنى الاستعداد لقتال المتمردين ضد الحكومة المؤقتة إن لزمم الأمر وبالفعل تم دفع قوات « تايلور » خارج العاصمة إلا أن قوات المعارضة لم تستسلم واستمرت الحرب الأهلية حتى تم توقيع اتفاق « كوتونو » للسلم في يوليو 1993م وأجريت الانتخابات العامة في يوليو 1997 م وأعلن عن فوز « تشارلز تايلور » برئاسة البلاد .

2– الأيكواس والأزمة في سيراليون :– إذ بدأ الصراع في سيراليون في مارس 1991 مع دخول قوات الجبهة الثورية بقيادة سنكوح إلى أراضي سيراليون بهدف الإطاحة بنظام مومو ه إلا أن مومو ه قد أطيح به عن طريق انقلاب عسكري في إبريل 1992 قادة « قالبتين سترا سر وقد سعت الجبهة الثورية لاستغلال تلك الظروف عنها حمت المواقع المعزولة التابعة للجيش والمناطق السكنية غير المسلحة .

وفي يناير 1996 دخل الصراع مرحلة جديدة عندما وقع انقلاب عسكري ضد سترا سر قام به رئيس الأركان جيوليوس مادابيو وقد أعلن الرئيس الجديد التزامه بالديمقراطية وعزمه إجراء انتخابات حرة في وقت قريب وقد أجريت الانتخابات بالفعل في مارس 1996 لتسفر عن فوز رئيس الحزب الشعبي السيراليوني وأحمد تيجان كباح وهنا تعهد كباح بالتفاوض من أجل السلم في البلاد .

وقد اعترض ستكوح على نتائج الانتخابات وواصل تمرده ضد النظام الجديد وهنا توسطت كل من الأيكواس ومنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك والأمم المتحدة والكومنولث بهدف إتاحة الفرصة لإنجاح المفاوضات بين الطرفين وفي ديسمبر 1996 اجتمع الطرفان في ساحل العاج ووقعا اتفاق « أبيدجان » لوقف إطلاق النار .

وفي مايو 1997م وقع انقلاب عسكري بقيادة « بوني بول كوروما » ونصب نفسه رئسا للمجلس الثوري للقوات المسلحة وعين ستكوح نائباً للرئيس هذا وقد ناشد كباح كلا من الأيكواس ونيجيريا بالتدخل السريع لإعادة الديمقراطية إلى سيراليون وقد توسطت الأيكواس من أجل إجراء مفاوضات بين ممثلي الحكومة المخلوعة وقادة الانقلاب من أجل إعادة « كباح » إلى منصبه إلا أن تلك الوساطة باءت بالفشل .

ومما هو جديد بالذكر أنه عندما وقع الانقلاب ضد « كباح » كانت هناك وحدات من قوات الأيكوموج تتمركز بالفعل في سيراليون وذلك في إطار عمليات فرض السلم في ليبيريا ثم قررت الأيكواس أن تتدخل في ليبيريا عسكريا وبشكل رسمي حصارا شاملا على سيراليون وخلال قمتها العشرين التي عقدت في أبوجا في أغسطس 1997 قررت الأيكواس إرسال قوات الأيكوموج إلى سيراليون من أجل تنفيذ قرار الحصار واستعادة القانون والنظام في البلاد وقد نجحت قوات الأيكوموج بالفعل في طرد « بول كوروما » وقواته من العاصمة في فبراير 1998 ثم استكملت سيطرتها على معظم أنحاء البلاد وفي مارس من نفس العام عاد «كباح » إلى سيراليون لتولي مهام منصبه كرئيس للبلاد .

3- الأيكواس والأزمة في غينيا بيساو :- شهدت غينيا بيساو صراعا داخلها مسلحا في يونيو 1998 وهو الصراع الذي سرعان ما اتسع نطاقه بشكل فاق قدرة النظام الحاكم على مواجهته ورغم تدخل السنغال وغينيا إلى جانب حكومة غينيا بيساو إلا أنهما لم يتمكنا من فرض السلم وتحقيق الأمن والاستقرار بشكل كامل في البلاد مما أدي إلى مطالبة الحكومة بتدخل الأيكواس في الصراع حيث طالب الرئيس « منيرا » بتدخل قوات الأيكوموج من أجل فرض السلم وتحقيق الأمن والاستقرار بشكل كامل .

وقد ناقشت دول الأيكواس مطلب الرئيس « منيرا » أثناء المؤتمر الثامن عشر لوزراء خارجية المنطقة في أبيدجان والذي عقد في يوليو 1998 وتم الأنفاق خلال المؤتمر على وضع خطة مبدئية للتدخل من أجل استعادة القانون والنظام في غينيا بيساو وعقب ذلك أجريت العديد من المباحثات بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للصراع وبالفعل نجحت الأيكواس خلال القمة الثانية عشر للمنظمة في إقناع طرفي الصراع بتوقيع اتفاق السلام فيما بينهما عرف باتفاق أبوجا في نوفمبر 1998 حيث تضمن هذا الاتفاق نصوصا تتعلق بضرورة وقف إطلاق النار ونشر قوات لمراقبة تحركات المتمردين في المناطق بين السنغال وغينيا بيساو وتقديم المساعدات الإنسانية إلى ضحايا الصراع وتشجيع اللاجئين على العودة وسحب القوات السنغالية والغينية من غينيا بيساو على أن تحل محلها قوات الأيكوموج من أجل الفصل بين المتحاربين والإشراف على تشكيل حكومة انتقالية لتسيير شؤون البلاد إلى أن يتم إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية بنهاية عام 1999 تحت إشراف مراقبين دوليين .

وخلال المدة من ديسمبر 1998 إلى مارس 1999 تم نشر قوات الأيكوموج في غينيا بيساو وقد تولت القوات مهام الفصل بين الأطراف المتحاربة وتيسير عمل المنظمات الإنسانية أثناء تقديم إمدادات الإغاثة إلى مواطن غينيا بيساو

وتأمين مناطق الحدود بين غينيا بيساو والسنغال .

4- **الأيكواس والأزمة في ساحل العاج :** تعيش ساحل العاج حالة من عدم الاستقرار السياسية منذ وفاة رئيسها السابق « هو منيبه » في فبراير عام 1994م حيث تعاقب على السلطة بعده كل من كونان بيديه وروبرت جي ولوران جياجو إلا أن سياسة هؤلاء القادة لم تفلح في الخروج بالبلاد من دائرة عدم الاستقرار والصراع وهو الأمر الذي اضطر الرئيس جياجو إلى مطالبة الأيكواس بالتدخل لمواجهة الصراع المسلح الذي اندلع منذ سبتمبر 2002 .

وقد سعت الأيكواس لتسوية الصراع في ساحل العاج من خلال تشكيل فريق اتصال يهدف إلى تشجيع الحوار بين أطراف الصراع وقد نجحت جهود هذا الفريق في إقناع الحكومة والحركة الوطنية لساحل العاج بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بينهما في أكتوبر 2002 كما نجحت الأيكواس في إقناع ممثلي الطرفين بالاجتماع في لومي في نهاية أكتوبر 2002 وتوقيع اتفاق للسلام تعهدت بموجبه الحكومة والحركة بالالتزام بوقف إطلاق النار والحفاظ على السلامة الإقليمية للبلاد واحترام مؤسسات الدولة وضمان حقوق الإنسان غير أن المحادثات قد توقفت بسبب إصرار المتمردين على استقالة «جياجيو » وفي المقابل أصرت الحكومة على نزع سلاح المتمردين وقد نزامن مع ذلك قيام لجنة الدفاع والأمن في الأيكواس بعقد اجتماعا في أكتوبر 2002 تم من خلاله التوصية بنشر قوة تابعة للمنظمة في ساحل العاج تقوم بمراقبة وقف إطلاق النار وإخراج المتمردين من المناطق التي يسيطرون عليها ونزع أسلحتهم .

هذا وفي يناير عام 2003 بدأ انتشار قوات الأيكواس والتي عهد إليها بمتابعة وقف إطلاق النار بين الأطراف المتصارعة من خلال تأمين المناطق الواقعة تحت مسؤوليتها وكسب ثقة هذه الإطراف من أجل تهيئة الظروف المناسبة لهم لتسوية الصراع .

ومن ثم يخلص بعض الباحثين إلى أنه بالرغم من أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعتبر نموذجا للتكامل الاقتصادي الإقليمي إلا أنها لا تخلو من مضامين أمنية ودفاعية تجلت وبشدة في مبادرات الجماعة المختلفة بإرسال قوات لحفظ السلم أحيانا وأحيانا أخرى لفرضه في حالات النزاعات الداخلية التي شهدتها كل من ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو وساحل العاج وهذا الموقف لم تشهده منظمات أخرى في أقاليم فرعية أخرى بالقارة الأفريقية مثل الكوميسا التي تعد أكبر إقليم فرعي في أفريقيا ومع ذلك تسجل مواقف محسوسة في التصدي للصراعات سواء كانت داخلية أو بين الدول الأعضاء بها مما يؤكد على أن دور الأيكواس الفاعل في هذا الصدد يعد دورا رائدا ونموذجا لباقي التكتلات الاقتصادية الفرعية في القارة الأفريقية .

– وبعد أن تعرضنا إلى التفاعلات التعاونية التكاملية على مستوى المناطق الأفريقية يجد ربنا أن تتعرض إلى بعض المعاملات التفضيلية التي تتمتع بها بعض الدول الأفريقية وذلك على الوجه التالي :

أولا : بعض المعاملات التفضيلية التي تتمتع بها بعض الدول الأفريقية :

1– قانون النمو والفرص الأفريقية AGOA (الأجوا)

يعد اتفاق (AGOA) واحدًا من السياسات التجارية الأمريكية والذي يقوم على مبدأ لا المنح بمعنى أنه يسهم في تيسير حركة التجارة بين الدول المتعلقة والولايات المتحدة الأمريكية نحو الإسهام في التطور الاقتصادي ويهتم هذا الاتفاق بتقديم تفضيل للدول الأفريقية مكملة للمنح الخارجية ولمساعدة هذه الدول على عمل الإصلاحات في المجالات المختلفة الاقتصادية والاستثمارية والسياسات التجارية وتعد التفصيلات من حيث الإلغاء الفوري للرسوم الجمركية على جميع الواردات الأمريكية من الدول الأعضاء في هذا الاتفاق وبعض

القيود غير الجمركية مثل الحصص المستوردة وبالأخص سلع المنسوجات المصدرة فقط من هذه الدول إلى الولايات المتحدة .

ويعد هذا الاتفاق خطوة أولى لإبرام اتفاق تجارة حرة بين هذه الدول والولايات المتحدة كونه يشمل تقريبا كافة السلع أي أنه أشمل من النظام التفضلي المعمم (CSP) وقد تم تحديد الدول الأفريقية المستفيدة من هذا الاتفاق في أكتوبر ألفين أما السلع التي تم تحديدها في ديسمبر ألفين وانطلقت إلى الولايات المتحدة الأمريكية متمتعة بهذه الميزة في يناير 2001 ويتم تقديم تقرير سنوي إلى الكونجرس الأمريكي عن كيفية سير العمل بهذا النظام والهدف من هذا التقرير هو معرفة المنفعة من العمل بهذا الاتفاق التفضيلي العائد على كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأفريقية المصدرة .

وتضم (AGOA) السلع المنفق عليها في النظام التفضيلي المعمم (G.S.P) بالإضافة إلى 1835 بندًا غير متضمنين في (G.S.P) .

الدول الأفريقية المتمتعة بمزايا القانون :- وتشمل كينيا – موريشيوس – جنوب مدغشقر – ليسوكو – أثيوبيا – سوازيلاند – بتسوانا – ملاوي – وأوغندا – ناميبيا – تنزانيا – موزمبيق – كامرون – غانا – السنغال – أنجولا – رواندا – بنين – تشاد – كوت ديفوار – الكونغو الديمقراطية – جيبوتي – بوركينا فاسو – الجابون – جامبيا – غينيا بيساو – مالي – موريتانيا – نيجيريا – النيجر – ساوتومي – بر نسيب – كاب فيرد – سيراليون .

- المزايا الممنوحة للصادرات من المنسوجات والملابس :

1- الإعفاء الكامل من القيود الجمركية وغير الجمركية من السلع الآتية :-

- الملابس المجمعة في الدول المستفيدة من أقمشة مصنعة في الولايات المتحدة .

- الملابس المجمعة في الدول المستفيدة باستخدام خيوط أمريكية وأقمشة مصنعة في الولايات غزل أمريكي .

- الملابس المصدر التي تم تجمعيها في الدول المستفيدة من غزل أو أقمشة مصنعة في دول غير مستفيدة .

- الملابس ذات الطابع الفلكلوري المصنعة يدويا .

2- الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية فقط دون القيود الكمية للسلع الآتية :

- الملابس المصنعة في الدول المستفيدة من أقمشة مصنعة في أي من هذه الدول باستخدام غزل منتج في هذه الدول أو باستخدام غزل أمريكي .

- الملابس المصنعة في الدول المستفيدة (الأقل نموا) بعض النظر عن مصدر الأقمشة المستوردة .

الموقف التنفيذي لقانون **AGOA** :

* مد العمل بكافة برامج الأجوا إلى عام 2015 بعد أن كانت الفترة المحددة 2008 .

* مد الفترة الزمنية للاستفادة من الإعفاء الجمركي لصادرات الدول الأقل نمو إلى الولايات المتحدة الأمريكي من الملابس الجاهزة المجمعة دون التقيد بمصدر الأقمشة إلى 30 سبتمبر 2007 بدلا من 2004 .

* تثبيت السقف الكمي للواردات الأمريكية من الملابس المجمعة في دول الأجوا من أقمشة مصنعة في دول أو أكثر من دول الأجوا باستخدام غزول مصنوعة في الولايات المتحدة أو دول عند 7٪ سنويا إجمالي الواردات الأمريكية من هذه السلع وذلك حتى عام 2015 بدلا من 2008 .

* استخدام الياقات والأساور المصنوعة في دولة ثالثة ضمن الملابس الجاهزة المصدرة إلى دول الأجوا وتمتعها بالإعفاءات الجمركية المقررة .

* إدراج الملابس ذات الطابع الفلكلوري ضمن أحكام الأجوا وتمتعها بالإعفاء .

مزايا اتفاق **AGOA** :

يعود هذا الاتفاق بفوائد عديدة على جميع الأطراف حيث أن حجم الواردات الأمريكية يرتفع تدريجيا من الدول الأفريقية المتمتعة بمزايا هذا القانون وذلك منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ حيث كانت نسبة الواردات الأمريكي المتمتعة بتفضيلات GSP في التسعينيات أقل من 10٪ كما كانت نسبة مشاركة هذه الدول في هيكل الواردات الأمريكية أقل من 10٪ ولكن مع دخول الاتفاق حيز النفاذ ارتفعت نسبة المشاركة إلى 46.6٪ في عام 2001 58.6٪ في الربع الأول من عام 2002 والارتفاع الملحوظ في هذه النسبة كان نتيجة للتفضيلات الجمركية المتمتعة بها الدول الأفريقية من هذا الاتفاق حيث استوردت الولايات المتحدة بما تبلغ قيمته 7.6 مليار دولار من السلع من هذه الدول في عام 2001 من ضمنها 3.7 مليارات دولار غاز طبيعي مسيل 2.8 مليار دولار نفط خام و 271.5 مليون

دولار منتجات بترولية معالجة ويعد النفط الخام والغاز والمنتجات البترولية أهم السلع الأمريكية المستوردة المتمتعة باتفاق AGOA حيث تشكل 90٪ من إجمالي واردات الولايات المتحدة من هذه الدول وذلك لانخفاض التعريفة الجمركية المطبقة على هذه السلع حيث تبلغ ما بين 5.25 سنتات إلى 10.5 سنت للبرميل أي ما يساوي من حيث التعريفة القيمية 2.٪- 4.٪ مما يعطي لصادرات دول أتفاق AGOA ميزة تنافسية مرتفعة كما أرتفع حجم الصادرات الأمريكية إلى هذه الدول خلال عام 2001 حيث نمت إلى يقرب من 7مليار دولار بزيادة مقدارها 17.5٪ عن عام 2000 مما أدي إلى تحويل ما يقرب من 6.2٪ من صادرات الولايات المتحدة والتي كانت تتجه نحو أسواق أخرى من العام إلى الأسواق الأفريقية أصبحت الولايات المتحدة أكبر سوق لصادرات الدول المتمتعة بمزايا القانون حيث بلغت الصادرات إلى الولايات المتحدة 26٪ من إجمالي صادرات هذه الدول في عام 2003 وبلغ حجم التجارة 33 مليار دولار وبلغت الوردات الأمريكية منها 25.6 مليار دولار بزيادة قدرها 55٪ عن عام 2002 وبلغ إجمالي صادرات الدول المستفيدة من المنسوجات مليار ونصف دولار .

وقد شجع هذا الاتفاق على زيادة الاستثمار الأمريكي في أفريقيا من خلال :

* زيادة الاستثمار في كينيا بمقدار 12.8 مليون دولار وذلك من خلال إنشاء 9 مصانع جديدة وفرت على الأقل20 ألف فرصة عمل .

* فتح 11 مصنعًا جديدًا وتنمية 8 آخرين في ليسوتو مما وفر أكثر من 15ألف فرصة عمل .

* إتاحة أكثر من 4350 فرصة عمل في مالاوي .

* استثمار أكثر من 78 مليون دولار في موريشيوس .

* تنمية قطاع المنسوجات في ناميبيا والاستثمار فيه بما يقرب من 250 مليون دولار.

* فتح 8 مصانع على الأقل في سوازيلاند مما وفر 11 ألف فرصة عمل .

الجدول التالي يوضح إجمالي صادرات الدول المتمتعة بالأجوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية

(القيمة بالمليون دولار)

السنة	2001	2002	2003	2004
	AGOA+GSP	AGOA+GSP	AGOA+GSP	AGOA+GSP
السلع الزراعية	154	212	241	265
منتجات الغابات	22	30	33	34
المنتجات الكيماوية	128	136	177	222
منتجات الطاقة	6827	6824	11224	23053
الملابس والمنسوجات	359	803	1202	1621
الأحذية	0.24	0.30	0.80	094
المعادن	319	373	412	728
الآلات	23	18	11	17
معدات النقل	301	545	732	539
الأجهزة الإلكترونية	13	9	13	16
منتجات صناعية متنوعة	33	41	59	63
الإجمالي	8179	8992	14105	26559

لمزيد من المعلومات برجاء الرجوع إلى : www.agoa.gov

-التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول النامية في أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي

Afrocan، Caribbean and Pacific (AGP)

نبذة تاريخية عن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول الأفريقية

ترجع هذه العلاقات إلى عام 1975 في ظل معاهدة لومي التي يتم تطويرها من وقت لآخر والتي تحدد شكل التعاون بين الدول الأوروبية وبعض الدول النامية وقبل ذلك إلى عام 1957 بتوقيع معاهدة روما حيث نص الاتفاق المنشئ للاتحاد الأوروبي على إنشاء صناديق تنمية أوروبية بهدف توجيه الدعم والمساندة الفنية والمالية للدول الأفريقية التي ما زالت مستعمرة في ذلك الوقت والتي كان هناك بينها بعض الدول الأوربية علاقات وثيقة .

وفي إطار المعاهدات المختلفة التي تم توقيعها فيما مضى بين الاتحاد الأوروبي والدول النامية تم النص على منح مزايا من جانب واحد للعديد من صادرات دول أفريقيا والكاريبي والهادي ACP للاتحاد الأوروبي ، وقد تضمن ذلك السماح بدخول منتجات تلك الدول لأسواق الجماعة الأوروبية وذلك لما يصل 99٪ من المنتجات الصناعية والعديد من السلع الزراعية الأخرى كما تضمن ذلك العديد من البرامج التي منها على سبيل المثال نظام Stabex وهو نظام لتعويض الدول الأقل نموًا والمتمتعة بمعاملة ACP عن أي انخفاض في عائدات صادراتها ينتج عن تذبذب الأسعار أو المعروض من السلع وكذا نظام sysmin وهو نظام للمساعدة بالنهوض بالصناعات التعدينية في دول التي ACP تعتمد على تلك الصناعات .

والجدير بالذكر أن تلك الاتفاقات والمعاهدات ومنها لومي و 1 و2 و3 و4 لم تهتم فقط بجوانب تجارية وإنما شملت كذلك العديد من المجالات التي منها حقوق الإنسان . الديمقراطية ، القيادة الرشيدة ، حقوق المرأة ، وحماية البيئة بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص والتعاون الإقليمي وبعض الأهداف التنموية الأخرى مثل العناية بالصحة والتعليم وقد كان ذلك يتم عن طريق تعهد الجماعة الأوروبية بتوجيه مبلغ مالي لكل دولة من الدول المتمتعة بمعاملة ACP وفي هذا الإطار تم إنشاء صندوق التنمية الأوروبي (الذي شهد العديد من المراحل) . وتعد تلك الاتفاقات من أكبر الاتفاقات المالية والسياسية للتعاون بين دول الشمال والجنوب .

- الوضع الراهن لشكل التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول ACP:

في الوقت الراهن ينظم اتفاق كوتونو وهو اتفاق لاحق لاتفاق لومي الرابع – تم توقيعه في 22 يونيو 2000 من قبل 77 دولة من الدول النامية المتمتعة بمعاملة ACP ودول الاتحاد الأوروبي (خمس عشرة دولة في ذلك الوقت) أشكال التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول النامية ويغطي الاتفاق فترة زمنية تبلغ 20 عامًا يتم مراجعتها كل خمس سنوات .

- وفيما يلي بعض أوجه الاختلاف بين الاتفاق الراهن والاتفاقات السابقة :

* ينص الاتفاق الحالي للتعاون على إلغاء المزايا التجارية غير المتبادلة التي كانت الدول المتمتعة بمعاملة ACP تحصل عليها (ومن ذلك نظامي stabex,sysmin المتعلقين بتثبيت الأسعار وضمان عائدات ثابتة لصادرات السلع الزراعية) حيث إنه في إطار الالتزام باتفاقية التجارة العالمية جاء النص على إلغاء المعاملات التفضيلية من طرف واحد والنص على ضرورة أن تكون متبادلة .

* سيستمر التعاون بين الدول المتمتعة بمعاملة ACP ولكن من خلال اتفاق شراكة EPAS يجمع بين الدول الأفريقية ودول الاتحاد الأوروبي وجاري الاتفاق على بنوده خلال الفترة من 2002 إلى 2007.

* تستمر دول الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدات المالية والفنية للدول النامية وفي هذا الإطار تم الاتفاق على تخصيص مبلغ 22.7 مليون يورو من خلال صندوق التنمية الأوروبي العاشر لتختص بالفترة من 2008-2013 لمساندة المفاوضات الجارية للوصول لاتفاقية شراكة وكذا لبناء قدرات تلك الدول في شتى المجالات لمساعدة الدول النامية على الاندماج في النظام التجاري العالمي.

* لم يعد الدعم الموجه للدول التي تتمتع بمعاملة ACP أمرًا تلقائيًا بل يعتمد على أداء تلك الدول في مختلف المجالات مثل الإصلاحات المؤسسية واستغلال الموارد والحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة .

* سيتم بموجب اتفاق كوتونو تركيز الدعم على بعض القطاعات بغرض تحقيق أثر ملموس للحد من الفقر ، وبالمقارنة بالماضي سيتم توجيه دعم بنسب أكبر لمجالات الاقتصاد الكلي مثل التمويل ، الصحة ، التعليم ، الخدمات ، النقل، التكامل الإقليمي ، التنمية الزراعية ، والحكم الرشيد .

الجدير بالذكر أنه يتم تحديد الدول الأقل نموًا والمخصصات الموجهة لتلك الدول سنويًا وقد بلغ عدد هذه الدول مؤخرًا 79 دولة عضو نامي منها 47 دولة أفريقية ، وتتمثل الدول الأفريقية المتمتعة بهذا النظاهي : أنجولا ، بنين ، بتسوانا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، الكاميرون ، كاب فيرد ، جمهورية وسط أفريقيا ، تشاد ، جزر القمر ، الكونغو برازافيل ، الكنغو الديمقراطية ، الكوديفوار ، جيبوتي ، غينيا الاستوائية ، إريتريا ، أثيوبيا، الجابون ، جامبيا ، غانا ، غينيا ، غينيا بيساو ، كينيا ،

ليستو ، ليبيريا ، مدغشقر ، مالاوي ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزمبيق ، نامبيا ، النيجر ، نيجيريا ، رواندا ، ساو تاومي وبرنسيب ، السنغال ، سيشل ، سيراليون ، الصومال ، جنوب أفريقيا ، السودان ، سوازيلاند ، تنزانيا ، توجو ، أوغندا ، زامبيا ، وزيمبابوي .

-كيف يمكن لاستفادة من المعاملة التفضيلية المتاحة في إطار الأجوا و ACP:

يتضح من العرض السابق أن مصر ليست من الدول المستفيدة استفادة مباشرة من الأجوا (مع الولايات المتحدة الأمريكية) أو ACP (الاتحاد الأوروبي) ولكن هناك دائمًا فرص للاستفادة ومن ذلك على سبيل المثال أنه في إطار الأجوا يتم السماح باستيراد الملابس من الدول الأفريقية الأقل نموًا المتمتعة بمعاملة الأجوا حتى وإن كانت تلك الملابس مصنعة من غزول أو أقمشة مصنعة في دولة ثالثة غير مستفيدة بمعاملة الأجوا مما يعني إتاحة الفرصة لمصر لتصدير غزول أو أقمشة إلى أي من الدول الأفريقية التي يحق لها التصدير إلى الولايات المتحدة بإعفاء تام من الرسوم .

كما يمكن كذلك التوسع في إقامة استثمارات في الدول الأفريقية المستفيدة بأي من الأجوا أو معاملة ACP حتى يتسنى إنتاج سلع وضمان تصديرها معفاة من الرسوم الجمركية ومن ثم تحقيق قيمة مضافة أفريقية مع ضمان تنافسيتها في أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة خاصة وأن حجم صادرات الدول المتمتعة بمعاملة ACP بلغ 31 مليون يورو في عام 2005 وفقًا للبيانات المنشورة في موقع الاتحاد الأوروبي ، هذا ويمكن إقامة مزارع مشتركة مع الدول الأفريقية على غرار ما تم في زامبيا وأوغندا وتخصيص الإنتاج للتصدير أو إقامة مصانع لتوجيه الإنتاج للتصدير أو حتى للاستهلاك المحلي بالدول الأفريقية التي تفتقر

للعديد من الصناعات .

المراجع العلمية

انظر في مراجع المبحث الأول :

ـ نهلة أبو العز / الآثار الاقتصادية الأمنية في أفريقيا ، مجلة آفاق أفريقية الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات العدد 21 . خريف 2006 ص 7 ـ34 .

ـ د.عبد الجيد عمارة / الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا الأسباب والنتائج : بحث مقدم ضمن أعمال مؤتمر الدراسات الأفريقية «الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا ـ المؤتمر السنوي» معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة ـ 29ـ 30 مايو 1999 ص ص 739 ـ740 .

- African development Bank, African development report,2004: (ox ford university press, 2004) PP313-314.

- The world Bank, African development indicators 2002 (washindton D.C: the world bank 2002) P33.

وانظر أيضا : ـ

ـ د. عزيزة بدر/ التكلفة والآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراعات الداخلية وانعكاساتها على البيئة والتنمية البشرية في أفريقيا / بحث مقدم ضمن أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية / الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا – جامعة القاهرة الفترة من 29–30 مايو 1999، ص 728 .

ـ رحاب عثمان / الاقتصاد السياسي للصراعات والحروب الأهلية في القارة الأفريقية مجلة آفاق أفريقية العدد 21ـ المجلد السابع 2006 .ص38– 63.

ـ د.عبد الرازق الفارسي / «الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي» «بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 2001 » . ص 19 ـ30 .

ـ أحمد إبراهيم محمود / التغيير في المنهج الأفريقي إزاء قضايا الأمن والدفاع ، مجلة آفاق أفريقية العدد 21 المجلد السابع ص 103 ـ116 .

ـ أحمد إبراهيم محمود / « التسوية السلمية للصراعات الداخلية في أفريقيا » دراسة حالة الصومال منذ بداية التسعينيات ، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة 2004) ص 82 وما بعدها .

ـ جمهورية مصر العربية / وزارة الخارجية . قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية من 1963 ـ 1983 (القاهرة : وزارة الخارجية . 1985) .

– ولمزيد من التفاصيل عن الحروب الأهلية في أفريقيا :–

انظر : د. عادل عبد الرازق/ تسوية الحروب الأهلية الأفريقية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية بالتطبيق على حالتي تشاد والصومال ـ بحث مقدم في أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية ـ الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا الذي عقد في معهد البحوث الأفريقية ـ جامعة القاهرة 1999 ص 1009ـ1049.

د. أيمن شبانة / التدخل الإنساني كآلية لتسوية الحروب الأهلية الأفريقية بالتطبيق على الحالة الصومالية انظر المرجع السابق مباشرة ص 1051ـ1077 .

د. أحمد فارس عبد المنعم/ الحرب الأهلية في أنجولا/ المرجع السابق ص 967ـ 979.

د. عبد الله نجيب الآثار الثقافية للحروب الأهلية/ المرجع السابق ص 947 ـ 963.

د. وفائي عاز / الآثار البيئية للحروب الأهلية / المرجع السابق ص 933 ـ946 .

د. هيام الببلاوي / الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين في أفريقيا / المرجع

السابق ص 755 ـ 803 .

د. جوزيف رامز أمين / مخاطر وانعكاسات الحرب الأهلية في غينيا بي س او / المرجع السابق ص 565 ـ 586 .

السفير/ جلال عبد المعز عبد الرحمن / الصراعات والحرب الأهلية في تشاد / المرجع السابق ص 489 ـ 530 .

د. شوقي عطا الله الجمل / الصراعات والحر وب الأهلية في سيراليون / المرجع السابق ص 455 ـ 467 .

د. عبد العزيز شاهين / التنوع والصراع الاثني في بعض مجتمعات حوض النيل / المرجع السابق ص 407 ـ 443 .

د. عادل عبد الرازق/ أثر الصراعات والحروب الداخلية في أفريقيا على قضية الأمن الغذائي ، بحث مقدم لمؤتمر الأمن الغذائي في أفريقيا ، ندوة المؤتمر الدولي الموسع حول مستقبل الأمن الغذائي الذي عقد بمعهد البحوث الأفريقية/ جامعة القاهرة في الفترة من 24 ـ 25 يونيه 2003 .

نجلاء عبد الهادي / ظاهرة تجنيد الأطفال في الصراعات الحروب الأفريقية ، مجلة آفاق أفريقية العدد 20 المجلد السادس ص 55 ـ 73 .

د.أحمد إبراهيم / حقوق الإنسان في زمن الصراعات المسلحة ، مجلة آفاق أفريقية العدد 22 المجلد السابع ص 47 ـ 65 .

د. عادل عبد الرازق / حقوق الإنسان في أفريقيا وأثر انتشار الأوبئة ونقص الغذاء . والعنف ضد النساء والأطفال ـ العدد 22 المجلد السابع ص 174 ـ 185 .

الهيئة العامة للاستعلامات / مجلة آفاق أفريقية العدد 22 المجلد السابع انظر التقارير الآتية :ـ

ـ سالي هاني، الاتحاد الأوروبي ودوره في حماية حقوق الإنسان في أفريقيا ، ص98 ـ 109 .

ـ هنا السيد، حقوق الإنسان في زامبيا ومنظمات المجتمع المدني . ص 133-141.

ـ عادل على، انتهاكات حقوق الإنسان في الصومال ، ص 142-146.

انظر المبحث الثاني :

الأسس التي أرستها المنظمات الاقتصادية في أفريقيا لتعزيز السلم والأمن الجماعي مع دراسة حالة لآليات السلم والأمن في كل من الكوميسا والأيكواس ودور الأيكواس في بعض الصراعات في الإقليم الآتي :

د. سماح سيد أحمد : التكامل الإقليمي كالية لتعزيز السلم والأمن في أفريقيا ، مجلة آفاق أفريقية الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات العدد 21 صيف 2006 المجلد السابع ص64-77.

وانظر أيضًا :

- د. محمود أبو العينين ، مستقبل الإقليمية في أفريقيا في ظل العولمة ، في معهد البحوث والدراسات الأفريقية (محررًا) العولمة وآثارهما على أفريقيا (القاهرة: معهد البحوث 1999 ص185-186) .

- د. جمال ضلع : الإطار القانوني – السياسي للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا «كوميسا» مجلة آفاق أفريقية ، الهيئة العامة للاستعلامات ، المجلد الأول – العدد الأول – ربيع 2000 ص21.

- راوية توفيق: العولمة والإقليمية الجديدة في أفريقيا د. حمدي عبد الرحمن (محررًا) أفريقيا والعولمة ، برنامج الدراسات الأفريقية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة 2004 ص416-417.

وانظر أيضًا :

- رحاب عثمان ، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الأيكواس) مجلة آفاق أفريقية الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات ، المجلد الثاني العدد السابع خريف 2001 ص46-50.

- د. محمد عاشور مهدي ، الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية (السادك) ، مجلة آفاق أفريقيا العدد السابق مباشرة ص22-32.

- د. شافعي أحمد : الأيكواس وتسوية الصراعات المسلحة في غرب أفريقيا ، مجلة السياسة الدولية العدد 143، يناير 2001 ص160-161.

- موسيفكي موانزالي : السياسة والأمن في وسط أفريقيا ، ترجمة جوزيف رامز أمين ، مجلة آفاق أفريقية ، المجلد الثاني ، العدد السابع خريف 2001 ص102-105.

ولمزيد من التفاصيل : انظر :

- أحمد فاضل يعقوب : دور منظمة الأيكواس في حل أزمة ليبيريا ، مجلة السياسة الدولية العدد 118 أكتوبر 1994 ، ص152-157.

- د. أيمن شبانة ، ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الأفريقية بعد الحرب الباردة : الكنغو الديمقراطية نموذجًا ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة 2003 ص134-137.

- أحمد إبراهيم محمود : الحروب الأهلية في أفريقيا (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2001)، ص257-261.

– د. جوزيف رامز أمين : مخاطر وانعكاسات الحرب الأهلية في غينيا بيساو في د. إبراهيم نصر الدين (محرر) الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية 1999 ، ص575-580.

ولمزيد من التفصيل حول إنجازات الأيكواس في المجالات الاقتصادية والتنموية ، انظر :

– ديزي رؤوف راجي : الدور التنموي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الأيكواس) في د. محمد عاشور (محررًا) التكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا الواقع والتحديات (القاهرة: مشروع دعم التكامل الإفريقي – الطبعة الأولى 2005، ص363-367.

– د. إبراهيم نصر الدين : مشكلة الاندماج الوطني والتكامل الإقليمي في أفريقيا في د. محمد عاشور (محررًا) ، ال تكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا ، الواقع والتحديات (القاهرة : مشروع دعم التكامل الأفريقي ، الطبعة الأولى 2005) ص61-63.

– جمهورية مصر العربية وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقات التجارية ، العلاقات المصرية الأفريقية ، التكتلات الاقتصادية الأفريقية . مرجع سابق – ص31-33.

المراجع العلمية في إطار الدراسة

(1)د/ عبد الرحمن إسماعيل الصالحي . محاضرات حول منظمة الوحدة الأفريقية ـ الماضي .. الحاضر .. المستقبل .

ألقيت في أكاديمية ناصر للعلوم العسكرية / مايو 1998م ص 5ـ25 .

د/ عبد الرضى إسماعيل الصالحي، منظمة الوحدة الأفريقية خلال عشرين عاما (القاهرة:الجمعية الأفريقية 1983) ص 8ـ20 .

انظر:

د/ عادل عبد الرازق –إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي – رؤية مستقبلية دراسة وثائقية وتحليلية في إطار العلاقات السياسية الدولية . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب -2007) ص 51-52.

د/ عادل عبد الرازق، دور مصر في منظمة الوحدة الأفريقية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب 2002) ص 239-279 .

جمهورية مصر العربية – وزارة الخارجية – قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية من 1963 – 1983 (القاهرة 1985) .

د/ سلوى محمد لبيب – منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة تحديات الثمانينيات – السياسة الدولية العدد 93 يوليو 1988 ص 59 – 62 .

ولمزيد من التفاصيل : حول المشكلات الاقتصادية في أفريقيا ودور منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي .

انظر :د/ عادل عبد الرازق – دور منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في أفريقيا من 1963 – 2002 م (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب 2003) .

-منظمة الوحدة الأفريقية – ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية (أثيوبيا : أديس أبابا 25 مايو 1963) .

(2)انظر التحديات التي تواجه القارة الأفريقية :-

د/ عبد الرحمن إسماعيل الصالحي – محاضرات حول منظمة الوحدة الأفريقية – الماضي – الحاضر .. المستقبل مرجع سبق ذكره ص 26- 33 .

د/ عبد الرحمن إسماعيل الصالحي ، الاتحاد الأفريقي كمنظمة إقليمية بين الأمل والحذر – بحث دراسة مقدمة في ندوة الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية التي عقدت بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية / جامعة القاهرة 2001 .

انظر :-السفير / أحمد حجاج – الاتحاد الأفريقي أفريقيا من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي مجلة آفاق أفريقية العدد السادس صيف 2001 ص 15 – 16 .

د/ عراقي عبد العزيز الشربيني / رؤية حول الدور الاقتصادي للاتحاد الأفريقي – الندوة المشار إليها المشار إليها بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة .

د/ عبد الملك عودة – الاتحاد الأفريقي من سرت إلى لوساكا – جريدة الأهرام اليومية يوم 26 مارس 2001 ص 21 .

د/ عادل عبد الرزاق – أفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي – مرجع سبق ذكره ص 113 – 128 .

انظر خطة عمل لاجوس في :

جمهورية مصر العربية وزارة الخارجية – قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية من عام 1963 – 1983 مرجع سبق ذكره .

الدبلوماسية المصرية في أفريقيا خلال خمسة عشر عامًا من 1977 – 1991 . (القاهرة :1992) .

وانظر في هذا المرجع السابق مباشرة :

وثيقة خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية من (1980- 2000) ص 927 -1016 .

وانظر :- منظمة الوحدة الأفريقية ، المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية الموقعة من القادة الأفارقة في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دورته العادية السابعة والعشرين في أبوجا / نيجيريا في الفترة من 3- 6 من يونيه 1991 (أديس أبابا : يونيه1991) .

د/ مصطفى سلامة حسين – الجماعة الاقتصادية الأفريقية – قراءة قانونية – السياسة الدولية العدد 113 يوليو 1993 .

د/ عادل سعد الحسنين – الجفاف والتصحر في إفريقيا – بحث مقدم لندوة مصر وأفريقيا – بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية / جامعة القاهرة 1996 .

وانظر كذلك :

منظمة الوحدة الأفريقية ، الموقف الأفريقي الموحد بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية (أديس أبابا – ديسمبر 1987) إعلان الدورة غير العادية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الأفريقية بشأن ديون أفريقيا الخارجية (أديس أبابا / إثيوبيا ديسمبر 1987) .

الأمم المتحدة : برنامج الإنعاش الاقتصادي لأفريقيا من 1986 – 1990 (نيويورك: 1986) .

د/ محمود أبو العينين ، إمكانيات نجاح الحل الأفريقي الموحدة تجاه أزمة المديونية الخارجية لأفريقيا في ظل المتغيرات الراهنة في النظام الدولي الجديد ، بحث مقدم إلى ندوة مشكلة المديونية الخارجية للدول الأفريقية في الفترة من 5- 7 من مايو 1990 التي نظمها مركز البحوث والدراسات الاقتصادية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

جامعة القاهرة / معهد البحوث الإفريقية ، مركز البحوث الأفريقية ، التقرير الاستراتيجي الأفريقية من2001 – 2004 الاتحاد الأفريقي ، التقارير الاقتصادية الصادرة عن دوراته العادية حتى الدورة الثامنة عشرة في أديس أبابا / إثيوبيا في الفترة من 15- 16 من يوليو 2012 م بشأن المديونية الخارجية لدول القارة .

د/ عبد المالك عودة ، القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ، الأهرام الاقتصادي 26 مارس 2001 ص 21 .

د/ فاروق عثمان طه ، منظمة الوحدة الأفريقية والتحديات التي تواجهها ، بحث مقدم ضمن بحوث مؤتمر أفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين الذي عقد بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية في الفترة من27 – 29 من مايو 1997 م .

(3) انظر في تقرير اقتصادي أفريقيا 2011 م .

وزارة الإعلام ، الهيئة العامة الاستعلامات ، تقرير اقتصادي : أفريقيا 2011 .

التقرير عبارة عن عمل مشترك بين اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة من أجل أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ، عرض : صلاح عبد السيد / باحث بالهيئة العامة للاستعلامات – مجلة آفاق أفريقية العدد 35 ص 199 – 200 .

(4)انظر : في تحليل طبيعة الواقع الجيو إستراتيجي للقارة الأفريقية في ظل التنافس والتكالب الدولي على البلدان الأفريقية « بحث مقدم من د/ أماني الطويل/ مدير الوحدة الأفريقية بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام نشر بمجلة آفاق أفريقية العدد 35 ص 193 -194 تحت عنوان قراءة في مستقبل العلاقات المصرية – الأفريقية – التحديات والطموح أكتوبر 2011 .

لمزيد من التفاصيل انظر :

-مركز البحوث العربية والأفريقية ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، مستقبل أفريقيا ، أفريقيا 2025 أي مستقبل ص 11 وما بعدها .

(5)انظر في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وآلياته الجديدة المستحدثة والفاعلة لمواجهة التحديات :-

-القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي – لومي / توجو – في الحادي عشر من يوليو 2000 .

-د. فرج عبد الفتاح فرج ، إمكانيات التعجيل بتنفيذ الجماعة الاقتصادية الأفريقية في ظل الاتحاد لأفريقي .

بحث مقدم إلى ندوة الاتحاد الأفريقي ومستقبل الأفريقية ، عقدت بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة ، أكتوبر 2001 ص 270 -294 .

الاقتصاد الأفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة ، (القاهرة : دار النهضة العربية 2001) .

-د/ مصطفى حسن سلامة ، الجماعة الاقتصادية الأفريقية ؛ قراءة قانونية) السياسة الدولية العدد 13 من يوليو 1993 م .

-د عادل عبد الرازق ، أفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي / مرجع سبق ذكره آليات الاتحاد الجديدة والمستحدثة والفاعلة ص 124 – 168 .

وانظر في برلمان عموم أفريقيا :

د/ حمدي عبد الرحمن حسن ، برلمان عموم إفريقيا والبعد الشعبي في حركة الوحدة الأفريقية ، بحث مقدم في ندوة الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية المشار إليها سابقًا ص75- 86 .

د/ محمد عاشور مهدي ، برلمان عموم إفريقيا ومستقبل الاتحاد الأفريقي ـ تحديات قائمة وضمانات لازمة في مجلة آفاق أفريقية العدد الثاني عشر 2003 ص 24- 26 .

وانظر أيضًا :- منظمة الوحدة الأفريقية قرارات القمة الأفريقية الاستثنائية الخامسة بشأن الموافقة على مشروع البروتوكول الخاص ببرلمان عموم أفريقيا (ليبيا – سرت 21 من مارس 2002) .

-البروتوكول الخاص بالبرلمان الأفريقي والذي اعتمد في الدورة الاستثنائية الخاصة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في مدينة سرت الليبية في الثاني من مارس 2001 (أديس أبابا : 16 مارس 2001) .

-جمهورية مصر العربية ، وزارة الخارجية ، مذكرة معلومات حول البروتوكول الخاص ببرلمان عموم أفريقيا في 2 يونيه 2002 .

-**وانظر في مجلس السلم والأمن الأفريقي** : القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي (أديس أبابا / 2001) .

د/ إبراهيم نصر الدين ، نحو مجلس فاعل للسلم وا لأمن الأفريقي « مجلة آفاق أفريقية العدد الثاني عشر 2003 – ص40 – 41 .

ألكسندر شولا ، عرض محمد قنديل الاتحاد الأفريقي إدارة النزاعات ، آفاق أفريقية العدد الثاني عشر 2003 ص 68- 69 .

د/ محمود أبو العينين ، الاتحاد الأفريقي وإمكانيات إحلال السلام والأمن في القارة الأفريقية ، بحث منشور في ندوة الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، مرجع سبق ذكره ص 223 – 232 .

-الاتحاد الأفريقي ، بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن اعتمده في الدورة الأولى العادية للاتحاد الأفريقي (دربان / جنوب أفريقيا في 6 من يوليو 2002) .

-القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والبروتوكول الخاص (أديس أبابا : 2001).

-د/ فرج عبد الفتاح فرج ، دور المصرف المركزي الأفريقي في إدارة النظم النقدية ، مجلة آفاق أفريقية ، العدد الثاني عشر 2003 ص 53 -54 .

-**وانظر في محكمة العدل الأفريقية** : القانون التأسيس للاتحاد الأفريقي والبروتوكول الخاص (أديس أبابا : 2001) .

د/ أحمد الرشيدي ، حول ضرورة الجهاز القضائي في نطاق جامعة الدول العربية ، مجلة شؤون عربية سبتمبر 1989 ص 7 وما بعدها .

د/ أحمد الرشيد، التحكيم والقضاء الدولي ، مجموعة محاضرات مكتوبة لطلاب الدراسات العليا بكليتي الحقوق والاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة 2003 .

د/ أحمد الرشيد،الجهاز القضائي في إطار منظومة الاتحاد الأفريقي ، حدود الدور المتوقع والمأمول مجلة أفاق أفريقية العدد الثاني عشر2003 ص 29 – 32 .

(6)انظر معاهدة أبوجا / نيجيريا - والتجمعات الاقتصادية ظل الاتحاد الأفريقي :-

-منظمة الوحدة الأفريقية – المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية الموقعة من القادة الأفارقة في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دورته العادية السابعة والعشرين في أبوجا / نيجيريا في الفترة من 3- 6 من يونيه 1991 (أديس أبابا : يونيه 1991) .

د/ عادل عبد الرازق :- أفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي – مرجع سبق ذكره ص 128 – 144 .

د/ عادل عبد الرازق : المنظومة الأفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا « نيباد » بين النظرية والتطبيق ص 141 – 271 .

جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مشروع دعم التكامل الأفريقي ، رؤى وآفاق أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الش ؤون الأفريقية الذي عقد في الفترة من 16 – 17 من أبريل 2005 .

ولمزيد من التفاصيل حول التجمعات الاقتصادية في أفريقيا انظر :-

جمهورية مصر العربية – وزارة التجارة والصناعة – قطاع الاتفاقات التجارية ، العلاقات المصرية – الأفريقية – التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية ودراسة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا خلال الفترة من 2001 – 2005 (القاهرة / 2006) .

-البروتوكول الخاص بالعلاقات بين الجماعة الاقتصادية الأفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية تنفيذا للمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية (هراري – زيمبابوي في 3 يونيو 1997) .

- الاتحاد الأفريقي اتفاقية اللجنة الأفريقية للطاقة ، (لوساكا / زامبيا في 11 من يوليو 2001) بشأن التعجيل بتطبيق معاهدة أبوجا / نيجيريا .

-لمزيد من التفاصيل عنة التجمعات الاقتصادية الفرعية :-

(7) انظر تجمع دول الساحل والصحراء :-

-الوثيقة التأسيسية لتجمع الساحل والصحراء « معاهدة بشأن تجمع دول الساحل والصحراء » (طرابلس في 4/ 2/ 1998) .

-جامعة القاهرة / معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، التقرير الإستراتيجي عن أفريقيا الصادر عن مركز البحوث الأفريقية عام (2000 ، 2002 ص 105 – 118) .

-قرار المجلس التنفيذي بتشكيل وتحديد صلاحيات عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الصادر -1999 .

-تقرير الدورة العادية السادسة للمجلس التنفيذي (أجادوجو في 23/ 8/ 2001) .

-البيان الصادر عن اجتماع الدول الأعضاء في تجمع الساحل والصحراء على هامش اجتماع الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة (نيويورك : 15من نوفمبر 2001) .

-د/ عبد الملك عودة ، قمة تجمع الساحل والصحراء في الفترة من 6- 7 من مارس 2002 بمدينة سرت / ليبيا جريدة الأهرام مارس 2002 م .

-تقرير الاجتماع الرابع للوزراء المكلفين بالداخلية والأمن العام في البلدان الأعضاء في تجمع دول الساحل والصحراء س – ص لومي / 29 – 30 من يوليو 2002 .

-تقرير الدورة العادية الرابعة للمجلس التنفيذي – لتجمع دول الساحل والصحراء أسمرا في 19 – 29 من أغسطس 2000م .

-تقرير عن الدورة العادية السابعة للمجلس التنفيذي – طرابلس 3-4 من مارس 2002 .

-البيان الختامي للقمة الخامسة لتجمع دول الساحل والصحراء (نيامي/ النيجر) في الفترة من 14- 15 من مارس 2003 .

-جمهورية مصر العربية وزارة التجارة والصناعة قطاع الاتفاقات التجارية – تجمع دول الساحل والصحراء – مرجع سبق ذكره ص 11-32 .

-تقرير الدورة العادية الحادية عشرة للمجلس التنفيذي لتجمع دول الساحل والصحراء التي عقدت بماكو / مالي – مايو 2004 م .

-تقرير عن مجلس رئاسة تجمع دول الساحل والصحراء الذي عقد في سرت/ ليبيا 2010 .

(8)انظر في جماعة التنمية في الجنوب الأفريقي (السادك) :-

-جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2001 – 2003 الصادر عن مركز البحوث الأفريقية – مرجع سبق ص 82 – 94 .

-جمهورية مصر العربية – وزارة التجارة والصناعة – قطاع الاتفاقات التجارية ، العلاقات المصرية – الأفريقية التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية – مرجع سبق ذكره ص 16 -17 .

-د/ محمد عاشور مهدي ، الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية (السادك) – مجلة آفاق أفريقية العدد السابع خريف 2001 ص 22-36.

-د/ هويدا عبد العظيم عبد الهادي ، التكتلات الاقتصادية في الجنوب الأفريقي ، بحث مقدم في ندوة إفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين والذي عقد في الفترة من 27 – 29 من مايو 1997 .

(9)انظر في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) .

-جمهورية مصر العربية ، قطاع التجارة ، اتفاقية السوق المشتركة والجنوب الأفريقي (الكوميسا) (القاهرة :يونيو 2002) .

-جمهورية مصر العربية-وزارة الصناعة والتجارة ، قطاع الاتفاقات التجارية – العلاقات المصرية الأفريقية .

التكتلات الاقتصادية في القارة الأفويقية (دراسة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا خلال الفترة من 2001 وحتى 2005 .

التبادل التجاري مع دول الكوميسا ص 38 وما بعدها (موقف تفصيلي) .

-جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، التقرير الإستراتيجي عن أفريقيا من 2001 وما بعدها .

د. عراقي عبد العزيز الشربيني ، آفاق العلاقات الاقتصادية المصرية الأفريقية بعد انضمام مصر إلى الكوميسا – مجلة آفاق أفريقية العدد الرابع عام 2000 ص111- 113 .

د.فرج عبد الفتاح فرج – العلاقات التجارية بين مصر ودول السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي « كوميسا» بحث منشور في المرجع السابق مباشرة ص127 – 128 .

د./ جمال محمد السيد ضلع ، الإطار القانوني – السياسي للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كونيا) .

د.محمود أبو العينين « العلاقات السياسية بين مصر ودول الكوميسا – بحث منشور في المرجع السابق ص 55 – 56 .

-جيري نكوميوموكا- داني هاريسون- جيمس مكوى- ترجمة د./ سماح سيد أحمد .

« معوقات التكامل الاقتصادي في إفريقيا – دراسة حالة الكوميسا – مجلة آفاق أفريقية، العدد السابع ص 66 – 80 .

(10) انظر :- التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا « الإيكواس» :-

- جامعة القاهرة معهد البحوث الأفريقية - التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2001 - 2002 ص 82 - 94 .

-رحاب عثمان محمد عثمان - الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) مجلة آفاق أفريقية العدد السابع ص 46 -66 .

- سامي السيد - الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - إدارة الصراع في المنطقة - أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين / معهد البحوث الأفريقية ص 380 - 410.

-جمهورية مصر العربية - وزارة التجارة والصناعة - قطاع الاتفاقات التجارية ، العلاقات المصرية - الأفريقية التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية ، القاهرة الهيئة العامة للكتاب ، 2006م ص 23- 24 .

د/ عادل عبد الرازق ، المنظومة الأفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا «نيباد » - مرجع سبق ذكره ص 222- 237 .

(11) انظر في الاتحاد الاقتصادي لأفريقيا الوسطى (إيكاس / ECCAS :-

-د/ عادل عبد الرازق المنظومة الأفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا «نيباد» - مرجع سبق ذكره ص 239 -241 .

د/ عادل عبد الرازق إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي - مرجع سبق ذكره ص 136 - 137 .

جامعة القاهرة / معهد البحوث الأفريقية - التقرير ا لإستراتيجي الأفريقي 2001 - 2002 مرجع سبق ذكره ص 118 -119 .

انظر في الاتحاد الأفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا « نيباد » :

(12)منظمة الوحدة الأفريقية ، المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية ، الأفريقية الموقعة من القادة الأفارقة في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دورته العادية السابعة والعشرين في أبوجا / نيجيريا في الفترة من 3 – 6 من يونية 1991 (أديس أبابا / يونية 1991) .

(13)مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا « نيباد NEPAD » (أبوجا / نيجيريا : أكتوبر 2001) .

–د/ عادل عبد الرازق ، المنظومة الأفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (نيباد) بين النظرية والتطبيق مرجع سبق ذكره ص 397 وما بعدها .

الإستراتيجية الأفريقية للتنمية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (نيباد NEPAD) في إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي – مرجع سبق ذكره ص 225 وما بعدها .

(14) جمهورية مصر العربية- وزارة الصناعة قطاع الاتفاقات التجارية ، العلاقات المصرية– الأفريقية التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية، مرجع سبق ذكره ص 10.

(15) د، عادل عبد الرازق – المنظومة الأفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا – مرجع سبق ذكره ص 397 وما بعدها

وانظر أيضًا : –د/ جمال السيد ضلع ، الفرانكفونية – في ظل التنافس الفرنسي – الأمريكي في أفريقيا – مجلة آفاق أفريقيا العدد 14 صيف 2003 – الصادرة عن هيئة الاستعلامات ص 23 – 54 .

-د.عراقي الشربيني ، المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا نيباد / NEPAD)مقدمة تعريفية – ضمن سلسلة دراسات مصرية إفريقية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مايو 2002 .

د.فرج عبد الفتاح – الاستثمارات الأمريكية المباشرة في إفريقيا وأثرها على بعض جوانب التنمية الاقتصادية نشرة البحوث الأفريقية (جامعة القاهرة : معهد البحوث الأفريقية ديسمبر 1998) .

د. نبيل بكر عمارة ، العلاقات الأفريقية الصينية في الألفية الجديدة – تحديات وآفاق مستقبلية آفاق أفريقيا العدد 14 صيف 2003 الصادر عن هيئة الاستعلامات ص 81 – 88 .

-الاتحاد الأوروبي ودعم التنمية الأفريقية في ظل اتفاقية كوتونو ومبادرة النيباد بحث مقدم في مؤتمر التنمية الجديدة في أفريقيا (NEPAD) وتنمية أفريقيا كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة القاهرة من 24 -25 من سبتمبر 2002 .

-نيفين حليم صبري مصطفى – أوروبا ودعم لتنمية في أفريقيا ، دراسة في الموقف الأوروبي تجاه الأبعاد السياسية للتنمية الأفريقية بحث مقدم في الندوة السابقة مباشرة .

وأيضًا :-الاتحاد الأفريقي ، القرارات الصادرة عن اجتماعات ممثلي الاتحاد والدول الثماني الصناعية بدءا من عام2001 وحتى2013(ديربان / جنوب أفريقيا) .

Dr . greg mills : human resources .
African development an NEPAD

-الاتحاد الأفريقي ، قرارات القمم الأفريقية للاتحاد حتى القمة الثامنة عشرة بأديس أبابا 15 – 16 من يوليو 2012 .

- انظر في : مدى قدرة الاتحاد الأفريقي على مواجهة التحديات في ظل العولمة:

-القرارات الصادرة عن قمة الاتحاد الأفريقي في دورته الحادية عشرة التي عقدت في 30 يونية - إلى 1يوليو 2008 في شرم الشيخ والموضوع الرئيسي / قضية المياه والصرف الصحي وأزمة الغذاء في أفريقيا والقمم النوعية الأربعة التي سبقت القمة وما صدر عنها من قرارات للاتحاد الإفريقي .

-انظر :-القرارات الصادرة عن اجتماعات المجلس التنفيذي لوزراء خارجية دول الاتحاد الأفريقي وهي القمة الثالثة عشر للمجلس التنفيذي يومي 27 – 28 من يونيو 2008 م

-القرارات الصادرة عن القمة العادية الثانية عشر بأديس أبابا أثيوبيا في الفترة من 2ـ3فبراير 2009 وتم اختيار موضوع رئيسي هو «تنمية البنية التحتية في أفريقيا بمجالات النقل والاستثمار في القارة الأفريقية»

-القرارات الصادرة عن القمة العادية الثالثة عشرفي مدينة / سرت/ الليبية خلال الفترة من1ـ من3يوليو2009 تحت شعار «الاستثمار في الزراعة من أجل النمو الاقتصادي والأمن الغذائي باعتباره ركنا أساسيا لعملية لتنمية المستدامة في أفريقيا .

-القرارات الصادرة عن قمة الاتحاد الأفريقي الرابعة عشر بكمبالا ـ أوغندا والتي عقدت في الفترة من 25ـ26 من يوليو 2010 وتم اختيار الموضوع الرئيسي لها «المرأة والطفل الأفريقي» باعتباره مطلبا ضروريا لتحقيق التنمية البشرية في إفريقيا وصدر هذه القمة قرارا بإدماج مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) في منظمة الاتحاد الأفريقي لتصبح الذراع الاقتصادي للاتحاد الأفريقي وأصبحت برنامج اعتمده الرؤساء الأفارقة لتحقيقي التنمية في إفريقيا .

-القرارات الصادرة عن قمة الاتحاد السابعة عشر في غينيا الاستوائية / مالايو في الفترة من 30من يونية-1 من يوليو2011 وموضوع القمة «دعم الشباب لصالح جهود التنمية المستدامة »

-القرارات الصادرة عن قمة الاتحاد الثامنة عشرة في أديس أبابا / أثيوبيا في الفترة من 15 16 من يوليو 2012 وموضوعها الرئيسي «دعم التجارة البينية بين دول القارة الأفريقية».

-انظر :-ما صدر عن الاتحاد الأفريقي بشأن التقرير عن مفاوضات اتفاقات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي والشراكات الإستراتيجي للاتحاد الأفريقي مع اليابان والصين وأمريكا الجنوبية والهند وتركيا وإيران .

-د. فرج عبد الفتاح فرج ، الاتحاد الأوربي ودعم التنمية الأفريقية في ظل اتفاقية كوتونو ومبادرة نيباد بحث مقدم إلى مؤتمر مبادرة التنمية الجديدة في إفريقيا NEPAD في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة القاهرة 24- 25 / 2002 ص 15 .

د- نيفين حليم صبري مصطفى ، أوربا ودعم التنمية الأفريقية ، دراسة في الموقف الأوربي تجاه الأبعاد السياسية للتنمية الأفريقية ، بحث مقدم في الندوة السابقة مباشرة وص 1- 25 .

17-د/ عبد الله الأشعل ، الاتحاد الأفريقي والقضايا المعاصرة (القاهرة : مؤسسة الطوبجي للتجارة والنشر 2002 :2003 ، ص 140 – 141 .

وانظر :-

د. ربيع عبد العاطي ، الاتحاد الأفريقي والتحديات الماثلة – مجلة آفاق أفريقية العدد 11 خريف 2002 ص 55 .

د. عادل عبد الرازق ، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي ، رؤية مستقبلية ، مرجع سبق ذكره ص 314 وما بعدها .

-نادية عبد الفتاح ، الاتحاد الأفريقي بين الأمل والخوف رؤية تقويمية ، بحث منشور في ندوة التكامل الإقليمي في إفريقيا ، رؤى وآفاق – جامعة القاهرة – معهد البحوث الأفريقية – إبريل 2005 ص 182 – 187 .

د.جمال ضلع ، الاتحاد الأفريقي بحث منشور في التقرير الإستراتيجي – الصادر عن مركز البحوث الأفريقية بمعهد البحوث الأفريقية جامعة القاهرة 2002 ص 6- 10 .

18-انظر في الحركات التكاملية في أفريقيا :-

د. فرج عبد الفتاح ، إمكانيات التعجيل بتنفيذ الجماعة الاقتصادية الأفريقية في ظل الاتحاد الأفريقي بحث مقدم إلى ندوة الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية والتي عقدت بمعهد البحوث الأفريقية في أكتوبر2001 ص 270 – 294 .

الاقتصاد الأفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة (القاهرة : إدارة النهضة العربية 2001) .

د. مصطفى حسين سلامة ، الجماعة الاقتصادية الأفريقية ، قراءة قانونية ، السياسة الدولية العدد 113 يوليو 1993 .

د. عادل عبد الرزاق ، المنظومة الأفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا (نيباد)بين النظرية والتطبيق ص 141 – 271 .

19- انظر في التكامل الإقليمي في إفريقيا :

جامعة القاهرة / معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مشروع دعم التكامل الأفريقي ، رؤى وآفاق أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الش ؤون الأفريقية الذي عقد في الفترة من 16 – 17 من أبريل 2005 ، البحوث الآتية :-

-إحسان مهدي ، المتغيرات الدولية الإقليمية وآثارها على مساعي التكامل ص 27-52 .

-رانيا حسين الدولة القائد ودورها في التكامل في ضوء تجربتي السادك والإيجاد ص 53 – 77

-أيمن شبانة ، مقومات التكامل الأفريقي في المجال الإعلامي والثقافي ص78 -111

-الخضر عبد الباقي محمد ، المجتمع المدني في إفريقيا وآفاق التكامل بين الشعوب الأفريقية ص 112 -126 .

نادية عبد الفتاح ، التكامل الاقتصادي ، الطريق لتعزيز الأمن البشري في أفريقيا ص 173 -188 .

نورا كممان ، الاتحاد الأفريقي بين الأمل والخوف ، رؤية تقويمة ص 171 – 173 .

-د/ محمد عاشور مهدي ، التكامل الإقليمي في إفريقيا – خبرة الماضي ورؤى الحاضر ص 11- 15 .

20-د/ عادل عبد الرازق ، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي ، مرجع سبق ذكره ص 318 – 322 .

وانظر :- د.عبد الرحمن إسماعيل الصالحي ، منظمة الوحدة الأفريقية ، الماضي – الحاضر – المستقبل – مرجع سبق ذكره ص 25 وما بعدها .